الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية

"The Effect of Accounting Conservatism on the Predictive Ability of Accounting Earnings"

"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق

للأوراق المالية"

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعـــداد الطالبة:

راما محمد فاتح حوارنة

بإشـــراف الدكتور:

علي محمد يوسف

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

٢٠١٨

تصريح

أصرح بأن الدراسة الموصوفة في هذه الرسالة تحت عنوان: "أثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، لم يسبق أن قدمت للحصول على أي درجة جامعية أخرى، ولم تقدم حالياً لذلك، وأن كافة الأعمال والنتائج المذكورة هي نتيجة جهودي الشخصية، وأن أي معلومات أو نتائج وردت في الرسالة قد نسبت إلى مصادرها ومؤلفيها بوضوح في النص وفي قائمة المراجع.

الباحثة:

راما محمد فاتح حوارنة

الإهداء

إلى الذي وهبني كل ما يملك لأحقق له آماله، إلى من دفعني للأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى أغلى من أحب وأطهر من عرفت...

أبي الغالي أطال الله عمره

إلى ملاكي في الحياة، إلى بسمة الحياة وسر وجودها، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب...

أمي الحبيبة

إلى من هم أقرب إليّ من روحي، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي ...

إخوتي

إلى من كنّ ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهنّ أجمل اللحظات، إلى من جعلهنّ الله أخواتي في الله...

صديقاتي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي كان لي عوناً في الوصول إلى إنجاز هذه الرسالة،

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر وجزيل الامتنان إلى أستاذي الدكتور علي يوسف؛ لتكرمه بالموافقة على الإشراف على رسالتي هذه، وقد أمدّني بملاحظاته القيمة ومتابعته المستمرة، فكانت توجيهاته ودعمه دليلاً لتصل هذه الدراسة إلى الإنجاز المراد .

وأتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي هذه، ولما بذلوه من جهد في قراءة الرسالة، وما سيقدمونه من ملاحظات قيّمة تسهم في إغناء الرسالة .

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى أساتذتي في كلية الاقتصاد، وخصوصاً في قسم المحاسبة على كل ما قدموه لنا من معلومات قيمة واهتمام بالغ .

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني وكان خير عون لي في إنجاز هذه الرسالة، وفي كل لحظة .

الباحثة

فهرس المحتويات

قرار لجنة الحكم	أ
تصريح المدقق اللغوي	ب
تصريح الباحثة	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة المصطلحات	ي
ملخص الدراسة	ك
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	١
المقدمة	٢
١-١-مشكلة البحث	٣
١-٢-الدراسات السابقة	٤
١-٣-أهمية البحث	١٢
١-٤-أهداف البحث	١٣
١-٥-فروض البحث	١٣
١-٦-منهج البحث	١٣
الفصل الثاني: مفهوم التحفظ المحاسبي وقياسه في إطار أسواق المال	١٥
المبحث الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي من المنظور التاريخي	١٧
٢-١-١-مفهوم التحفظ المحاسبي	١٨
٢-١-٢-إيجابيات التحفظ المحاسبي وسلبياته	٢١
٢-١-٣-أنواع التحفظ المحاسبي	٢٤
٢-١-٤-دوافع تطور التحفظ المحاسبي ومبرراته	٢٧
المبحث الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية	٣٢

٢-٢-١-نموذج Basu (1997)	٣٣
٢-٢-٢-نموذج قياس الاحتياطيات السرية Hidden Reserves	٣٦
٢-٢-٣-مؤشر التحفظ C-Score	٣٧
٢-٢-٤-مقياس الاستحقاقات السالبة Skewness of Earnings	٣٩
٢-٢-٥-مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية Market to book	٤٠
٢-٢-٦-نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF)	٤١
٢-٢-٧-نموذج Feltham and Ohlson	٤٢
الفصل الثالث: أهمية معلومات الأرباح المحاسبية وقدرتها التنبؤية	٤٦
المبحث الأول: أهمية معلومات الأرباح في الأسواق المالية	٤٨
٣-١-١-مفهوم الأسواق المالية	٤٩
٣-١-٢-خصائص المستثمر في سوق الأوراق المالية	٤٩
٣-١-٣-المعلومات المحاسبية	٥٠
٣-١-٣-١ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٥١
٣-١-٣-٢ دور المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار	٥٤
٣-١-٤ الأرباح المحاسبية وخصائصها	٥٦
٣-١-٤-١المفهوم المحاسبي للدخل (الربح)	٥٦
٣-١-٤-٢ خصائص جودة الأرباح	٥٧
٣-١-٤-٣ الدخل (الربح) المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي	٥٨
٣-١-٤-٤ المحتوى المعلوماتي للإعلان عن الأرباح المحاسبية	٥٩
المبحث الثاني: القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية	٦٠
٣-٢-١ مفهوم القدرة التنبؤية	٦١
٣-٢-٢ أهمية التنبؤ	٦٣
٣-٢-٣ دقة التنبؤ	٦٤
٣-٢-٤ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	٦٥
٣-٢-٤-١ أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	٦٦

٣-٢-٤-٢ طبيعة أساس الاستحقاق Accrual Basis	٦٧
٣-٢-٤-٣ طبيعة الأساس النقدي Cash Basis	٦٩
٣-٢-٤-٤ استخدام الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية	٧١
٣-٢-٥ التنبؤ بالأرباح المستقبلية	٧٤
٣-٢-٥-١ أهمية التنبؤ بالأرباح المستقبلية	٧٥
٣-٢-٦ التنبؤ بالعوائد السوقية المستقبلية	٧٦
٣-٢-٦-١-أسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية	٧٧
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار الفروض	٧٩
المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة	٨١
٤-١-١ مجتمع وعينة الدراسة	٨٢
٤-١-٢ مصادر جمع البيانات	٨٤
٤-١-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة	٨٤
المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج	٨٦
٤-٢-١ متغيرات الدراسة	٨٧
٤-٢-٢ الإحصاءات الوصفية	٨٧
٤-٢-٣ قياس التحفظ المحاسبي لشركات العينة	٨٩
٤-٢-٤ الاختبارات التمهيدية	٩٠
٤-٢-٥ اختبار الفرضيات	٩٢
٤-٢-5-١ اختبار الفرض الأول	٩٣
٤-٢-٥-٢ اختبار الفرض الثاني	٩٦
٤-٢-٥-٣ اختبار الفرض الثالث	٩٩
٤-٢-٥-٤ اختبار الفرض الرابع	١٠١
النتائج والتوصيات	١٠٤
المراجع	١٠٧
الملاحق	١٢٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (١)	قطاعات عينة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	٨٣
الجدول رقم (٢)	توزع شركات العينة على القطاعات الاقتصادية المختلفة	٨٤
الجدول رقم (٣)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	٨٨
الجدول رقم (٤)	اختبار التوزيع الطبيعي	٩١
الجدول رقم (٥)	اختبار استقرار السلاسل الزمنية	٩١
الجدول رقم (٦)	اختبار الارتباط الذاتي	٩٢
الجدول رقم (٧)	نتائج اختبار نموذج Basu للتحفظ المحاسبي لجميع شركات العينة	٩٣
الجدول رقم (٨)	نتائج اختبار نموذج التحفظ المحاسبي لقطاع التأمين	٩٤
الجدول رقم (٩)	نتائج اختبار نموذج التحفظ المحاسبي لقطاع الصناعة	٩٤
الجدول رقم (١٠)	نتائج اختبار نموذج التحفظ المحاسبي لقطاع المصارف	٩٥
الجدول رقم (١١)	نتائج اختبار نموذج التحفظ المحاسبي لقطاع الخدمات	٩٥
الجدول رقم (١٢)	نتائج تحليل الانحدار للقدرة التنبؤية للأرباح بالتدفقات النقدية المستقبلية	٩٧
الجدول رقم (١٣)	نتائج تحليل الانحدار بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	٩٨
الجدول رقم (١٤)	نتائج تحليل الانحدار للقدرة التنبؤية للأرباح بالعائدات السوقية المستقبلية	٩٩
الجدول رقم (١٥)	نتائج تحليل الانحدار بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية	١٠٠
الجدول رقم (١٦)	نتائج تحليل الانحدار للقدرة التنبؤية للأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية	١٠١
الجدول رقم (١٧)	نتائج تحليل الانحدار بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية	١٠٢

قائمة المصطلحات

المصطلح	المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً
SCFMS	Syrian Commission on Financial Markets and Securities	هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
DSE	Damascus Securities Exchange	سوق دمشق للأوراق المالية
EVIEWS	Econometric views	حزمة برمجيات إحصائية
EPS	Earnings per share	ربحية السهم
CFO	Cash Flow from Operating Activities	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
R	Market Return	العائد السوقي
P	Share Market Price	السعر السوقي للسهم

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم وجود التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار أثره في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu, 1997)، كما تم اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقدرة التنبؤية للأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة الدراسة المكوّنة من (١٨) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي تتوفر في تقاريرها المالية بيانات لسلسلة زمنية مناسبة عن الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠م إلى ٢٠١٦م، بحيث يمكن إعداد التنبؤات المالية، وتم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية، والتي تلائم متغيرات الدراسة وتخدم أهدافها في التوصل إلى النتائج المرجوة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- اتباع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.
- هناك اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي المتبع عند إعداد التقارير المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية والعائدات السوقية المستقبلية.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى توصيات عدة، أبرزها: تفعيل دور الجهات الرقابية المشرفة على الشركات المساهمة العامة، لاتباع مبدأ الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة لضمان عدم التلاعب بالأرباح وتضليل المستثمرين.

الفصل الأول:

الإطار العام للبحث

المقدمة:

تشكل القدرة التنبؤية أحد محددات ملاءمة معلومات التقارير المالية لاحتياجات المستخدمين، ولهذا الأمر خصوصية في الأسواق المالية، إذ تُبنى القرارات الاستثمارية على توقعات المستثمرين بأداء المنشأة المستقبلي، فتمثل التقارير المالية أحد أهم مصادر المعلومات بالنسبة لأولئك المستثمرين عند اتخاذ قرارتهم، حيث توفر تلك التقارير مؤشرات ومقاييس مهمة لهم في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة ومركزها المالي، إضافة إلى العائدات السوقية المستقبلية، حيث حدد الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية القدرة التنبؤية لمعلومات التقارير المالية كأحد خصائص المعلومات المحاسبية الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمرين، كما حددت الهيئات المهنية في المحاسبة، مثل: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة FASB، أفضلية المعلومات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث يشكل المستثمرون الحاليون والمرتقبون الأطراف الرئيسية لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

من ناحية أخرى، تتحدد هذه الخصائص ومن بينها القدرة التنبؤية بناءً على ما تطبقه المنشأة من سياسات وإجراءات محاسبية، حيث يشكل التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism أحد السياسات المحاسبية المثيرة للجدل خلال تاريخ الفكر والممارسة المحاسبية، حيث لا يوجد اتفاق حول التحفظ كأحد المبادئ المحاسبية، إلا أنه أثّر في الفكر والممارسة المحاسبية خلال عقود عدّة.

وبالرغم من الجدل القائم حول التحفظ في القوائم المالية، إلا أنّ الهيئات والمنظمات المهنيّة تتجه إلى إصدار معايير أكثر تحفظاً؛ لحماية المنشآت من خطر الإفلاس، حيث أصبح مطلباً لجميع الأطراف المهتمة بعملية التقرير المالي، وخصوصاً عقب حالات الانهيار التي شهدها مطلع القرن الحالي والممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة الشركات في إطار ممارسات إدارة الأرباح، والتي كانت سبباً لميل الأطراف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية أكثر لاستخدام التحفظ المحاسبي.

وقد حقق البحث المحاسبي في مجال الأسواق المالية Capital Market Research in Accruals، تطورات مهمة في هذا المجال أفضت إلى تقديم مقاييس كمية لقياس درجة التحفظ المحاسبي وعلاقته مع خصائص التقارير المالية.

من هنا، يعمل هذا البحث على دراسة أثر تحفظ التقارير المالية في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على سوق دمشق للأوراق المالية.

١-١- مشكلة البحث:

يمثل التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة وتدفقاتها النقدية أحد معايير الحكم على ملاءمة المعلومات بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية، ومعرفة مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وتحقيق عوائد مستقبلية، وتتأثر قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالمستقبل بمدى قدرة هذه المعلومات على تمثيل الواقع، كما تتأثر عملية التنبؤ بالسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الإدارة في إعداد القوائم المالية، وما إذا كانت قد اختارت سياسات محاسبية متحفظة أم لا، حيث يحدد التحفظ المحاسبي بشكل عام من خلال قيام المحاسب بتطبيق السياسات التي تقلل من الأرباح وقيم الأصول وتزيد من قيم الأعباء والالتزامات، كما يحدد في إطار الفكر المحاسبي في مجال أسواق المال من خلال علاقته مع أسعار الأسهم وعوائدها، على أنه عدم تماثل في الاعتراف بالأنباء السارة Good News والأنباء غير السارة Bad News، إذ أنّ التقارير المالية وفي ظل التحفظ المحاسبي تعترف بالأنباء غير السارة في توقيت أكثر ملاءمة من اعترافها بالأنباء السارة، فإن ذلك سوف يؤثر بشكل أو بآخر في قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بمستقبل المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل، وبالتالي تأثيرها في قراراتهم.

بناء على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

١- هل تتبع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية؟

٢- هل يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية؟

٣- هل يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية؟

٤- هل يؤثر التحفظ المحاسبي إلى زيادة قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية؟

١-٢-الدراسات السابقة:

تنوّعت الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي، كما تعددت الدراسات التي تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقدرتها على التنبؤ، وفيما يلي بعض من هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية:

١-دراسة (خليل والعزاني، ٢٠١٧) عنوان: "التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح: دراسة ميدانية"[١]:

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح، وبيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات والقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، والتعرف على العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية.

تم تطبيق الدراسة على عينة من العاملين في بنك فيصل الإسلامي من خلال توزيع الاستبانة على مفردات هذه العينة، وتوصلت الدارسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة والقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة واستمرارية تدفق الأرباح.

٢-دراسة (إقبال والقضاة، ٢٠١٤) بعنوان "أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"[٢]:

هدفت الدراسة إلى معرفة التفسيرات المختلفة للتحفظ وأهم الإيجابيات والسلبيات للتحفظ، ومعرفة أثر الأزمات المالية في التحفظ المحاسبي، وتحقيقاً لأهداف البحث قامت الدراسة باتباع المنهج الوصفي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة بالمدراء والمستشارين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الشركات المساهمة الأردنية.

---

[١] العزاني، محمد قاسم وعبد الرحمن، خليل، (٢٠١٧)، "التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، م. ٧، ع. ٢٦.

[٢] إقبال، عمر والقضاة، مأمون، (٢٠١٤)، "أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث-العلوم الإنسانية، نابلس، فلسطين، م.٢٨، ع.٤، ص٨٩٦-٩٦٢.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وأن الأزمات المالية أدت إلى زيادة استخدام التحفظ المحاسبي، كما أن التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات وأنه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب.

٣- دراسة (يوسف، ٢٠١٢) بعنوان "أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية"[١]:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة عرض الباحث في الجزء النظري التحفظ المحاسبي لعناصر التقارير المالية من خلال دراسة مفهوم التحفظ ودوافعه، وطبيعة قياسه في إطار الدراسات المحاسبية في مجال أسواق المال، كما ناقش الباحث في الجزء النظري محددات هيكل ملكية المنشأة.

أما الجزء التطبيقي للبحث، فجرى من خلال التطبيق على عينة مكونة من (٢٤) شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصري، وأظهرت النتائج أن زيادة نسبة الملكية الإدارية تترافق مع تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خارج الإدارة، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأنباء السارة والأنباء غير السارة، كما أن لتشتت الملكية تأثيراً إيجابياً في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، ولكن هذا التأثير هو أقل من تأثر نسبة الملكية الإدارية، بالمقابل أظهرت النتائج أن تأثير الملكية العائلية يكون من خلال تخفيض عدم التماثل في الاعتراف بكل من الأنباء السارة وغير السارة.

٤- دراسة (حمدان، ٢٠١١) بعنوان "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"[٢]:

هدفت الدراسة إلى تقديم دليل إضافي حول مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ودراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية،

---

[١] يوسف، علي، (٢٠١٢)، "أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.٢٨، ع.١) ص٢٣٥-ص٢٦٤.

[٢] حمدان، علام، (٢٠١١)، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، (مجلة دراسات العلوم الإدارية، م.٣٨، ع.٢) ص٤١٥-ص٤٣٣.

ولتحقيق ذلك تم التطبيق على (٥٠) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية للفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٦م، وباستخدام اختبار (Pooled data regression) واختبار (Logistic regression).

توصلت الدراسة إلى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما أظهرت علاقة مهمة إحصائياً بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي، وقدمت الدراسة توصيات للجهات المنظمة للمعايير المحاسبية في الأردن بوضع القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي، مما يسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.

٥- دراسة (حسن، ٢٠١١) بعنوان: "تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية"[١]:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في ظل اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي في ضوء المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح المحاسبي القطاعي وأثر تطبيقها في جودة المعلومات المحاسبية.

وتناول البحث دراسة حالة تطبيقية لبيانات قطاعية لإحدى المنشآت في الأردن، والتي تتبع الإفصاح المحاسبي القطاعي ويتوافر لديها بيانات مالية لسلسلة زمنية مناسبة عن قطاعات الأنشطة التي تزاولها والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، بحيث يمكن إعداد التنبؤات المالية للإيرادات المستقبلية وفقاً لمستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي المختلفة، وتقييم القدرة التنبؤية لكل من هذه المستويات للتوصل إلى المستوى الذي يملك أعلى قدرة تنبؤية لمستخدمي المعلومات المحاسبية. وخلص البحث إلى أن إتباع الإفصاح المحاسبي القطاعي من خلال التقارير القطاعية لا يعدُّ بديلاً عن الإفصاح المحاسبي من خلال القوائم المالية الإجمالية، وإنما هو مكمل لزيادة فعالية المعلومات المحاسبية وجودتها في اتخاذ القرارات، كما انتهت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي القطّاعي على أساس قطاعات الأنشطة والمناطق الجغرافية معاً هو المستوى الذي يملك أعلى قدرة تنبؤيّة للمعلومات المحاسبية.

---

[١] حسن، سيد عبد الفتاح، (٢٠١١)، "تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنكليزية:

١ – دراسة (Ademola and Moses, 2017) بعنوان:

"Accounting Conservatism and its Benefits to Shareholders in Developing Capital Market: Evidence from Nigeria"

"فوائد التحفظ المحاسبي للمساهمين في تطوير سوق المال: دليل من نيجيريا"[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة حقوق المساهمين لعدد من الشركات في نيجيريا، وقد تم استخدام مقياس الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF) لقياس التحفظ المحاسبي، كما تم استخدام قيمة حقوق الملكية لقياس حقوق المساهمين، وتمت إضافة معدلات أسعار الصرف، ومعدل التضخم كمتغيرات ضابطة.

وقد شمل مجتمع البحث جميع الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا، أما عينة البحث، فتم اختيار ٢٠ شركة باستخدام أسلوب العينات العشوائية، وتم جمع البيانات الثانوية من التقرير السنوي لشركات العينة لعشر سنوات عن الفترة (٢٠٠٦م - ٢٠١٥م)، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات التي تم جمعها، واختبار الفرضيات باستخدام F-Statistics.

كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي والمنفعة المحققة للمساهمين، وتم التوصل إلى أنّ العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمنفعة المحققة للمساهمين كانت عالية بالنسبة للشركات التي تعاني من عدم تماثل المعلومات، وهذا يعني أن التحفظ المحاسبي هو آلية حوكمة فعالة؛ للتخفيف من مخاطر المعلومات والتحكم بمشاكل الوكالة، وخلصت الدراسة إلى أنّ المساهمين يحققون فوائد هامة من الممارسات المحاسبية المتحفظة المتبعة في بورصة نيجيريا.

٢ – دراسة (Sanaa, 2016) بعنوان:

"The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies"

"أثر التحفظ المحاسبي على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين الأردنية"[2]:

بحثت هذه الدراسة في أثر التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل، وحجم الشركة كمتغير ضابط على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية، ممثلة في العائد على الأصول، وربحية السهم

[1] Ademola, Osundina J.,&Olayinka I. Moses, (2017), "Accounting Conservatism and its Benefits to Shareholders in Developing Capital Market: Evidence from Nigeria", Journal of Accounting and Finance Vol. 17, No, 1.

[2] Maswadeh, Sanaa, (2016), "The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies", Journal of Internet Banking and Commerce, Vol. 21, No. 1.

(EPS) والقيمة السوقية للسهم عن الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، وقام الباحث بجمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في هيئة الأوراق المالية الأردنية (SEC).

وتكونت عينة الدراسة من (١٢) شركة تأمين أردينة، ولتحديد ما إذا كانت شركات التأمين الأردنية تتبع سياسات التحفظ المحاسبي، تم استخدام المقياس المستند إلى المستحقات لاختبار فرضيات الدراسة، كما تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تمتلك شركات التأمين الأردنية سياسات محاسبية متحفظة، وهناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لسياسات التحفظ المحاسبي على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية.

٣- دراسة (Ben Mhamed and Jilani, 2015) بعنوان:

"Earnings volatility and earnings predictability"

"تقلب الأرباح والقدرة على التنبؤ بها"[١]:

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تقلب الإيرادات والقدرة على التنبؤ بالأرباح، واستخدمت الدراسة عينة من الشركات الكندية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١١، وتم إجراء مجموعتين من الاختبارات، حيث تم أولاً دراسة أثر التقلبات على استمرارية الأرباح والقدرة على التنبؤ بها، ثم اختبار ما إذا كانت الأرباح المستقبلية المتقلبة تختلف باختلاف مستوى الربحية الحالية.

وقدمت النتائج دليلاً على وجود علاقة بين تقلبات الأرباح وقدرتها على التنبؤ، وكذلك قدرة تقلبات الأرباح على التنبؤ بنجاح بالأرباح المستقبلية، وذلك فقط للشركات الأكثر ربحاً.

٤- دراسة (Rich and Taylor, 2014) بعنوان:

"The Effects of Accounting Conservatism on Financial Statements and Financial Statement Users"

"أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ومستخدمي القوائم المالية"[٢]:

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار التحفظ المحاسبي على البيانات المالية ومستخدميها، من خلال تحليل كيفية تأثير التحفظ على الأرقام المُفصح عنها في البيانات المالية، وقدمت الدراسة أولاً تقييماً

[1] Ben Mohamed, Y., and F. Jelani, (2015), "Earnings volatility and earnings predictability", Journal of Business studies Quarterly, vol.6, Num.3) pp36- 53.

[2]Rich, G., and Taylor, G., (2014), "The Effects of Accounting Conservatism on Financial Statements and Financial Statement Users", SSR١٩٣١٧٣٢ .

لكيفية تأثير التحفظ في جودة الأرباح بما في ذلك ثبات الأرباح، ووجود إدارة الأرباح، ثم تم تقدير أثر التحفظ المحاسبي في مستخدمي البيانات المالية.

وأظهرت الدراسة ثلاثة أنواع من المستخدمين الأساسيين للبيانات المالية:

١- مستخدمو سوق رأس المال.

٢- مستخدمو سوق الدين.

٣- مستخدمو حوكمة الشركات.

وفي كل فئة تم تحليل نتائج الأبحاث السابقة واستكشاف الأسئلة التي لم يتم الإجابة عليها، ومن خلال تحليل آثار التحفظ المحاسبي من مجموعة متنوعة من المواضيع البحثية، تم الوصول إلى تكاليف التحفظ المحاسبي وفوائده.

٥- دراسة (Donovan et al, 2014) بعنوان:

"Accounting Conservatism and Creditor Recovery Rate"

"**التحفظ المحاسبي ومعدل سداد الدائنين**"[١]:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومعدلات السداد للدائنين بالنسبة للشركات المتخلفة عن الدفع، ولتحقيق ذلك تم اختبار علاقة الارتباط بين التحفظ وطول فترة اتخاذ قرارات الإفلاس، وقد أظهرت النتائج أن دائني الشركات التي تتبع سياسات محاسبية تحفظية قبل التخلف عن الدفع لها معدلات سداد أعلى بكثير من الشركات التي لا تتبع سياسات محاسبية تحفظية، وأن هذه العلاقة الإيجابية هي أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات المتخلفة عن الدفع والتي خالفت عقود الدين قبل التخلف عن الدفع.

كما أظهرت الدراسة أنَّ الشركات التي تتبع سياسات محاسبية متحفظة لديها أعلى إنتاجية للأصول وقرارات أقل بالإفلاس، واحتمالية أكبر بكثير بالنجاة من خطر الإفلاس، وتشير هذه النتائج إلى أن التحفظ المحاسبي يحافظ على قيمة الشركة، ويقودها إلى سداد أعلى للدائنين بالرغم من تقصير المقترضين.

[1]John Donovan, Richard M. Frankel, and Xiumin Martin. (2015), "Accounting Conservatism and Creditor Recovery Rate ", The Accounting Review, (Vol. 90, No. 6), pp. 2267-2303.

٦- دراسة (Bratten et al, 2012) بعنوان:

"Fair value accounting and the predictive ability of earnings: evidence from the banking industry"

"محاسبة القيمة العادلة والقدرة التنبؤية للأرباح: دليل من القطاع المصرفي"[١]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط القيمة العادلة المستخدمة في القوائم المالية بقدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح المستقبلية، وتم إجراء الدراسة على عينة من الشركات المصرفية القابضة، وتم استخدام اثنين من المقاييس الشاملة والمكملة للتعرض لمحاسبة القيمة العادلة ومدخل الميزانية وقائمة الدخل، ووجدت الدراسة أنَّ زيادة العرض بالقيمة العادلة في التقارير المالية يحسِّن قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ولكن هناك أدلة مختلطة تشير إلى أن القيمة العادلة تحسّن قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، والأهم من ذلك، أن قدرة محاسبة القيمة العادلة على تحسين القدرة التنبؤية للأرباح تختلف حسب الشركة والخصائص الاقتصادية المرتبطة بملاءمة تقديرات القيم العادلة وموثوقيتها.

وعلى الرغم من أن هذه النتائج تدعم وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية بأن القيمة العادلة تساعد في التنبؤ بالعوائد على الموارد الاقتصادية (الأرباح) وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية، فإن مدى تحسين القيمة العادلة للقدرة التنبؤية للأرباح يعتمد على ملاءمة معلومات القيمة العادلة وموثوقيتها.

٧- دراسة (Al Barrak, 2011) بعنوان:

"Value Relevance and Predictive Ability of Financial Statement Information: The Case of Saudi Arabia"

"القيمة الملائمة والقدرة التنبؤية لمعلومات القوائم المالية: حالة المملكة العربية السعودية"[٢]:

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت التطورات الحاصلة في مجال إعداد التقارير المالية تنتج معلومات في القوائم المالية تتميز بأنها تزداد ملاءمة في قيمتها مع مرور الزمن، وركزت الدراسة فقط على الأساليب الكمية، وتوظف بيانات ثانوية للوقوف على أسئلة البحث، واستخدمت (Adj.$R2$) كمقياس أساسي لقياس ملاءمة القيمة، وتمت دراسة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال

[1]Bratten, B., et al. (2012), " Fair value accounting and the predictive ability of earnings: evidence from the banking industry", SSRN.2165996.

[2]Al Barrak, Thamir, (2011), "Value Relevance and Predictive Ability of Financial Statement Information: The Case of Saudi Arabia", Published Doctoral thesis, University of Portsmouth.

ارتباطها بالقيم السوقية المعاصرة، ودراسات القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة (١٩٩٣م -٢٠٠٩م)، أظهرت نتائج القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية أن الأرباح توفر قدرة تفسيرية إضافية لما توفره التدفقات النقدية الحالية في جميع الأقسام الثلاثة المجمعة من ناحية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأن مكونات الأرباح على أساس الاستحقاق توفر قدرة تفسيرية إضافية كبيرة تتجاوز تلك التي توفرها التدفقات النقدية الحالية في توقع التدفقات النقدية المستقبلية، ولم تشهد هذه المقاييس تغيراً هاماً عبر الزمن، كما لم تظهر أفضلية مقياس الأرباح على التدفقات النقدية الحالية من ناحية قدرتها التنبؤية عدا السنوات الثلاثة الأخيرة.

وخلصت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية كانت ملائمة القيمة خلال كامل فترة الدراسة، وأن هناك زيادة في القيمة الملائمة يمكن أن تكون فقط في الفترة الأولى من الدراسة.

٨- دراسة (Chi et al, 2009) بعنوان:

"What Effects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective"

"ماهي آثار التحفظ المحاسبي: من منظور حوكمة الشركات"[١]:

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات، وناقشت وجود منظورين حول هذه العلاقة:

الأول: هو أنه يزداد الطلب على التحفظ المحاسبي في المواقف التي تكون فيها مشكلات الوكالة مرتفعة، بناء عليه، ستقود نظم الحوكمة الأضعف إلى تحفظ محاسبي أكبر.

الثاني: يعتبر أن الحوكمة الجيدة ستؤدي إلى إشراف أفضل على الإدارة، من هنا ستفضل تطبيق محاسبة متحفظة.

وأشارت النتائج إلى أن المنشآت التي لديها هياكل حوكمة أضعف تتجه لتكون أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية، وتتسق هذه النتائج مع النظرة التي تعد التحفظ المحاسبي بديلاً لآليات حوكمة الشركات.

[1]Chi, W., et al. 2009, "What Effects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, (Vol. 5), PP 47–59.

٩- دراسة (Brochet et al, 2008) بعنوان:

"The role of accruals in predicting future cash flows and stock returns"

"دور أساس الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وعوائد الأسهم"[1]:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور مكونات الأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق وعلى الأساس النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وأظهرت النتائج أن ال مستحقات Accruals تحسن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية اعتماداً على التدفقات النقدية الحالية من العمليات التشغيلية، وأن المستحقات الموجبة تميل أكثر لتحسين التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية اعتمادا على التدفقات النقدية الحالية، وتتزايد مساهمة المستحقات في تقلبات التدفق النقدي وتتناقص في حجم المستحقات التقديرية وبنود أخرى خاصة، بالتالي فإن المحافظ شكلت بناءً على تنبؤات عائد السهم، لذلك فإن المستثمرين يستخدمون تنبؤات بناء على بيانات المحاسبة الحالية لاختيار الأسهم التي تأخذ المستحقات بالحسبان بشكل أفضل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها بحثت في أثر التحفظ المحاسبي في إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في القدرة التنبؤية بالنسبة للأرباح المحاسبية بالتطبيق على سوق دمشق للأوراق المالية، كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى في سورية التي تبحث العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقدرة التنبؤية للأرباح.

١-٣-أهمية البحث:

للبحث أهمية في الكشف عن مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ودراسة أثره على قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي، كما يقدم نتائج عملية تهم القائمين على سوق دمشق للأوراق المالية في تحديد درجة تحفظ التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وأهميتهما بالنسبة لقرارات المستثمرين.

[1]Brochet, Francois et al, (2008), "The role of accruals in predicting future cash flows and stock returns", SSRN 1126022.

١ – ٤ –أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر تحفظ التقارير المالية على أحد خصائص الجودة بالنسبة للأرباح المحاسبية في مجال الأسواق المالية، والمتمثلة بالقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، ويرتبط تحقيق هذا الهدف الرئيسي بتحقيق الأهداف الآتية:

١) تقييم وجود التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٢) معرفة القطاعات الاقتصادية الأكثر اتباعاً لسياسات التحفظ المحاسبي في سوق دمشق للأوراق المالية.

٣) اختبار أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والعائدات السوقية المستقبلية والأرباح المستقبلية.

١ – ٥ –فروض البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق أهدافه تمّ صياغة الفروض الآتية:

١) تتبع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية.

٢) يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

٣) يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية.

٤) يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

١ – ٦ –منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، وبالتالي فإن منهج البحث الحالي يتمثل بالخطوات الآتية:

- الرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، العلاقة بين تحفظ الأرباح المحاسبية وأثر ذلك في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

- تجميع البيانات المطلوبة لاختبار فروض البحث وتحليل النتائج من خلال الرجوع إلى المصادر المتوفرة كالتقارير السنوية للشركات المساهمة العامة، والمنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.
- استخدام برنامج EVIEWS لاختبار الفروض بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم متغيرات الدراسة وتخدم أهدافها في التوصل إلى النتائج المرجوة.

الفصل الثاني:

مفهوم التحفظ المحاسبي وقياسه في إطار أسواق المال

مقدمة:

يعمل المحاسب على تسجيل العمليات التي تقوم بها المنشأة وإثباتها، ومن ثم إعداد البيانات المتعلقة بهذه العمليات وتوصيلها على شكل معلومات تقدَّم في تقارير وقوائم مالية تعد بحيث تلبي احتياجات الأطراف المختلفة، ويحكم عمله مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية، تأتي أهمية هذه المبادئ في تحديد طبيعة وخصائص التقارير المالية، التي يجب أن تتصف بالملاءمة والموضوعية والموثوقية وقابلية التحقق والتوقيت الملائم وعدم التحيز والاكتمال والوضوح، وتختلف هذه الخصائص باختلاف وجهات نظر الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة واختلاف غايتها من استخدام المعلومات المحاسبية.

إن تعدد خصائص المعلومات المحاسبية لابد أن يجسد تطوراً في المفاهيم والمبادئ المحاسبية نفسها أو في المعايير المحاسبية، وتعكس خصائص التقارير المالية محتوى المبادئ والسياسات المحاسبية التي تطبق في المنشأة، كما تعكس أيضاً العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على اختيار السياسات والمبادئ المحاسبية من قِبَل الإدارة وفقاً لطبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، والتي تسمح بحرية الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية.

ويتلقى التحفظ المحاسبي اهتماماً خاصاً من قبل المحاسبين ومدققي الحسابات، ويعدُّ مفهوماً مثيراً للجدل منذ بداية القرن الماضي وحتى الوقت الحالي، فعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا المبدأ، إلا أنه يلعب دورا مهماً في الممارسات المحاسبية، ويتم اختباره في إطار البحث المحاسبي المعاصر، اعتماداً على التطورات التي لحقت بهذا المجال ومكنت من قياس خاصية تحفظ المعلومات المحاسبية من خلال دراسة محددات علاقتها مع القيم السوقية للأسهم، أو حقوق الملكية، أو مع عائدات الأسهم.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي من المنظور التاريخي.

المبحث الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية.

المبحث الأول:

مفهوم التحفظ المحاسبي من المنظور التاريخي

يُعتبر التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism أو ما يعرف بـ: "مبدأ الحيطة والحذر" من الموضوعات التي لاقت وما زالت تلاقي الاهتمام الكبير من قبل المحاسبين والمهتمين بالقوائم المالية، كما يعدّ موضوع "التحفظ المحاسبي" من أقدم موضوعات المحاسبة، ورغم معارضة البعض له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، برز دور التحفظ المحاسبي إبان أزمة الكساد عام ١٩٢٩م، حيث كان هناك توجه نحو تخفيض قيم الأرباح والأصول، ومنذ ذلك الحين أصبح أحد الممارسات المحاسبية الشائعة التي يلجأ إليها المحاسب في كثير من الحالات.

وخلال الفترة الأخيرة حيث كان لتزايد حالات الإفلاس والتقاضي لكثير من الشركات والمصارف العالمية دوراً في دفع الإدارة إلى المبالغة في تقدير الأصول، ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها والاستثمار فيها من ناحية، وتوثيق أوضاعها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من ناحية أخرى، وكان من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مبالغ في قيمتها ولا تتفق مع الواقع العملي واستمرار مخاطر الإفلاس، ما دفع بالمحاسبين والمراجعين إلى التمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي لتأمين موقفهم.

تناول البحث في هذا المبحث ما يلي:

٢-١-١ مفهوم التحفظ المحاسبي.

٢-١-٢ إيجابيات التحفظ المحاسبي وسلبياته.

٢-١-٣ أنواع التحفظ المحاسبي.

٢-١-٤ دوافع تطور التحفظ المحاسبي ومبرراته.

٢-١-١: مفهوم التحفظ المحاسبي:

ظهرت الحاجة للتحفظ مع ظهور نظرية الوكالة لحل المشكلة التي تنشأ بين المدراء والمساهمين منذ أن انفصلت الملكية عن الإدارة[١]. حيث نشأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أن أشار (Bliss, 1924) إلى مبدأ الحيطة والحذر وضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر والأعباء المحتملة، وعدم الاعتراف بأي أرباح أو إيرادات ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت، ومنذ ذلك الحين توالت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمفهوم التحفظ المحاسبي وقياس أثره على القوائم المالية[٢]، ويشير (Basu, 1997) إلى أن التحفظ المحاسبي قد أثّر في النظرية والممارسة المحاسبية منذ قرون عدّة، وناقش أن السجلات التاريخية تُظهر أن الممارسات المحاسبية في أوروبا كانت متحفظة في العصور الوسطى، حيث طبقت سياسات محاسبية تتفق مع ذلك، مثل قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

وقد احتل التحفظ المحاسبي مكانة هامة في عملية إعداد القوائم المالية، ولقي اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين وواضعي المعايير، ولكن بالرغم من ذلك، لم يتم الإجماع على تعريف موحد للتحفظ المحاسبي، ومعظم التعاريف التي قدمها الباحثون هي اجتهادات لمحاولة وضع تعريف لهذا المفهوم، فقد فسر (Basu, 1997) مفهوم التحفظ المحاسبي على أنه "ميل المحاسبين إلى الحاجة إلى درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأنباء السارة Good News كمكاسب مقابل الاعتراف بالأنباء غير السارة Bad News كخسائر"[٣].

ووفق نموذج (Feltham-Ohlson, 1998) فإن التحفظ المحاسبي هو "التوقعات بأن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية في الأجل الطويل، حيث يفضل المحاسبون تخفيض قيم العناصر الإيجابية في القوائم المالية (الأصول، والإيرادات، والأرباح)، وتعظيم قيم العناصر السلبية (الالتزامات، والمصروفات، والخسائر)"[٤].

---

[1] Hamdan et al, (2012), "The Impact of Audit Committee Characteristics on Accounting Conservatism: Additional Evidence from Jordan", Journal of King Saud University, Vol. 24, pp. 4.

[٢] أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص. ٤٢. نقلاً عن:
Bliss, J. H. (1924), management through accounts, The Ronald Press Co., New York.

[3] Basu, Sudipta, (1997), "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, Issue. 1, p. 7.

[٤] القضاة، مأمون وإقبال، عمر، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٠٢. نقلاً عن: Feltham, G., and, Ohlson, J, 1995, "Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", Contemporary Accounting Research, (Vol.11, No.2)

كما قدم (Wolk et al, 2013) معنى التحفظ على أنه "الاعتراف المتأخر بالأرباح وتقييم الأصول بأقل القيم"، فالتحفظ من وجهة نظر معدي البيانات المالية بأنه "محاولة اختيار إحدى السياسات المحاسبية المقبولة التي تؤدي إلى تأجيل الاعتراف بالإيرادات والاعتراف المبكر بالمصاريف، وتقييم الأصول بأدنى القيم أو تضخيم قيم الديون"[١]، بينما عرفه (Watts, 2003) بأنه "عدم توقع أي ربح، وتوقع كافة الخسائر"، وعدَّ التحفظ هو الصفة السائدة المتبعة في المحاسبة والبيانات المالية منذ أوائل القرن العشرين[٢].

في حين أشار (Hendriksen, 1982) إلى أن مصطلح التحفظ المحاسبي يستخدم عموماً ليعني "بأنه يجب على المحاسبين أن يدرجوا في تقاريرهم أدنى قيم ممكنة للأصول والإيرادات، وأعلى قيم ممكنة للالتزامات والخسائر"[٣].

ومع التركيز على مبدأ التحفظ، تميل الممارسات المحاسبية إلى فرض حالة الشك، وعدم التأكد والالتزام بمعايير للتحقق أكثر صرامة في التقرير عن الأرباح لمواجهة الالتباس في الطريقة التي يتم اتباعها للتقرير عن حدث مالي بنجاح[٤].

وأكدت دراسة (مليجي، ٢٠١٤) أن "التحفظ يشير إلى تخلي المحاسب عن النظرة التفاؤلية عند الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية، حيث يتم الاعتراف بكافة الخسائر أو الأعباء المحتملة مع عدم الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات ما لم تكن محققة الفعل"[٥]، وأضاف (Zhe Wang, 2009) أن "النظرة الحديثة للتحفظ المحاسبي لا تتضمن ولا تسمح بأي تلاعب متعمد بالحسابات من خلال التقرير عن الدخل بأقل القيم في إحدى الفترات المالية والمبالغة في قيمته في فترة أخرى، في حال لم يكن هناك القليل من الشك الاقتصادي المحيط بالمعاملات، هذا السلوك الأخير يؤدي إلى تكوين احتياطيات خفية، كما أنه لا يتفق مع مبدأ التحفظ المحاسبي"[٦].

---

[1] Wolk, H, I. Dodd J, Rozycki, J (2013), "Theory Accounting, Conceptual Issues in a Political and Economic Environment", Edition 8 United Stated of America, Sega publications.

[2] Watts, R.L., (2003), Conservatism in Accounting Part i: Explanations and Implications. Accounting Horizons, 17: 207221.

3 Hendriksen, E., 1982, Accounting Theory, (4 Th. ed; USA: Richard D. Irwin, Inc).

[4] Mehdi et al, (2014), "Role of accounting conservatism on the Quality of Financial Statements", International Journal of Business and Management, Vol. 9, No. 1, p. 130.

[٥] مليجي، مجدي، (٢٠١٤)، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، م.١، ع. ١، ص. ١٠.

[6] Zhe Wang. R, (2009), "Accounting Conservatism", a thesis of Doctor of Philosophy in Accounting, Victoria University of Wellington, p. 9.

وأكد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB في بيان المفاهيم رقم (٢) أن التحفظ هو رد فعل حذر لحالة عدم التأكد لمحاولة ضمان أن الشك والمخاطر الكامنة في حالات الأعمال يتم أخذها بعين الاعتبار بشكل كافٍ[١]، بينما ألغى مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB التحفظ أو الحذر في بيان المفاهيم رقم (٨) ووصفه جانباً من جوانب التمثيل الصادق؛ لأن تضمينه سيكون متعارضاً مع خاصية الحياد، وقد اختلف بعض المشاركين في ورقة النقاش ومسودة العرض، حيث إن الإطار المفاهيمي يجب أن يتضمن الحيطة أو الحذر أو كلاهما، والتحيز يجب ألا يفترض دائماً أنه غير مرغوب فيه، خاصة في الحالات التي ينتج فيها عن التحيز معلومات أكثر ملاءمة بالنسبة لبعض المستخدمين[٢].

ويعتقد معارضو التحفظ المحاسبي أن التحفظ لا يرتكز على أساس علمي، وأن الالتزام به يؤدي إلى تحقيق أرباح في المستقبل على حساب السنة الحالية، ولكن هذه الآراء تركز على أثر التحفظ في المدى القصير فقط على قائمة الدخل، بينما يقلل الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي من أهمية هذه الانتقادات على التحفظ المحاسبي، وذلك على المدى الطويل[٣].

وبشكل عام، يعدّ التحفظ المحاسبي أسلوباً حذراً للمحاسبة المالية من خلال استخدام متطلبات أكثر صرامة للاعتراف بالأرباح من متطلبات الاعتراف بالخسائر، والنتيجة للاعتراف غير المتماثل بالأرباح مقابل الخسائر هي تخفيض مستمر لقيمة كل من صافي الأصول المتراكمة، والأرباح المحاسبية المتراكمة[٤].

بناء على ماسبق، يمكن القول بأن التحفظ المحاسبي هو اختيار السياسات المحاسبية التي تظهر الأصول والإيرادات بأقل القيم، بينما تظهر الالتزامات والمصاريف بأعلى القيم، وذلك فقط في حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب في الممارسات المحاسبية.

---

[1] FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No. 2 - Qualitative Characteristics of Accounting Information, as issued 2006, pp. 6.

[2] FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No. 8 - Qualitative Characteristics of Accounting Information, as issued 2010, pp. 28.

[٣] أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص. ٤٥.

[4] Wendt. M, (2010), "The Effect of accounting conservatism on Value relevance of financial statements", Master Thesis, Erasmus University Rotterdam, Department of Business Economics, pp. 20.

٢-١-٢: ايجابيات التحفظ المحاسبي وسلبياته:

أولاً: إيجابيات التحفظ المحاسبي:

أيدت العديد من الدراسات مفهوم التحفظ المحاسبي وبينت له الكثير من الفوائد بالنسبة للمساهمين ومعدي القوائم المالية ومن هذه الإيجابيات:

١- يستخدم التحفظ المحاسبي لمنع المشاكل الأخلاقية الناتجة عن تضارب المصالح بين المنشأة والأطراف الأخرى، ويحد من المبالغة في تقييم الأرباح من قبل المديرين، ويقلل من فرصة تكبد تكاليف غير مبررة كمكافأة لهم، حيث تدعى هذه التكاليف بـ "تكاليف الوكالة Agency Costs"، ما يزيد من قيمة المنشأة[١].

٢- يُحسن الشفافية في القوائم المالية، ويقلل من احتمال تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية غير المطلعين من خلال المعلومات المتفائلة التي تفصح عنها الإدارة، مما يحسن القدرة على مراقبة الإدارة، وعقود الدين، وعقود أخرى[٢].

٣- يعد التحفظ المحاسبي وسيلة لمواجهة المبالغة في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها من قبل المحاسبين والمديرين، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.

٤- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في الممارسات المحاسبية إلى معلومات تتصف بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من تقارير مالية، تكون معدة وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها[٣].

٥- يعتبر التحفظ المحاسبي ذو فائدة للمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح[٤].

٦- تتميز المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمبدأ التحفظ المحاسبي بأنها موثوقة، حيث يسهم التحفظ في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويعمل على زيادة جودة الإفصاح.

---

[1] Leune. H. G, (2014), "The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands", Master thesis, Erasmus University Rotterdam, p. 31.

[2] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 32.

[٣] القضاة، مأمون وإقبال، عمر، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٠٢.

[٤] أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص، ٤٦.

٧- يعتقد المستثمرون أن القوائم الأكثر تحفظاً تكون معلوماتية وصادقة، فذلك يجعلهم يدركون أن انخفاض الأرباح المحاسبية لا يعكس بالضرورة انخفاض أداء المنشأة الاقتصادي، ولذلك أكدت بعض الدراسات على أن منفعة التحفظ تفوق مضاره من حيث زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية[١].

٨- هناك العديد من الآثار الإيجابية للتحفظ بالنسبة للإدارة، من أهمها[٢]:

أ- يجنب المنشأة احتمالات التعرض للمقاضاة من قبل الدائنين؛ بسبب المبالغة في التقرير عن قيم الأصول.

ب- يخفض من مقدار الضرائب المفروضة على الشركة.

ت- يحد من التكاليف السياسية Political Costs وأعباء التدخلات العقابية.

٩- يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى هامش أمان؛ لحماية أنفسهم من أيّ نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة؛ اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية[٣].

ثانياً: سلبيات التحفظ المحاسبي:

يرى معارضو التحفظ المحاسبي أن التحفظ له سلبيات تفوق فوائده، ومن هذه السلبيات:

١- تؤدي الأرباح المحاسبية الحالية المتحفظة إلى أرباح محاسبية غير متحفظة في المستقبل، واعترض مؤيدو التحفظ المحاسبي على ذلك، ففي ظل التحفظ المحاسبي فإن الأرباح المستقبلية في التقارير ستكون أعلى بسبب عدم التماثل في درجة التحقق Asymmetric verifiability بالأنباء السارة مقابل الأنباء غير السارة، ولكن اندماج المكاسب المحققة في الأرباح مستقبلاً لن يجعل الأرباح غير متحفظة[٤].

---

[1] Lafond, R. & Watts, R. L. (2008): **The information role of conservatism**, The accounting efficiency review, Vol.83, No.2.

[٢] أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص، ٤٧.

[٣] القضاة، مأمون وإقبال، عمر، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٠٢.

[4] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 32.

٢- يضر بجودة القوائم المالية؛ لأنه يخلُّ بحيادية التقارير المالية، وقد عدَّ مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية أن التحفظ غير مرغوب؛ لأنه يتعارض مع الحيادية التي تُعدُّ خاصية ضرورية للمعلومات المحاسبية المفيدة[١].

٣- يؤثر ازدياد التحفظ على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، ويعارض مؤيدو التحفظ ذلك؛ لأنه لا يوجد دليل على العلاقة السلبية بين التحفظ والقيمة الملائمة، فالشركات التي تلتزم بالتحفظ بمستوى ثابت تظهر تدهوراً في القيمة الملائمة بالنسبة للشركات التي تزيد مستوى التحفظ، وبما أن التحفظ يزيد من موثوقية البيانات المالية وقابليتها للتحقق، فهذا يعني أن التحفظ يؤثر إيجاباً على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وليس سلباً[٢].

٤- يتعارض مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل: الحيادية، والقابلية للمقارنة، والثبات، والتمثيل الصادق، حيث يتعارض مع خاصية الثبات من خلال استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم مخزون آخر المدة، فقد يؤدي إلى تقييم مخزون آخر المدة وفقاً للتكلفة في سنة معينة وتقييمها وفقاً للقيمة السوقية في سنة أخرى[٣].

٥- يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهار العناصر بقيمة تختلف عن قيمها الحقيقية، وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه إيرادات المنشأة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها[٤].

٦- إن التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات وزيادة قيمة المصروفات والالتزامات بشكل مبالغ فيه يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات، وعن المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات؛ لأن ذلك يمكن أن يضر بمصالح بعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات[٥].

---

[١] أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص، ٤٦.

[2] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 32.

[٣] أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص، ٤٦.

[٤] القضاة، مأمون وإقبال، عمر، ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٠٣.

[٥] أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص، ٤٦.

٧- يستخدم المحاسبون أحياناً مفهوم التحفظ المحاسبي لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، بصرف النظر إن كان ذلك يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم[١].

٨- يتناقض مع دورية القياس المحاسبي؛ لأنه سيؤدي إلى تخفيض الأرباح في العام الأول وزيادتها في العام التالي، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر ببعض المساهمين؛ بسبب بيع أسهمهم.

٩- حدوث بعض الأخطاء في القياس المحاسبي، والتقليل من قيمة المعلومات المحاسبية، وجعلها غير صالحة لاتخاذ القرارات، لأنها بعيدة عن الواقع الاقتصادي، فيجب تحقيق الانسجام بين مبدأ الحيطة والحذر والموضوعية في المحاسبة[٢].

٢-١-٣: أنواع التحفظ المحاسبي:

فرقت الأبحاث المحاسبية بين نوعين من التحفظ المحاسبي هما: التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي.

١- التحفظ الشرطي Conditional Conservatism:

يدعى أيضاً بـ "التحفظ اللاحق Ex-poste conservatism" ويمثل عدم التماثل في التوقيت الملائم للاعتراف بالمكاسب والخسائر، فيتم الاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم في حين لا يتم الاعتراف بالمكاسب في توقيت ملائم، فهو مشروط بإشارة، أو طبيعة العائدات، أو الأنباء المستقبلية[٣]، أي أن هذا النوع من التحفظ يشترط حدوث أحداث محددة.

ويتطلب التحفظ الشرطي درجة عالية من التحقق من الأنباء السارة مقارنة بالأنباء غير السارة بعد حدوث الأنباء غير القابلة للتحقق، وكما أشار (Watts, 2003) إلى أن التحفظ الشرطي يتجه إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم[٤].

من الأمثلة على القواعد والممارسات المحاسبية التي تمثل تحفظاً شرطياً:

---

[١] القضاة، مأمون وإقبال، عمر، ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٠٣.

[٢] القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (٢٠١٣)، "نظرية المحاسبة"، منشورات جامعة دمشق، ص. ٥١٢.

[٣] يوسف، علي، (٢٠١٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٤٦.

[4] Qiang. X, (2008), "The Information Role of Conditional and Unconditional Conservatism", American Accounting Association Annual Meeting, p. 1. Cited by: Watts, R. L., (2003), Op. Cit.

- الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد أقل من القيمة الدفترية للأصل، وتسجيل الانخفاض في القيمة كخسارة في قائمة الدخل ومعالجتها كانخفاض إعادة التقييم بالنسبة للأصول المرحلة بالقيم المعدلة، وذلك وفق المعيار المحاسبي الدولي (٣٦)[١].
- إعادة تقييم الأصل، مثلاً: استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون.
- تخفيض قيمة المخزون والحسابات المدينة باستخدام المخصصات[٢].

وصف الباحثون في الآونة الأخيرة هذا النوع من التحفظ بـ "التحفظ غير الاختياري Nondiscretionary Conservatism"؛ لعدم توافر الاختيار بين السياسات المحاسبية من قِبَل الإدارة عند معالجة عناصر القوائم المالية، وكمثال على ذلك: تحديد السياسة المحاسبية المتبعة للاعتراف الفوري بتكاليف الأبحاث والتطوير والإعلان كمصروف وظهورها في قائمة الدخل، وبالتالي لا مجال لاختيار طريقة أخرى وعدّها تكلفة ورسملتها وظهورها في قائمة المركز المالي[٣].

٢- التحفظ غير الشرطي Unconditional Conservatism:

يمثل التخفيض المنتظم في قيم صافي الأصول، ويدعى أحياناً "تحفظ الميزانية الختامية أو التحفظ المستقل عن طبيعة الأنباء المستقبلية أو العائدات المتوقعة"، ويتجه إلى التقرير عن قيم منخفضة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، يتحقق من خلال تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلاً من رسملتها أو تأجيل الاعتراف بالإيراد[٤].

ويستند التحفظ غير الشرطي إلى فكرة أن الاختيار المحاسبي المتحفظ يتم قبل توفر أي معلومات حول مدى نجاح الاستثمار الذي تم فعلياً، ولا يرتبط مستوى التحفظ غير الشرطي بتدفق الأنباء حول

---

[١] مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار المحاسبي الدولي ٣٦، ص. ٣.

[2] Bauwhede. H, (2007), "The Impact of Conservatism on the Cost of Debt: Conditional versus Unconditional Conservatism", The 2007 Annual Congress of the European Accounting Association, the **Ghent University Academic Bibliography**, Vol.1, p. 3.

[٣] عبد المجيد، حميدة، (٢٠١٣)، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، م. ١، ع. ٢، ص. ١٤٥.

[٤] يوسف، علي، (٢٠١٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٤٦.

قيم الأصول؛ لذلك يشار أحياناً إلى التحفظ غير المشروط بالتحفظ السابق Ex-ante conservatism[١].

يعالج التحفظ غير الشرطي أيضاً المعلومات غير القابلة للتحقق، ويميل إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم، ولكن يطبق قبل وقوع الأنباء غير القابلة للتحقق؛ لذلك يحمي النظم المحاسبية من الأنباء السارة المستقبلية[٢]، وقد أثبت (Beaver and Ryan, 2005) أن التحفظ غير الشرطي يخفض القيم الدفترية، وبالتالي يقلل التحفظ الشرطي اللاحق، لذلك يرتبط كلا النوعين للتحفظ المحاسبي بعلاقة عكسية[٣].

من الأمثلة على القواعد والممارسات المحاسبية التي تمثل تحفظاً غير شرطي[٤]:

١- اختيار سياسات الاستهلاك التحفظية، مثل: الاستهلاك المتناقص.

٢- اختيار سياسات تحفظية لتقييم المخزون، مثل: اتباع طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً في فترات التضخم.

ويوصف أيضاً هذا النوع من التحفظ بـ "التحفظ الاختياري Discretionary Conservatism"؛ لوجود فرصة أمام الإدارة للاختيار من بين الطرق والسياسات والتقديرات المحاسبية التي سمحت بها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP، فتؤدي هذه الاختيارات إلى انخفاض مستمر في الأرباح المتراكمة، وكذلك انخفاض في قيم صافي الأصول التراكمية خلال فترة محددة، مثل اختيار طريقة FIFO أو LIFO لتقييم المخزون، وكذلك تقدير قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وقيمة الانخفاض في الأصول[٥].

---

[1]Martin Walker, Araceli Mora, (2014), "The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting", Journal of accounting and Business Research, p. 8.

[2] Qiang. X, (2008), **Op. Cit**, p. 1.

[3] Beaver, W. H. and S. G. Rayan, (2005), "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", Review Of Accounting Studies, 10 (2) & (3): 269-309.

[4] Bauwhede. H, (2007), **Op. Cit**, p. 3.

[٥] عبد المجيد، حميدة، (٢٠١٣)، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤٦.

٢-١-٤: دوافع تطور التحفظ المحاسبي ومبرراته:

قدمت الدراسات العديد من التفسيرات لتبرير وجود التحفظ المحاسبي، والتي أكدت على أن التحفظ يفيد مستخدمي المعلومات المالية، ويمكن تصنيف هذه التفسيرات إلى أربعة أصناف: التفسير التعاقدي وخطر التقاضي والتفسيرات الضريبية والقضايا التنظيمية والمؤسسية[١].

١- التفسير التعاقدي Contracting:

يعدُّ التفسير التعاقدي من أقدم تفسيرات التحفظ المحاسبي، فهناك العديد من الأطراف التي تهتم بعمل المنشأة، والتي تسعى إلى تحقيق مصالحها، مثل: المساهمين والمقرضين، والذين يسعون إلى ضمان مصالحهم من خلال التحفظ المحاسبي، حيث يضمن التحفظ المحاسبي للمساهمين استمرارية الأرباح في المستقبل وجودتها، ويوفر للدائنين ضماناً أكبر على سداد الالتزامات[٢]، ويقوم بدور تقليل السلوك النفعي للإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العملية التعاقدية[٣].

حيث تتضمن العملية التعاقدية العقود التي تتم بين المنشأة وجهات مختلفة، ومن الأمثلة على هذه العقود تلك التي تعقد بين المنشأة والدائنين، ويُطلق عليها عقود الدين، وكذلك عقود تعويضات الإدارة Compensation Contracts، وتطّلع الأطراف التعاقدية على الأداء المالي للمنشأة من خلال التقارير المالية، ما يدل على استخدامها للأرقام المحاسبية (Watts, 2003)[٤].

وتلعب الأرقام المحاسبية دوراً مهماً في العملية التعاقدية وخاصة في رقم الأرباح، وذلك عند كتابة شروط هذه العقود والإشراف عليها، فعندما تعطي المقاييس المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للشركة وتقييم أداء الإدارة للأطراف التعاقدية، قد ينشأ تضارب في المصالح، فالمديرون لديهم دافع للتحيز للمقاييس المحاسبية التعاقدية؛ لزيادة ثروتهم الخاصة حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالمنشأة والأطراف التعاقدية (Watts and Zimmerman, 1986)[٥].

---

[1] Juan et al, (2008), "Board of Directors' Characteristics and conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence", Journal of European Accounting Review, Vol. 16, Issue. 4, p.2.

[٢] حمدان، علام، (٢٠١٢)، "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م. ٨، ع. ١، ص. ٢٤.

[٣] يوسف، علي، (٢٠١٢)، "أثر محددات هيكل الملكية في تحفظ التقارير المالية"، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٤٤.

[4] Watts, R.L., (2003). **Op. Cit**.

[5] Watts, R. L. and J. L. Zimmerman, (1986), **Positive Accounting Theory**, Prentice-Hall Inc.

ويمكن أن تحدث هذه الحالات بسبب عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين الأطراف المتعاقدة، ولأن المديرين ليس لديهم دائماً نفس المصالح كأطراف متعاقدة مع المنشأة؛ نظراً لفترة إدارتهم المحدودة ومسؤوليتهم المحدودة أيضاً، ومثال على ذلك: يحصل المديرون غالباً على مكافأة في حال ارتفعت قيمة أصول المنشأة وأرباحها بشكل كبير، وفي المقابل لا يحصل أصحاب الديون على تعويضات إضافية إذا زادت قيمة هذه الأصول؛ لهذا السبب قد يتخذ المديرون قرارات مناسبة لهم، ولكن غير مناسبة للمنشأة وللأطراف المتعاقدة مع المنشأة، وتدعى التكاليف الناتجة عن أفعال المديرين المؤثرة سلباً على قيمة المنشأة بـ "تكاليف الوكالة"[1].

هذا يعني أن التحفظ هو وسيلة لتخفيض تكاليف الوكالة؛ لأنه يقلل السلوك الانتهازي للإدارة من خلال الإعلان عن الخسائر والالتزامات بأقل القيم، والتقرير عن الإيرادات والأصول بأعلى القيم.

ووجد (Lafond and Watts, 2008) وجود علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين الخارجيين ومستوى التحفظ، هذا يعطي دعماً إضافياً للاعتقاد بأن التعاقد هو دافع للتحفظ، ويطلب التحفظ من قبل المساهمين الخارجيين؛ لتقليل تكاليف الوكالة[2].

٢- خطر التقاضي Litigation:

إن حالات الإفلاس المتكررة التي أصابت العديد من المنشآت خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي، دفعت إدارات المشروعات إلى البحث عن كل الوسائل؛ لتجنب خطر الإفلاس الذي يحتمل أن يلحق بمشروعاتهم عن طريق إظهار المركز المالي بشكل أفضل مما هو عليه، وذلك بتقييم الأصول بقيم مرتفعة لزيادة الربح، ويعد ذلك تضليلاً لقراء القوائم المالية، الأمر الذي يدفعهم إلى شراء أسهم الشركة أو سنداتها، وقبول البنوك بإقراض هذه المنشآت بالاعتماد على هذه القوائم، ما يدفع هؤلاء إلى مقاضاة مدقق الحسابات لمعاقبته نتيجة إقراره قوائم مالية مخالفة للواقع، وكذلك مقاضاة الإدارة؛ للتعويض عن الضرر الذي لحق بهم، الأمر الذي دفع الإدارة والمدقق إلى التمسك بالتحفظ المحاسبي؛ لحماية أنفسهم من المساءلة عن طريق التوجه إلى تخفيض قيم الأصول[3].

وتدعي فرضية التقاضي أنه يمكن أن تكون الشركة أقل احتمالاً لتعرضها للمقاضاة من قبل المساهمين إذا قامت بتقييم الأرباح وصافي الأصول بأقل من قيمها الحقيقية، وإذا شعر المساهمون

[1] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 17.
[2] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 17, Cited by: Lafond, R. & Watts, R. L. (2008), **Op. Cit**.
[3] القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (٢٠١٣)، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٠٩.

الحاليون بأن المنشأة قد بالغت في تقييم المركز المالي الخاص بها، فإنه من المحتمل قيامهم بمقاضاة المنشأة بشكل أكبر منه في حال قيّمت المنشأة الأصول أو الأرباح المؤجلة بأقلّ من قيمها.

إن كل من التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي يخفضان من قيمة الأرباح والقيمة الدفترية، مما يقلل من احتمالية المقاضاة من قبل المساهمين، كما أن التحفظ الشرطي يتغير عبر الزمن مع تغير بيئة المقاضاة[1]، حيث قدم (Ball et al, 2000) دليلاً على أن التحفظ يختلف بين البلدان باختلاف النظام القانوني للدولة، فالشركات تميل إلى تقديم تقارير مالية أكثر تحفظاً في البلدان ذات القانون العام حيث تكون مقاضاة المساهمين أكثر احتمالاً[2].

ويعدّ التقاضي تفسيراً للتحفظ؛ لأن احتمال المقاضاة في حالة المبالغة في تقييم الأرباح أو الأصول مقارنة بحالة تخفيض قيمة الأرباح والأصول؛ فالمبالغة في تقييم الأرباح أو الأصول تحمل ضرراً للمساهمين أكثر من الحالة الثانية، وبسبب التقاضي يكون لدى المديرين دافع لتقديم تقارير تحفظية، وتوجد علاقة طردية بين التحفظ وخطر التقاضي[3].

٣- التفسيرات الضريبية Taxation:

تعني التفسيرات الضريبية قيام الشركات بتخفيض الأرباح المحاسبية؛ لتقليل الضرائب المستحقة، ويفترض التفسير الضريبي أنَّ الشركة من المحتمل أن تقرر عن أرباح محاسبية متحفظة لتقليل الالتزامات الضريبية عندما تكون هناك علاقة قوية بين الأرباح الدفترية والأرباح الخاضعة للضريبة[4]، وقد وجد (Qiang, 2007) أن الضريبة مرتبطة بالتحفظ غير الشرطي وليس التحفظ الشرطي؛ لأنه ليس هنالك دليل على أن التفسير الضريبي للأرباح المحاسبية مرتبط بالتحفظ الشرطي[5].

---

[1] Ryan. B, (2013), "Evidence on the contracting explanation of conservatism", Journal of Finance and Accountancy, Vol. 13, p. 5.

[2] Ball, R., S. P. Kothari, and A. Robin, (2000), "The Effect of International Factors on Properties of Accounting Earnings", Journal of Accounting and Economics, 29: 1-51.

[3] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 18.

[4] Ryan. B, (2013), **Op. Cit**, p. 5.

[5] Qiang. X., (2007), The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level, The accounting Review, vol. 82, N. 3.

ويعد تأجيل الاعتراف بالدخل أكثر فائدة للشركات من منظور تخفيض القيمة الحالية الصافية للضرائب التي سيتم دفعها، نتيجة لذلك، يمكن لضريبة الدخل أن تكون دافعاً لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي[١].

٤- القضايا التنظيمية والسياسية Regulation:

يقدم التفسير التنظيمي للتحفظ أن التنظيم المحاسبي يطلب من الشركات تقديم تقارير مالية متحفظة، وخلص (Qiang, 2007) إلى أن التنظيم يدعم التحفظ غير الشرطي وليس التحفظ الشرطي[٢]، وبالنسبة لـ (Watts, 2003) يحفز التنظيم الشركات على تقديم تقارير تحفظية، ورغم أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لا يحبذان التحفظ، ولكن يميلان إلى تقليل قيم أرباح الشركات والأصول الصافية عن المبالغة في تقييم أرباح الشركات وأصولها الصافية[٣].

وكمثال على بعض القواعد المحاسبية التحفظية أيضاً، يصف المعيار المحاسبي الدولي (٣٦) أنه على المنشأة أن تقوم في نهاية كل فترة بتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما قد هبطت قيمته، وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية، ولكن لا يجب زيادة قيمة الأصل إذا كانت قيمته القابلة للاسترداد أعلى من القيمة الدفترية، وكمثال آخر مطلب خلق الاحتياطيات لتكاليف الضمانات[٤]. ووجد (Watts, 2003) أن التعاقد وتقاضي المساهمين هي أسباب رئيسة لوجود التحفظ، بينما أثر الضرائب والتنظيم أكثر ضعفاً[٥].

ويوضح التفسير السياسي أن المنشأة قد تستخدم التحفظ المحاسبي بهدف تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها تبعاً للأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية Political Costs التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية، فعلى سبيل المثال: إذا كانت الأرباح كبيرة، فمن الممكن أن تلفت انتباه رجال السياسة والجهات الرقابية نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه المنشآت؛ للاستدلال على مؤشرات كثيرة ووضع قوانين متعددة كالتضخم، والاحتكار، والسياسات السعرية، ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في

---

[1] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 18.
[2] Ryan. B, (2013), **Op. Cit**, p. 5., Qiang. X., (2007), **Op. Cit**.
[3] Watts, R.L., (2003), **Op. Cit**.
[4] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 18.
[5] Watts, R.L., (2003), **Op. Cit**.

الشركات كبيرة الحجم، والشركات ذات الأرباح غير العادية، والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً؛ بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية[1].

[1] عبد المجيد، حميدة، (٢٠١٣)، مرجع سبق ذكره، ١٤٨.

المبحث الثاني:

مقاييس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية

طور الباحثون في مجال البحث المحاسبي على صعيد أسواق المال العديد من المقاييس التي ساهمت في التحقق من وجود التحفظ المحاسبي أو عدم وجوده، وأيضاً قياس درجة التحفظ المحاسبي، وإمكانية التحقق من أسبابه، ومدى تطبيق الممارسات المحاسبية لسياسات متحفظة.

وتعددت المنهجيات المستخدمة في قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية وإن اختلفت هذه المنهجيات أحياناً في النتائج التي توصلت إليها، إلا أن جميعها يعتمد على أثر الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب مقابل الخسائر في التقارير المالية، وتحديداً صافي الأصول والأرباح والمستحقات.

وقد تناول البحث في هذا المبحث ما يلي:

٢-٢-١ نموذج Basu (1997).

٢-٢-٢ نموذج قياس الاحتياطيات السرية Hidden Reserves.

٢-٢-٣ مؤشر التحفظ C-Score.

٢-٢-٤ مقياس الاستحقاقات السالبة Skewness of Earnings.

٢-٢-٥ مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية Market to book.

٢-٢-٦ نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF).

٢-٢-٧ نموذج Feltham and Ohlson.

٢-٢-١: نموذج Basu (1997):

يُعرّف أيضاً بـ "مقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم"، وهو يفترض أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويتطلب التحفظ المحاسبي درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر، وهذا ما يقوم عليه مفهوم التحفظ المحاسبي، إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر، أي: أن التحفظ المحاسبي يمثل عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ يؤدي إلى الاعتراف محاسبياً بالخسائر بشكل أسرع من الاعتراف بالمكاسب، لذلك تكون الخسائر المحاسبية أكثر تزامناً مع عوائد الأسهم مقارنة بالمكاسب المحاسبية، وقد تنبأ (Basu, 1997) أنّ عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في الفترة نفسها[١].

وتميل أسعار الأسهم السوقية إلى أن تعكس التغيرات في قيمة الأصول في نفس وقت حدوث هذه التغيرات سواء أكانت هذه التغيرات تمثل خسائر أم مكاسب في قيمة الأصول، وهو ما يعني أن العوائد على الأسهم تميل إلى أن تكون متماثلة زمنياً[٢].

يعد Basu أول من قدم نموذجاً يعتمد على سرعة استجابة الربح المحاسبي للأنباء غير السارة مقارنة بالأنباء السارة تجريبياً، وقد صاغ معادلة انحدار تتضمن الربح المحاسبي كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغيرات مستقلة مع اعتبار العوائد الموجبة للأسهم كبديل للأنباء السارة والعوائد السالبة للأسهم كبديل للأنباء غير السارة، وكلما زادت درجة التباين في توقيت الاعتراف، كلما تدنت قيمة صافي الأصول[٣].

فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأنباء غير السارة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأنباء السارة، وعليه فإن مقياس التحفظ هو

---

[١] النجار، جميل، (٢٠١٤)، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، الأردن، م. ١٧، ع. ٢، ص ١٨٥.

[٢] عبد المجيد، حميدة، (٢٠١٣)، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٠.

[٣] سعد الدين، إيمان، (٢٠١٤)، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، م. ٢، ع. ١، ص. ٣١٤.

الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأنباء غير السارة وعلاقتهما في فترات الأنباء السارة.

فاستخدم نموذج (Basu, 1997) الانحدار العكسي للأرباح $(X_{i,t})$ على العائد $R_{i,t}$ وفق نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{EPS_{i,t}}{P_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{i,t} + \beta_0 R_{i,t} + \beta_1 R_{i,t} * DR_{i,t} + \varepsilon$$

حيث أنَّ:

$EPS_{i,t}$: تمثل ربح السهم العادي للمنشأة i عن للفترة t.

$P_{i,t-1}$: السعر السوقي للسهم في بداية الفترة t للمنشأة i.

$R_{i,t}$: العائدات السوقية للمنشأة i عن للفترة t.

α_0: ثابت علاقة الانحدار، والذي من المتوقع أن يكون ذو إشارة موجبة؛ لأنه يمثل الأنباء السابقة التي تنعكس تدريجياً في الأرباح المحاسبية.

α_1: يقيس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بصرف النظر عن قيمة العوائد أو إشارتها.

β_0: تقيس استجابة الأرباح للعوائد الموجبة.

$DR_{i,t}$: متغير وهمي Dummy Variable، ويساوي الواحد إذا كانت العائدات $R_{i,t}$ ذات إشارة سالبة، ويساوي الصفر إذا كانت هذه العائدات موجبة.

β_1: يقيس التوقيت الملائم للأرباح من ناحية الأنباء غير السارة، ويستخدم كمعامل لعدم تماثل التوقيت الملائم لقياس درجة التحفظ المحاسبي، إذ يجسد مقدار الاستجابة الإضافية للأنباء غير السارة.

ε : التغير العشوائي.

يتم تطبيق دالة الانحدار هذه على عينتين مختلفتين، تكون الأولى ذات عائدات موجبة، والأخرى ذات عائدات سالبة، وإذا كانت قيمة معامل التحديد R^2 في حال كانت تنتج عن انحدار

الأرباح على العائدات السالبة أكبر مما لو كانت تتحدر على عائدات ذات إشارة موجبة، فإن الأرباح تتضمن الأنباء غير السارة بشكل أكثر تزامناً، وتكون القوائم المالية أكثر تحفظاً[١].

في حالة الأنباء السارة (العائدات الموجبة) ستكون قيمة المتغير الوهمي مساوية الصفر، وبالتالي فإن شكل دالة الانحدار يصبح كما يلي:

$$\frac{X_t}{P_{t-1}} = \alpha_0 + \beta_0 R_t + \varepsilon_t$$

أما في حالة الأنباء غير السارة (العائدات السالبة) فستكون قيمة $DR_{i,t}$ (المتغير الوهمي) مساوية الواحد، ما يجعلها تضاف إلى قيمة الثابت α_0 ويصبح شكل دالة الانحدار كما يلي:

$$\frac{X_{i,t}}{P_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 + (\beta_0 + \beta_1) R_{i,t} + \varepsilon_t$$

وتتم مقارنة المؤشرات الإحصائية للمعادلتين السابقتين، للوقوف على مدى تأثر الأرباح المحاسبية أو مدى قدرتها على تجسيد كل من: المكاسب الاقتصادية المتوقعة، والخسائر الاقتصادية المتوقعة، إذ إنّه من المتوقع أن تكون قيمة معامل التحديد R^2 في العلاقة (٢) أكبر مما هي في العلاقة (١)، فالأرباح تعكس الخسائر المتوقعة في توقيت أكثر ملاءمة مما تعكس به المكاسب المتوقعة وفقاً لمفهوم التحفظ المحاسبي، في حين أن قيمة المعامل β_0 تقيس مدى استجابة الأرباح المحاسبية للمكاسب الاقتصادية وقيمة المعامل $(\beta_0 + \beta_1)$ تقيس مدى استجابتها للخسائر الاقتصادية، وبالمقارنة بينهما فإن قيمة β_1 تجسّد مقدار الاستجابة الإضافية للأنباء غير السارة، وفي ظل وجود التحفظ المحاسبي من المتوقع أن تكون قيم المعاملات موجبة بحيث إنّ $\frac{(\beta_0+\beta_1)}{\beta_0}$ >١ ؛ وذلك لأن المتغيرات المحاسبية تكون أكثر حساسية للأنباء غير السارة منها للأنباء السارة، كما أن قيمة ثابت الانحدار تكون موجبة أيضاً؛ لأنها تجسد الأنباء السارة السابقة، والتي تنعكس تدريجياً في الأرباح المحاسبية[٢].

[١] حمدان، علام، (٢٠١٢)، " مرجع سبق ذكره، ص. ٢٩.

[2] Basu, S., 1997, "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting &Economics, (Vol. 24), PP 3 – 37.

يتميز المقياس السابق بما يلي[١]:

١- مقياس شائع الاستخدام في البحوث العلمية.

٢- لقد كان هذا المقياس هو المقياس الوحيد للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مدى سنوات عدّة.

٣- كثير من الأبحاث التي استخدمت ذلك المقياس أعطت نتائج متوافقة مع تنبؤات الباحثين النظرية، والتي تزيد من ثقة الباحثين ليس في تحليلاتهم النظرية فقط، بل في المقياس المستخدم أيضاً.

٤- يتناسب هذا المقياس مع العينات كبيرة الحجم والتي يتم تحليلها Cross-sectional.

وبالرغم من استخدام هذا النموذج في الكثير من الأبحاث، غير أنه تعرّض للعديد من الانتقادات، أهمها:

اعتماده على التغير في عوائد الأسهم في نهاية الفترة كمقياس للأنباء السارة أو غير السارة، وهو ما يجعل أثر كل الأحداث المؤثرة على عوائد الأسهم والتي حدثت خلال السنة مما يصعب معه فصل أثر كل حدث على حدة؛ لذا فشل هذا النموذج في الوصول إلى النتائج نفسها عند الاعتماد على المنهجية نفسها ولكن بالتطبيق على الربح ربع السنوي[٢].

٢-٢-٢: نموذج قياس الاحتياطيات السرية Hidden Reserves:

اعتبر (Penman and Zhang, 2002) أن استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشكيل احتياطيات سريّة، وبالتالي يمكن قياس التحفظ المحاسبي من خلال استخدام المبلغ المكون نتيجة الاحتياطيات السرية[٣]، وكلما ارتفعت قيمة الاحتياطيات السرية، ازدادت درجة التحفظ المحاسبي المستخدمة في إعداد القوائم المالية، ويمكن قياس الاحتياطيات السرية بطريقتين[٤]:

---

[١] كساب، ياسر، (٢٠١١)، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع. ٢، ص. ٢٣.

[٢] الحراكي، فاتن، (٢٠١٣)، أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة للتقارير المالية: دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص. ٧٨.

[3] Penman, S. H. & Zhang, J. (2002): Accounting conservatism, the quality of earnings and stock returns, The accounting review, Vol.77, No.2.

[٤] أبو جراد، رجب، مرجع سبق ذكره، ص، ٦٣.

أ- الأولى: تستخدم نسبة البحوث والتطوير إلى المبيعات، ونسبة مصاريف الإعلان على المبيعات كمقياس للاحتياطيات السرية.

ب- الثانية: يتم حسابها من خلال المعادلة:

$$C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

حيث إنّ:

ER_{it} : تمثل الاحتياطيات السرية المكونة نتيجة اتباع التحفظ المحاسبي، i تشير إلى المنشأة، وt تشير إلى الفترة.

NOA_{it}: هي صافي الأصول التشغيلية، وتُحسب كالتالي:

القيمة الدفترية للأصول التشغيلية – القيمة الدفترية للخصوم التشغيلية، باستثناء الأصول والمطلوبات المالية.

واقترح (Penman and Zhang, 2002) المقياس التالي لتقدير الاحتياطي السري[1]:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_{it}^{res} + ADV_{it}^{res}$$

حيث:

INV_{it}^{res}: احتياطي المخزون.

RD_{it}^{res}: احتياطي البحوث والتطوير.

ADV_{it}^{res} : احتياطي الأصول الإعلانية والتسويقية.

٢-٢-٣: مؤشر التحفظ (C-Score):

قدم الباحثان (Khan and Watts, 2009) مقياساً جديداً للتحفظ (C-score) والذي يرتكز على مقياس Basu (1997) وفق طريقة عدم تماثل التوقيت، من خلال إضافة خصائص محددة للمنشأة يمكن أن يكون لها تأثير على الأرقام الواردة في القوائم المالية: كالحجم، والقيمة السوقية إلى

[1] Penman, S. H. & Zhang, J. (2002), **Op. Cit**.

الدفترية، والرافعة المالية إلى الانحدار المستعرض من قبل Basu، ما يجعل هذا المقياس قادراً على أن يأخذ بالحسبان اختلاف كل من المنشأة والفترة الزمنية عند قياس التحفظ المحاسبي[١].

ويقيس هذا المؤشر التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الاحتياطيات السرية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطيات السرية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى أن المنشأة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإن ارتفاع مؤشر (C-Score) يعني زيادة درجة التحفظ[٢].

ولحساب توقيت الأنباء السارة وغير السارة، قدم (Khan and Watts, 2009) الصيغة التالية، والتي تمثل دالات خطية لخصائص محددة للمنشأة سنوياً[٣]:

$$G_Score = \beta_2 = \mu_1 + \mu_2 * Size + \mu_3 * M/B + \mu_4 * Lev$$

$$C_Score = \beta_3 = \lambda_1 + \lambda_2 * Size + \lambda_3 * M/B + \lambda_4 * Lev$$

C_Score يمثل مقياس التحفظ السنوي للمنشأة (firm-year measure)، أو توقيت الأنباء غير السارة المتزايدة، ويعتبر توقيت الأنباء غير السارة هو مجموع C_Score و G_Score.

لهذا المؤشر ميزات عدّة منها[٤]:

١- يمكن أن يعكس كل من التغيرات الزمنية، وتغيرات خصائص المنشأة firm-specific changes التي تؤثر على تحفظ التقارير المالية للمنشأة، مثل: التغير في عدم تماثل المعلومات؛ بسبب تخفيض فرص الشركة بالنمو.

٢- يمكن تقدير هذا المؤشر في الشركات التي لديها عائدات موجبة فقط، والتي لا يمكن لمقياس Basu تقديرها، وهذا يعني أنه يمكن باستخدام مؤشر $C\text{-}score$ تكبير حجم العينة في الأبحاث التي تتناول التحفظ المحاسبي.

---

[1] Wu, Q. et al, (2013), "The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis", Bank of Finland Research, Discussion Papers, p. 11. (taken from Khan, M. and Watts, R.L. (2009) Estimation and Empirical Properties of a Firm-Year Measure of Accounting Conservatism. Journal of Accounting and Economics, 48, 132-150).

[٢] النجار، جميل، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥.

[3] Khan, M. and Watts, R.L. (2009), **Op. Cit**, 132-150.

[4] XC, Lu, (2013), "Information Asymmetry and accounting Conservatism under IFRS Adoption", ssrn2201206, p. 14.

٣- إدخال ثلاثة متغيرات خاصة بالشركة، وبالتالي يمكن أن يأخذ بالحسبان التفسيرات الأربعة للتحفظ: التعاقد، والتقاضي، والضرائب، والتنظيم.

٢-٢-٤: مقياس الاستحقاقات السالبة Skewness of Earnings:

يعود هذا المقياس إلى نموذج تقييم الدخل المتبقي (RIVM) وحقيقة أن المحاسبة تميل إلى تأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية، وتعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية من خلال استخدام آلية الاستحقاقات التي يستند إليها التحفظ المحاسبي، ويعتمد هذا المقياس على خلق التحفظ المحاسبي في المنشأة داخلياً من خلال اختيار السياسات المحاسبية، مثل[١]:

- رسملة الفائدة.
- احتياطيات إعادة التقييم.
- رسملة مصاريف التطوير.
- تقييم الاستثمارات.

وقدِّم هذا المقياس من قبل (Givoly and Hayan, 2000)، ويرتكز هذا المقياس على المستحقات الناتجة عن العمليات غير التشغيلية كجزء من القيمة الدفترية للمنشأة، وتُحسب الاستحقاقات غير التشغيلية من خلال طرح الاستحقاقات الناتجة عن العمليات التشغيلية من الاستحقاقات الكلية، وتمثل الاستحقاقات الكلية صافي دخل المنشأة قبل الاستهلاك مطروحاً منه صافي التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية، بينما تحسب الاستحقاقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية الختامية بشكل مشابه لحساب الاستحقاقات التشغيلية المستخدمة في طريقة AAFC[٢].

$$NA = TACC - OPACC$$

حيث:

$TACC$: الاستحقاقات الكلية، تحسب من خلال صافي الدخل (قبل الاستهلاك) – التدفق النقدي التشغيلي.

[1] Davor, Mance, (2012), "Conservatism and Accounting Asymmetry in International Accounting", p. 5.
[2] Givoly, D., and, Hayn, C., 2000, "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become more Conservative", Journal of Accounting and Economics, (Vol. 29), P 288..

$OPACC$: الاستحقاقات التشغيلية، تقاس من خلال:

Δالمخزون + Δالمدينين + Δأصول متداولة أخرى – Δالدائنين – Δالتزامات متداولة أخرى.

ومن خلال تأجيل المكاسب وتعجيل الخسائر، يصبح مستوى الاستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة في المنشأة أكثر سلبية وبشكل تدريجي وأكبر من الاستحقاق التشغيلي، لذلك بعد مقابلتهم كانت النتيجة النهائية سالبة، وهذا مؤشر على زيادة التحفظ المحاسبي في تلك الفترة[١].

توجَّه لهذا المقياس بعض الانتقادات، منها[٢]:

١- يتطلب هذا المقياس قياس الاستحقاقات في مجتمع الدراسة لعدد من السنوات بداية من سنة أساس محددة وهنا تظهر مشكلة اختيار سنة الأساس.

٢- تعدّ الاهتلاكات أحد العناصر الأساسية في المحاسبة وفق أساس الاستحقاق، ولكن يتم تجاهلها في هذا النموذج.

٢-٢-٥: مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية Market to book:

تشير هذه النسبة إلى الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية في المنشأة، وتعدُّ الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية مقياساً لدرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، فتقييم حقوق الملكية من قبل المستثمرين يستند إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي فإن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، إضافة إلى مضاعفات الأرباح ستكون أعلى عندما يكون القياس المحاسبي أكثر تحفظاً[٣].

وقد قدم هذا المقياس من قبل Beaver and Ryan (2000)، وتم تحليل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إلى عنصرين: عنصر التحيز، وعنصر الاعتراف المتأخر، وفسر عنصر التحيز على أنه يقيس التحفظ غير الشرطي، وتم تطبيق نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية على عوائد الأسهم للسنوات الأخيرة باستخدام الانحدار ذي التأثير الثابت[٤]:

---

[1] Zhe Wang. R, (2009), **Op. Cit**, p. 49.

[٢] كساب، ياسر، (٢٠١١)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣.

[3] Bouwer. R, (2009), "Accounting conservatism in Europe", https://www.researchgate.net/, p. 8.

4 Wu, Q. et al, (2013), "The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis", Bank of Finland Research, Discussion Papers, p. 14.

$$\frac{M}{B_{i,t}} = \alpha_t + \alpha_i + \sum_{j=0}^{6} \beta_j R_{t-j,i} + \varepsilon_{t,i}$$

حيث α_i هو مقياس التحفظ غير الشرطي الذي يمثل عنصر التحيز في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

α_t: يمثل الاختلاف من سنة إلى أخرى في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في العينة.

$R_{t-j,i}$: العائد على حقوق الملكية (ROE) على مر السنوات.

β_j: معاملات الانحدار على العوائد.

يتصف هذا النموذج بسهولة حسابه على مستوى المنشأة، كما أنه مقياس شامل، حيث يعكس كل من التحفظ الشرطي وغير الشرطي، كما يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق، ويعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس[١].

٢-٢-٦: نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي(AACF):

استخدم (Ball and Shivakumar, 2005) مقياس الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي؛ لقياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة، ويتشابه هذا المقياس مع مقياس Basu، فكلاهما يرتكزان على فكرة عدم تماثل التوقيت، وينطلقان من هيكلية متشابهة، إلا أن نموذج Basu غير مناسب للشركات الخاصة؛ لعدم وجود معلومات عن أسعار الأسهم، وبالتالي استخدم Ball and Shivakumar التدفق النقدي لقياس الأنباء السارة وغير السارة بدلاً من عائد السهم المستخدم في نموذج Basu، كما استخدما عنصر المستحقات؛ لقياس التحفظ بدلاً من صافي الدخل المستخدم من قبل Basu[٢]، ويعتمد هذا المقياس على معادلة الانحدار العكسي التالية:

$$ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 DCFO_{it} + \beta_2 \mathrm{CF}O_{it} + \beta_3 DCFO_{it} CFO_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

ACC_{it}: تمثل الاستحقاقات التشغيلية، تقاس كالتالي:

[١] مليجي، مجدي، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣.

[2] Ball, R. and Shivakumar, L. (2005) Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness. Journal of Accounting and Economics, 39, 83-128.

التغير في المخزون + التغير في المدينين + التغير في أصول متداولة أخرى – التغير في الدائنين – التغير في الالتزامات المتداولة الأخرى.

$DCFO_{it}$: متغير وهمي يساوي الصفر إذا كان التدفق النقدي للفترة أكبر من الصفر أو يساويه، ويساوي الواحد إذا كان التدفق النقدي أصغر من الصفر.

CFO_{it}: التدفق النقدي التشغيلي للفترة t.

إن المعامل β_3 هو مقياس التحفظ المحاسبي(AACF)، ويشير ارتفاعه إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، وظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، ووجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة وجود أرباح جيدة غير معترف بها[١].

إيجابيات هذا المقياس وسلبياته:

من إيجابيات استخدام نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي:

١- يمكن استخدامه لقياس التحفظ لكل من الشركات المدرجة وغير المدرجة.

٢- من المحتمل أن يؤثر التحفظ على عنصر الأرباح المعترف به على أساس الاستحقاق بشكل أكبر من عنصر الأرباح المعترف به على الأساس النقدي.

نقطة الضعف في هذا النموذج هي أنه يستخدم بشكل أقل في الأبحاث المحاسبية، نسبة إلى نموذج Basu، لذلك لم يثبت بعد أنه نموذج موثوق لقياس التحفظ[٢].

٢-٢-٧: نموذج (Feltham and Ohlson, 1995):

قدَّم (Feltham and Ohlson, 1995) نموذجاً لتقييم حقوق الملكية الذي يقوم على الفصل بين الأصول المالية والأصول التشغيلية، ويبحث في العلاقات المحاسبية التي تعبر عن المحاسبة عن كلا

[١] النجار، جميل، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.

[2] Leune. H. G, (2014), **Op. Cit**, p. 47.

النوعين من الأصول، وتعرض لتأثير المحاسبة المتحفظة على البيانات المحاسبية وعلاقتها مع القيمة السوقية لحقوق الملكية[١]، ويبدأ بثلاثة افتراضات[٢]:

١- افتراض التقييم بأن قيمة حقوق الملكية مساوية للقيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية (نموذج توزيعات الأرباح المخصومة PVED):

يقوم على العلاقة الأساسية لنموذج توزيعات الأرباح المخصومة (PVED)، إذ إن قيمة السهم الحقيقية P_t في أي فترة t تساوي القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المتوقع حصولها في نهاية كل فترة تالية $d_{t+\tau}$ (من $\tau = 1$ إلى $\tau \to \infty$) مخصومة بـ $(1+r)^{\tau}$، حيث إن r تمثل معدل العائد على حقوق الملكية، كما في العلاقة التالية:

$$P_t = \sum_{\tau=1}^{\infty} \frac{E_t(d_{t+\tau})}{(1+r_f)^{\tau}}$$

٢- الافتراض الثاني هو علاقة الفائض الصافي Clean Surplus Relation (CSR):

يفترض هذا النموذج أن التغير في القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة b_t عن بدايتها b_{t-1} يساوي الأرباح المحاسبية X_t مطروحاً منها صافي التوزيعات (d_t)[٣]:

$$b_t - b_{t-1} = X_t - d_t$$

٣- الافتراض الثالث: ديناميكية المعلومات الخطية Linear Information Dynamics (LID):

يحدد هذا الافتراض خصائص الأرباح غير العادية التشغيليةoX_t والقيمة الدفترية للأصول التشغيلية ومتغيرين للمعلومات الأخرى مع كل منهما، من خلال العلاقات التالية:

$$aX^a_{t+1} = \omega_{11} oX^a_t + \omega_{12} oa_t + v_{1t} + \varepsilon_{1t+1}$$

$$oa_{t+1} = \omega_{22} oa_t + v_{2t} + \varepsilon_{2t+1}$$

$$v_{1t+1} = y_1 v_{1t} + \varepsilon_{3t+1}$$

$$v_{2t+1} = y_2 v_{2t} + \varepsilon_{4t+1}$$

[١] يوسف، علي، (٢٠٠٢)، "استخدام نموذج Ohlson لتقييم حقوق ملكية المنشأة مع التطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – الاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص. ١١٦.

[2] Yaniv Konchitchitchki, (2015), "Accounting Valuation and Cost of Capital Dynamics: Theoretical and Empirical Macroeconomics Aspects", p. 2.

[3] Feltham, G., and, Ohlson, J, 1995, "Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", Contemporary Accounting Research, (Vol.11, No.2), PP 689 – 731.

حيث:

oX_t^a: تمثل الأرباح التشغيلية غير العادية.

oa_t: صافي الأصول التشغيلية (صافي الالتزامات التشغيلية).

v_{it}: متغير المعلومات الأخرى؛ *i=1,2*.

ε_{jt+1}: (*j= 1,2,3,4*).

قيم المعاملات محددة كما يلي:

$0 \le \omega_{11} < 1$ ، $1 \le \omega_{22} < 1 + r_f$ ، $\omega_{12} \ge 0$ ، $|y_n| < 1$ ، حيث $n = 1,2$.

ω_{11}: تمثل معامل استمرارية الأرباح التشغيلية غير العادية.

ω_{12}: معامل الأصول التشغيلية، ويقيس مقدار تغير الأرباح التشغيلية للفترة القادمة إذا تغيرت القيمة الدفترية للأصول التشغيلية بمقدار وحدة واحدة بشرط أن تكون موجبة.

v_{1t} و v_{2t} يمثلان المعلومات الأخرى التي تلعب دوراً في تحديد الأرباح التشغيلية غير العادية للفترة القادمة والقيمة الدفترية للأصول التشغيلية للفترة القادمة.

وأثبت (Feltham and Ohlson, 1995) باستخدام هذه الافتراضات الثلاث السابقة أن قيمة السهم السوقية تساوي قيمته الدفترية مضافاً إليها الدالة الخطية لمتغيرات ديناميكية المعلومات الخطية السابقة عند نهاية الفترة t، ليصل إلى دالة تقييم حقوق الملكية التي يمكن أن يعبر عنها كما يلي[1]:

$$P_t = bv_t + \alpha_1 ox_t^a + \alpha_2 oa_t + \beta_1 v_{1t} + \beta_2 v_{2t}$$

حيث:

P_t: هي القيمة السوقية للمنشأة.

bv_t: القيمة الدفترية للمنشأة.

R: (١+ تكلفة رأس مال المنشأة).

وقيم المعاملات تساوي:

[1] Jeffrey. C, (2005), "Empirical Tests of the Feltham_Ohlson (1995) Model", Review of Accounting Studies, v. 10, P. 411.

$$\alpha_1 = \omega_{11}/(R - \omega_{11}) \geq 0$$
$$\alpha_2 = \omega_{12}R/(R - \omega_{11})(R - \omega_{22}) \geq 0$$
$$\beta_1 = R/(R - \omega_{11})(R - y_1) > 0$$
$$\beta_2 = \frac{\alpha_2}{R - \gamma_2} \geq 0$$

واستناداً إلى تعريف التحفظ المحاسبي وفق نموذج (Feltham and Ohlson, 1995) بأنَّ الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وقيمتها الدفترية لا يساوي الصفر حتى في الأجل الطويل، فإن القيمة السوقية ستظل أكبر من القيمة الدفترية حتى في ظل افتراض الاستمرارية إلى ما لانهاية، ما يعني أن الأرباح غير العادية المتوقعة مستقبلاً لا تساوي الصفر حتى في الأجل الطويل جداً، وستظل ذات إشارة موجبة، ويظهر ذلك في علاقة ديناميكية المعلومات الخطية الأولى، فإذا كانت قيمة معامل الأصول التشغيلية مساوية الصفر، فإن هذه العلاقة تتحول إلى عدم التحيز، أما إذا كانت موجبة، فإن التحفظ سيؤدي إلى تقييم الأصول بأقل مما يجب، إلا أنه سيؤدي إلى زيادة الأرباح المتوقعة للفترة القادمة، وستشير العلاقة إلى أن البيانات المحاسبية غير متحفظة، أما إذا كانت أكبر من الصفر، فإن هذا المعامل لن يمثل التحفظ المحاسبي الذي يؤثر على القيم الحالية للأصول، ويؤدي إلى زيادة الأرباح في الفترة القادمة، وتشير العلاقة إلى أن البيانات المحاسبية غير متحفظة Aggressive Accounting[١].

وقد انتقد الباحثون نموذج Feltham and Ohlson، لعدم شموله أنواع الممارسات المحاسبية المتحفظة، حيث يقيس التحفظ المحاسبي الذي يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول للفترة الحالية، ويزيد الأرباح المحاسبية عن الفترة القادمة، ويستثني الممارسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأصول وزيادة الأرباح عن الفترة نفسها، مثل: الاعتماد على القيم المحققة للأصول، كما في قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي[٢].

[١] يوسف، علي، (٢٠٠٥)، "المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة–الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص. ٢٧٤.

[٢] الحراكي، فاتن، (٢٠١٣)، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٣.

الفصل الثالث:

أهمية معلومات الأرباح وقدرتها التنبؤية

مقدمة:

تلعب التقارير المالية دوراً مهماً وجوهرياً في الأسواق المالية، حيث أعطت هذه الأسواق أهمية كبرى لإعداد المعلومات المحاسبية ونشرها بصفة دورية ومنتظمة؛ وذلك بسبب جودة المعلومات المحاسبية الواردة فيها من حيث إمكانية استخدامها والاستفادة منها في الوقت الحالي، وتوقع استخدامها والاستفادة منها في المستقبل، وكذلك تأثيرها في قرارات المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين عن طريق تزويدهم بمجموعة من المعلومات الملائمة وذات المصداقية، والتي تساعدهم في تقويم الاتجاهات المستقبلية للشركات، والتنبؤ بربحية المنشأة، وتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة، واختيار البديل الأفضل وما يترتب على ذلك من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية.

ويعد توفير المعلومات المفيدة في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية أحد الأهداف الرئيسة للتقارير المالية، كما أن التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية والأرباح المستقبلية من المؤشرات المهمة التي يهتم بها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم، ولكن أحد المواضيع الأكثر جدلاً في مجال البحث المحاسبي هو أفضلية استخدام أساس الاستحقاق على الأساس النقدي في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح والعائدات السوقية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB أكَّد على أن التركيز الأساسي لإعداد التقارير المالية يجب أن يكون على الأرباح بدلاً من التدفقات النقدية؛ لأن المعلومات حول أرباح المنشأة على أساس الاستحقاق المحاسبي توفر مؤشراً أفضل حول قدرة الوحدة الاقتصادية الحالية والمستقبلية لتوليد التدفقات النقدية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أهمية معلومات الأرباح في الأسواق المالية.

المبحث الثاني: القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

المبحث الأول:

أهمية معلومات الأرباح في الأسواق المالية

مقدمة:

تعد المعلومات المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، حيث تتضمن معلومات مالية ذات أهمية جوهرية تتعلق بربحية السهم والعوائد المالية المتحققة، فضلاً عمّا ما يمكن أن تشكله هذه الربحية من مؤشر على إمكانية تحقيق عوائد مستقبلية على الأسهم في المنشأة، سواء أكانت هذه العوائد على شكل توزيعات أرباح أم على شكل مكاسب رأسمالية، لذلك فإن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بربحية السهم يعد مصدراً مهماً للمعلومات التي يمكن أن يستند إليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

تناول البحث في هذا المبحث ما يلي:

٣-١-١-مفهوم الأسواق المالية وأهميتها.

٣-١-٢-خصائص المستثمر في سوق الأوراق المالية.

٣-١-٣-المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

٣-١-٤ الأرباح المحاسبية وخصائصها.

٣-١-١ مفهوم الأسواق المالية وأهميتها Financial Markets:

إن سوق المال هو مكان يجمع الأطراف المهتمة، مثل المستثمرين لاستثمار أموالهم وتحقيق هدفهم الرئيسي في كسب الربح وزيادة الثروة، كما توفر مكاناً منظماً لشراء الأوراق المالية وبيعها بأسعار يحددها العرض والطلب[١]. ويمكن تعريف الأسواق المالية بأنها "المكان أو الوسيلة المنظمة التي يتم من خلالها الجمع بين الطلب على الأموال والعرض للأموال، سواءً كان ذلك بالاتصال المباشر وغير المباشر عن طريق السماسرة أم عن طريق الشركات العاملة في هذا المجال، وبعبارة أخرى فإن السوق المالي هو التنظيم الذي يمكن أصحاب الأموال الفائضة أو الزائدة من الاتصال الدائم – المباشر أو غير المباشر – مع الأطراف التي لديها عجز في الأموال، حيث يمكنهم من إتمام التعاملات فيما بينهم بطريقة منظمة وفق شروط محددة"[٢].

إن الهدف من سوق الأوراق المالية هو توفير أسلوب منظم للمستثمرين لتوظيف أموالهم ومدخراتهم بما يحقق لهم عائداً يفوق في المتوسط ما قد يحصلون عليه من الصور الأخرى للاستثمار كالودائع والعقارات، كما تمكنهم من الحصول على السيولة في الوقت المناسب واسترداد أموالهم بأقل خسارة ممكنة، وأسرع وقت وأكبر ربح ممكن[٣]، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية لاقتصادية في الدول، كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات[٤].

٣-١-٢ خصائص المستثمر في سوق الأوراق المالية:

إن الاستثمار في الأوراق المالية يحتاج إلى شخص لديه الخبرة الكافية والمعرفة وتوافر العديد من المهارات للقيام بعملية الاستثمار، ومن أهم هذه المهارات[٥]:

---

[1] Isa, Abu Hassan et al. (2016), "Important of Accounting Information to Investors in the Stock Market: A Case Study of Libya", Journal of Economics and Finance, vol. 7, Issue. One, p. 70.

٢ شندي، أديب، (٢٠١٣)، "الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية: سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص. ١٥٧.

[٣] حسين، حسين وآخرون، (٢٠١٣)، "قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين" مجلة دراسات محاسبية ومالية، م. ٨، ع. ٢٢، ص. ٢٣١.

[٤] الطلاع، حمادة، (٢٠١٠)، "دور الوعي الاستثماري في تفعيل سوق فلسطين للأوراق المالية كمحرك لعملية النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ص. ٢٨.

[٥] الطلاع، حمادة، (٢٠١٠)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٨.

١- القدرة على التنبؤ بالوضع المالي للمنشأة مستقبلاً، والنظرة المستقبلية للمعلومات والبيانات من خلال المؤشرات المالية الحديثة والشاملة.

٢- متابعة حركة الأوراق المالية واتجاهاتها، والربط بينها، ومعرفة العوامل الحاكمة والمؤثرة في هذه الحركة

٣- معرفة مبررات واتجاهات الأطراف المختلفة المتعاملة داخل سوق الأوراق المالية وآلية البيع والشراء ومراعاة توازنات العرض والطلب داخل السوق.

٤- متابعة الأحداث المختلفة السياسية والاقتصادية، ومعرفة أثر هذه الأحداث في اتجاهات السوق، وأسعار الأوراق المالية.

ويتطلب الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإلمام بالمعلومات التي تمكن من اتخاذ قرارات الاستثمار الصحيحة، إلا أنه يجب على مستخدمي هذه التقارير المالية أن تكون لديهم الخبرة الكافية في الأعمال وقضايا المحاسبة المالية لفهم المعلومات الموجودة في التقارير المالية؛ لأن معدي التقارير المالية يفترضون مستوى من الكفاءة والأهلية عند مستخدمي هذه التقارير؛ لذلك يلجأ المستثمر إلى مصادر المعلومات للحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار المناسب[١].

وتتعدد مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المستثمر، فقد تكون التقارير المالية المفصح عنها Financial Statements، أو التقارير الربع سنوية، أو الصحف والمجلات اليومية، أو النشرات الاقتصادية، أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالأسهم، أو الإشاعات أو غير ذلك من المصادر.

٣-١-٣ المعلومات المحاسبية:

إن المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها؛ للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل[٢]، وهناك مستخدمون كثر يستخدمون المعلومات المحاسبية كالمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين، فبخلاف مستثمري حقوق الملكية، هناك مستخدمون لا يهتمون بتقييم حقوق الملكية، وإن ما يجمع بين هؤلاء

[١] إسماعيل، إسماعيل وآخرون، (٢٠١٠)، المحاسبة المتوسطة (١)، منشورات جامعة دمشق، ص. ٢٣.

[٢] الشامي، أكرم، (٢٠٠٩)، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص. ١٤.

المستخدمين هو طبيعة المعلومات التي يحتاجونها[١]، وقد جاء في بيان المفاهيم رقم ٨ الصادر عن FASB فيما يتعلق بأهداف التقرير المالي، أن توقعات المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المستخدمين حول العائدات، تعتمد على تقييمهم لمبلغ وتوقيت وعدم التأكد من صافي التدفقات النقدية المستقبلية الصافية الداخلة للمنشأة، ولتقييم قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية، يحتاج المستخدمون إلى معلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها، ومعلومات عن فعالية إدارة المنشأة ومجلس الإدارة، وبالتالي فإن الهدف من التقرير المالي هو توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين لتقدير قيمة المنشأة معدة التقرير[٢].

وقد اعتمد الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية Conceptual Framework ضمنياً على المقاربة الأمريكية في تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، أي نظرية الوكالة في شكلها البسيط، والتي لا تهتم إلا بالعلاقة بين المديرين والمساهمين، حيث تسعى المعايير المحاسبية الدولية بالدرجة الأولى لتلبية احتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين من المعلومات المالية؛ وذلك نظراً لصعوبة تلبية احتياجات كافّة المجموعات من المستخدمين في شكل واحد للقوائم المالية، لكنها في المقابل لم تهمل احتياجات باقي الفئات واعتبرت أن المعلومات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين سوف تفي أيضاً بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين، وحسب الإطار المفاهيمي، يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة، كما أن المعلومات قد تستخدم من عدة أطراف داخلية في المنشأة[٣].

٣-١-٣-١ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

Qualitative Characteristics of Accounting Information:

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الأكثر فائدة لأغراض صنع القرار، فالخصائص النوعية هي إما خصائص أساسية أو معززة، وذلك

---

[١] يوسف، علي، (٢٠٠٥)، "المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٤٧.

[2] Financial Accounting Standards Board, (2010), Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Qualitative Characteristics of Accounting Information, P.17.

[3] Wiley, (2017), Interpretation and Application of IFRS Standards, First Edition. Erwin Bakker et al. by John Wiley & Sons, Ltd, Conceptual Framework, p. 27.

اعتمادًا على تأثيرها في متخذ القرار، وبصرف النظر عن تصنيفها، فإن كل خاصية نوعية تسهم في تحسين نوعية المعلومات المالية، ومع ذلك، فإن تقديم المعلومات المالية المفيدة يكون محدودًا؛ بسبب القيود على إعداد التقارير المالية، كما يجب ألا تتجاوز التكلفة الفائدة من إعداد التقارير المالية[1].

وتقسم الخصائص النوعية الأساسية إلى الملاءمة والعرض العادل:

١- الملاءمة Relevance:

المعلومات المالية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار المستخدمين، حتى وإن اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، أو كانوا – بالفعل– على علم بها من مصادر أخرى، وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كان لها قيمة تنبؤية، أو قيمة تأكيدية، أو كلاهما[2]:

- يكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كمدخلات في الإجراءات المستخدمة من قِبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، حيث تُستخدم المعلومات المالية التي لها قيمة تنبؤية من قبل المستخدمين في إجراء تنبؤاتهم.
- يكون للمعلومات المالية قيمة تأكيدية، إذا كانت هذه المعلومات توفر تغذية عكسية عن تقييمات سابقة.

ترتبط القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية ببعضها البعض، فالمعلومات التي تكون لها قيمة تنبؤية –غالباً– تكون لها قيمة تأكيدية أيضاً، فعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة معلومات الإيراد الفعلية للسنة الحالية، والتي من الممكن أن تُستخدم على أنها أساس للتنبؤ بالإيرادات في السنوات المستقبلية، مع تنبؤات الإيراد للسنة الحالية التي تم إجراؤها في السنوات السابقة، ويمكن أن تساعد نتائج تلك المقارنات المستخدمة على تصحيح الإجراءات وتحسينها والتي كانت تستخدم لإجراء تلك التنبؤات السابقة.

[1] Kieso, Donald. E, et al, (2013), Intermediate Accounting, 15 Edition, John wiley and sons Inc., New York, U.S.A, p. 51.
[2] IASB, (2016), International Financial Accounting Standards, Conceptual framework.

- **الأهمية النسبية Materiality:**

تعدّ المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تغييرها قد يؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المالية لمنشأة محددة، وتعد الأهمية النسبية جانباً من جوانب الملاءمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود التي ترتبط بها المعلومات في سياق التقرير المالي للمنشأة أو كلاهما معاً[1].

٢- العرض العادل Faithful Representation:

تعبر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بكلمات وأرقام، وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب ألا تعبر فقط عن الظواهر الملائمة، بل يجب أن تعرض أيضاً بصدق الظواهر التي تستهدف التعبير عنها، ولكي يكون التعبير صادقاً بشكل كامل، يجب أن يكون له ثلاث خصائص، حيث يجب أن يكون كاملاً، ومحايداً وخالياً من الخطأ[2].

الخصائص النوعية المعززة:

إن الخصائص النوعية المعززة مكملة للخصائص النوعية الأساسية، وتعطي هذه الخصائص معلومات أكثر فائدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص المعززة في: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

١- القابلية للمقارنة Comparability:

إن المعلومات المقدمة عن المنشأة المعدة للتقرير تكون أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مشابهة عن منشآت أخرى، وبمعلومات مشابهة عن المنشأة نفسها لفترة أخرى، أو لتاريخ آخر[3]. ولتكون المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة يجب أن تتصف بالثبات، ويكون ذلك عندما تطبق المنشأة السياسة المحاسبية نفسها على أحداث مماثلة من فترة لأخرى، وبالتالي تظهر المنشأة استخداماً متسقاً للمعايير المحاسبية[4].

---

[1] Financial Accounting Standards Board, (2010), **Op. Cit**.
http://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156317989
[2] IASB, (2016), International Financial Accounting Standards, Conceptual framework.
[3] IASB, (2016), **Op. Cit**.
[4] Kieso, Donald. E, et al, (2013), Intermediate Accounting, 15 Edition, John wiley and sons Inc., New York, U.S.A, p. 51.

٢- القابلية للتحقق Verifiability:

تساعد القابلية للتحقق على التأكيد للمستخدمين بأن المعلومات تعبر – بصدق- عن الظاهرة الاقتصادية التي تستهدف التعبير عنها، وتعني القابلية للتحقق أنه بإمكان مراقبين مختلفين، على قدر من المعرفة ومستقلين التوصل إلى إجماع حول هذه المعلومات[١].

٣- التوقيت المناسب Timing:

يعني التوقيت المناسب توفير المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات المتخذة، وبشكل عام، كلما كانت المعلومات ذات الصلة متوفرة في وقت أبكر كلما كانت أكثر قدرة على التأثير في قرارات المستخدم، ومن ناحية أخرى، فإن عدم توفر المعلومة في الوقت المناسب من الممكن أن يفقد المعلومة فائدتها[٢].

٤- القابلية للفهم Understandability:

إن تصنيف، المعلومات وعرضها بشكل واضح وموجز يجعلها قابلة للفهم، وتعد بعض الظواهر معقدة بشكل متأصل، ولا يمكن جعلها سهلة الفهم، وقد يؤدي استبعاد المعلومات عن تلك الظواهر من التقارير المالية إلى جعل المعلومات في تلك التقارير المالية أسهل للفهم، وبالرغم من ذلك، ستكون تلك التقارير غير كاملة، وبناءً عليه، يحتمل أن تكون مضللة[٣].

٣-١-٣-٢ دور المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار:

ورد في البيان رقم ٨ الصادر عن FASB سنة 2010 فيما يتعلق بأهداف التقرير المالي: أن هدف التقرير المالي ذي الغرض العام هو توفير معلومات مالية عن المنشأة المعدة للتقرير مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، الحاليين منهم والمحتملين في اتخاذ قرارات حول تقديم موارد للمنشأة، وتعتمد القرارات التي يتخذها المستثمرون على العوائد التي يتوقعونها من الاستثمار في تلك الأدوات، بينما تعتمد القرارات التي يتخذها المقرضون والدائنون الآخرون على دفعات المبلغ الأصلي والفائدة أو العوائد الأخرى التي يتوقعونها، كما تعتمد توقعات المستثمرين والمقرضين

[1] Financial Accounting Standards Board, (2010), **Op. Cit**, P. 20.
[2] Kieso, Donald. E, et al, (2013), **Op. Cit**, p. 51.
[3] IASB, (2016), **Op. Cit**.

والدائنين الآخرين عن العوائد على تقديرهم لمبلغ وتوقيت صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة للمنشأة، ودرجة عدم التأكد حولها، وبالتالي، يحتاج المستثمرون والمقرضون والدائنون الآخرون إلى معلومات تساعدهم على تقدير التوقعات عن صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة للمنشأة.

وورد في هذا البيان أنه لتقدير توقعات المنشأة عن صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة، يحتاج المستثمرون، والمقرضون والدائنون الآخرون الحاليون منهم والمحتملون إلى معلومات عن موارد المنشأة، والمطالبات على المنشأة، ومعلومات عن كفاءة وفعالية أداء إدارة المنشأة لمسؤوليتها في استخدام موارد المنشأة[١].

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن اتخاذ القرارات الاقتصادية يتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية وتقدير توقيت الحصول عليها، ودرجة التأكد المرتبطة بها، مما يسمح بتكوين تصور حول قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الأطراف ذات العلاقة، وتزداد قدرة مستخدمي المعلومات المالية على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها إذا تم تزويدهم بمعلومات تخص المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي، وبالتالي فإن هدف المعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية هو "تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشأة بشكل يفيد العديد من الفئات في اتخاذ القرارات الاقتصادية"[٢].

ولتوفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، تقوم المنشأة عادة بإعداد تقارير مالية ذات أغراض عامة تقدم المعلومات الأكثر منفعة وبأقل التكاليف[٣]، وحيث أن اهتمام المستثمرين والدائنين بشكل رئيسي ينصب على التدفقات النقدية، فإن المحاسبة تقوم بتوفير المعلومات التي تساعدهم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية أو التنبؤ بها، ويكون التركيز الرئيسي على دور أساس الاستحقاق في قياس الأرباح المحاسبية، والذي تسهم طبيعته في توفير المعلومات المطلوبة[٤].

---

[1] Financial Accounting Standards Board, (2010), **Op. Cit**.

[٢] عادل، بولجينب، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٢.

[٣] إسماعيل، إسماعيل وآخرون، (٢٠١٠)، المحاسبة المتوسطة (١)، منشورات جامعة دمشق، ص. ٢٣.

[٤] يوسف، علي، (٢٠٠٥)، "المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٤٨.

٣-١-٤ الأرباح المحاسبية وخصائصها Accounting Earnings:

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية المهمّة التي تؤثر في قرارات المستثمر في شراء الأوراق المالية أو بيعها أو الاحتفاظ بها، حيث تؤثر معلومات الأرباح على قيمة السهم، فالتغير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم، لذلك يمكن القول إن الربح المحاسبي يمثل عاملاً مهماً في أسعار الأسهم وكذلك تؤثر في القيمة الدفترية للسهم؛ بسبب تأثيرها في الأرباح المحتجزة، وبالتالي زيادة القيمة الدفترية للسهم، كما توضح القدرة الكسبية للمنشأة، والتي تعطي مؤشراً يبين مدى كفاءة المنشأة وقدرتها في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة، وتعطي أرقام الربح المحاسبي معلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة، ويستخدم الربح المحاسبي في استخراج العديد من النسب والمؤشرات المالية، مثل العائد على الاستثمار، وربح السهم إلى التوزيعات والتي تستخدم في المقارنة بين الشركات المتماثلة للتنبؤ بأسعار الأسهم، ولكي تكون المعلومات المتعلقة بالربحية مؤثرة في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، فيجب أن تكون متاحة للجميع، وأن تنشر بصفة منتظمة ودورية، ويتم إعدادها وفق قواعد وأسس ثابتة من عام لآخر، كما يجب توفرها لمدة سابقة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتم استخدامها كأساس للتنبؤ والمقارنة[١].

وللأرباح المحاسبية خصائص معينة تفرضها طبيعة المبادئ والقواعد المحاسبية التي تطبقها المنشأة والمقبولة قبولاً عاماً، فالقواعد المتبعة تؤثر في النهاية في رقم الأرباح، فهذا الرقم يمثل محصلة نهائية لما تقوم به المنشأة من عمليات، والتي تسجل في الدفاتر المحاسبية ويتم الإفصاح عنها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية[٢].

٣-١-٤-١المفهوم المحاسبي للدخل (الربح):

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الدخل بشكل عام بأنه "الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الداخل أو الزيادة في الأصول، ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية من غير تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية"[٣].

---

[١] علي، حامدي، (٢٠١١)، "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الشعبية، ص. ١١٥.

[٢] يوسف، علي، (٢٠٠٢)، "استخدام نموذج Ohlson لتقييم حقوق ملكية المنشأة مع التطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٧.

[3] Financial Accounting Standards Board, (2010), **Op. Cit**.

فيما عرف (الهباش، ٢٠٠٦) الدخل الشامل بأنه "التغير الحاصل في حقوق ملكية المنشأة خلال فترة معينة نتيجة للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر ليست متصلة بالملاك"، بينما عرف الربح المحاسبي بأنه "صافي إيرادات العمليات بعد خصم التكاليف الخاصة بها والتي تنتج عنها زيادة في حقوق الملكية من مصادر غير مرتبطة بمساهمات حقوق الملكية"[١].

وهناك خمس سمات أساسية للدخل أو الربح المحاسبي، أهمها[٢]:

١- اعتماده على عمليات المنشأة الفعلية: حيث ينتج عن عمليات المنشأة الفعلية إيرادات يقابلها تكاليف لازمة لتحقيق هذه الإيرادات، والعمليات الفعلية إما أن تكون خارجية تتسم بالدقة ووضوح أسلوب المعالجة المحاسبية، لاستنادها على ثوابت موضوعية، ومن أمثلتها: اقتناء المنشأة لأصل من الأصول أو سلع أو خدمات من وحدات أخرى، أو تكون عمليات داخلية لكنها أقل دقة وموضوعية، وتوجد عدة أساليب لإثباتها محاسبياً كالطرق المتعددة لاهتلاك الأصل.
٢- اعتماد الدخل المحاسبي على فرض الدورية؛ لهذا فإن قائمة الدخل تمثل نتائج أعمال المنشأة خلال الفترة المحاسبية.
٣- اعتماد الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد.
٤- يتطلب الدخل المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية.
٥- يتطلب الدخل المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات الفعلية ذات الصلة.

٣-١-٤-٢ خصائص جودة الأرباح:

١- عدم التقلب (الاستمرارية) والقدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

استخدم العديد من الباحثين استمرارية الأرباح كمقياس لجودة الأرباح، وتشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية[٣]، وقد بين (Demerjian et al, 2007) أن مفهوم جودة

---

[١] الهباش، محمد، (٢٠٠٦)، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص. ٥٠.

[٢] الهباش، محمد، (٢٠٠٦)، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٠.

[٣] عبد الله، بلال، (٢٠١٤)، "العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص. ٢٥.

الأرباح يرتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، حيث أنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى[١].

٢- ارتباط الأرباح بالنشاط الرئيسي للشركة (النشاط التشغيلي):

تعتبر الأنشطة التشغيلية من النشاطات الرئيسية المولدة للأرباح في الشركة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، فكلما اقترنت أرباح هذه الشركات بالأنشطة التشغيلية الخاصة بالشركة كلما ارتفعت جودة أرباحها[٢].

٣- خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح (محددات الإدارة):

من المقاييس التي تم استخدامها في دراسة جودة الأرباح خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، حيث اعتمدت هذه الدراسات على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل إلى وجود إدارة أرباح أو عدم وجودها، ومن ثم، فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على أنه تمت إدارتها، فإن ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح[٣].

٣-١-٤-٣ الدخل (الربح) المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي:

تكمن أهمية الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ في تحديده لقدرة المنشأة على الاستمرار ومعرفة قدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وتحقيق الأرباح في المستقبل، ومن أهداف الدخل المحاسبي كأداة للتنبؤ المالي هو استخدام بياناته التاريخية للدخل في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط أو التوزيعات المستقبلية للأرباح، كما أن هناك علاقة مفترضة بين الدخل المحاسبي والتدفقات النقدية المتضمنة التوزيعات النقدية لأصحاب حقوق الملكية.

ويولى الاهتمام بالربح المحاسبي كذلك لاستخدامه في تقييم أداء الإدارة، ومع ذلك، فإن السبب الأكبر للتركيز على الدخل، يكمن في فكرة أن الدخل هو بمثابة مؤشر للتدفقات النقدية المستقبلية، ويعتمد وجود المنشأة ذاته على قدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة، وقد أثبتت بعض الأبحاث أن سعر السهم يرتبط ارتباطاً مباشراً باحتمالية التدفق النقدي للمنشأة، وبالتالي، ونظراً لأن

---

[1] Demerjian, R., (2007), "Financial Ratios and Credit Risk: The selection of Financial Ratio Covenants in Debt Contracts", Financial Accounting and Reporting Section, Meeting Paper.

[٢] عبد الله، بلال، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٥.

[٣] العقلة، وائل، ٢٠١٧، "تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة البعث، م. ٣٩، ع. ٧٩، ص. ٩٩.

الأرباح تعتبر مؤشراً رئيسياً للتدفقات النقدية المستقبلية، فإنها أيضا عامل محدد رئيسي لسعر السهم[١].

٣-١-٤-٤ المحتوى المعلوماتي للإعلان عن الأرباح المحاسبية:

عرَّف (Beaver, 1968) المحتوى المعلوماتي بأنه "التغير في التوقعات حول نتائج أي حدث"، ويمكن القول إن للتقرير عن الأرباح المحاسبية السنوية للمنشأة محتوى معلوماتي، إذا ما أدى التقرير عن هذه الأرباح إلى تغيير التقييمات التي يجريها المستثمرون حول التوزيع الاحتمالي للعائدات أو الأسعار المستقبلية[٢].

وتقوم دراسات المحتوى المعلوماتي بتطبيق دراسات الحدث؛ للإشارة إلى ما إذا كان نشر المعلومات المحتواة في التقرير عن الأرباح يدفع المستثمرين إلى مراجعة توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية من خلال إتاحة المعلومات للمستثمرين، وتظهر التغيرات في التوقعات بتغيرات سعر الورقة المالية المقاسة على الفترات القصيرة التي تمتد عادة لبضعة أيام حول الحدث، حيث تجرى دراسات المحتوى المعلوماتي للوصول إلى ما إذا كانت إعلانات الأرباح تضيف معلومات جديدة، ما يدفع المستثمرين إلى تغيير توقعاتهم، وبالتالي تغيير سعر الورقة المالية، لذلك فإن القوائم المالية يجب أن تنشر بالوقت المناسب؛ لتحدث تغيرات في أسعار الأسهم.

فالمحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية يعني أن الأرباح تنطوي على أنباء تؤدي إلى تغيرات في أسعار الأسهم، ولكن إذا لم يكن هناك أي رد فعل لسعر السهم، فإنه من الصعب الحكم حول ما إذا كان ذلك هو نتيجة النقص في المعلومات المحاسبية أو الأنباء البديلة.

إن دراسات أخرى تبحث في المحتوى المعلوماتي لإعلانات الأرباح باستخدام حجم التداول غير العادي وتقلب العائد في البلدان التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل إلزامي، ومع ذلك، فإن دراسات محتوى المعلومات نشأت في البحوث المحاسبية، واستخدمت باستمرار لمعالجة الأسئلة المهتمة بها[٣].

---

[1] Stanley J. (2007), "An Analysis of the comparative predictive abilities of operating cash flows, earnings, and sales", The Journal of Applied Business Research, Vol. 23, No. 3, p. 53.

[٢] يوسف، علي، (٢٠٠٥)، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٧. نقلاً عن:
Beaver, W., (1968), "The Information Content of Annual Earnings Announcements", Journal of Accounting Research, 6, 67-92.

[3] Al Barrak, Thamir, (2011), **Op. Cit**, P. 12.

المبحث الثاني:

القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية

مقدمة:

إن التنبؤ بالأرقام المحاسبية يعد من الأمور المهمة جداً بالنسبة للإدارة والمستثمرين والدائنين من أجل اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة، ومن أهم تلك الأرقام هي أرقام وقيم الأرباح المحاسبية المستقبلية التي يساعد التنبؤ بها الإدارة والمستثمرين والدائنين في التخطيط السليم للمستقبل واستثمار الموارد بدرجة تحقق الكفاءة، فالتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية والعوائد المستقبلية يعدّ من المواضيع الحيوية نظراً لآثاره الإيجابية على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باعتباره أداة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للأطراف ذات العلاقة غير مفيد بدرجة كبيرة من دون التنبؤ للاتجاهات الرئيسية للبدائل المتوفرة، فضلاً عن ذلك، فإن التنبؤ يساعد الأطراف ذات العلاقة على رسم سياساتهم، واختيار أفضل البدائل المطروحة عليهم واتخاذ أفضل القرارات، فالتنبؤ يمثل مؤشراً علمياً لإمكانية استمرار الوحدة الاقتصادية، وجرس إنذار مبكر يمكن المنشأة من تلافي التعثر المالي والذي يعتبر مرحلة مبكرة من مراحل الإفلاس المالي.

وقد تناول البحث في هذا المبحث ما يلي:

٣-٢-١ مفهوم القدرة التنبؤية.

٣-٢-٢ أهمية التنبؤ.

٣-٢-٣ دقة التنبؤ.

٣-٢-٤ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٣-٢-٥ التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

٣-٢-٦ التنبؤ بالعوائد السوقية المستقبلية.

٣-٢-١ مفهوم القدرة التنبؤية Predictive Ability:

عرف (Gajanan, 2008) التنبؤ على أنه "عملية تقدير لحالات غير معروفة استناداً إلى البيانات التاريخية، كالتنبؤ بالطقس والتنبؤ بقيم مؤشر الأسهم والتنبؤ بأسعار السلع"، فمن الأفضل جمع أكبر قدر ممكن من البيانات التاريخية؛ للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة من عملية التنبؤ، بحيث إن كمية البيانات التي سيتم التنبؤ على أساسها ستكون كافية بما يضمن فعالية عملية التنبؤ، لذلك يمكن القول: إن التنبؤ يعتمد وبشكل أساسي على تكرار الأحداث، وتراكم الخبرات للأطراف المعنية بعملية التنبؤ، مع ضرورة الأخذ في الحسبان الأحداث المتوقعة والمحتملة الحدوث[١].

بينما عرف (Chotkunakitti, 2005) التنبؤ بأنه "جزء هام من عملية اتخاذ القرار؛ لأن اتخاذ القرار يعكس ما سيحصل في المستقبل، وينطوي كل قرار اقتصادي على الاختيار بين وسائل بديلة لتحقيق هدف معين، ويتضمن كل بديل توقع الحصول على منافع أكبر في المستقبل، ويحتاج متخذو القرار إلى التنبؤ بالعواقب التي يمكن أن تنتج عن كل بديل واختيار البديل الذي من المتوقع أن يعطي منافع أكبر"[٢].

كما عرف (Fortnum, 1982) التنبؤ بشكله العام بأنه "عبارة عن مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية؛ بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف"[٣].

أما القدرة التنبؤية، فيقصد بها أنه لكي تتصف المعلومات بالملاءمة، يجب أن تتمتع بقدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، بمعنى قدرة هذه المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تأكيد توقعاته الحالية أو تصحيحها[٤].

---

[١] الرزاق، عمار، (٢٠١٥)، "التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، م. ٢١، ع. ٨٤، ص. ٣٩٧. نقلاً عن: Gajanan, A., (2008), "Financial forcasting comparison of ARIMA, FFNN and SVR Models", Master Thesis, Indian Institute of Technology, Department of Computer Science and Engineering, Bombay.

[2] Chotkunakitti, p, (2005), "Cash flows and accrual accounting in predicting future cash flows of Thai listed companies", DBA Thesis, Southern Cross University, Lismore, NSW, p. 34.

[3] Fortnum, N.R. and levern W.staton, Quantitative forecasting Methods, Boston: RWS- Kent, 1982.

[٤] الشامي، أكرم، (٢٠٠٩)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٢.

وكذلك عرفت القدرة التنبؤية بأنها "قدرة المعلومة على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل تعدُّ عملاً غير هادف"[١]، ويمكن للمنشأة تزويد متخذي القرارات بتنبؤات بصفة مباشرة (مثال: تنبؤات حول التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً) دون الرجوع إلى المعلومات التاريخية، لكن يحد من تطبيق هذه الطريقة احتمال سوء الاستخدام للمعلومات المتنبأ بها والالتزامات التي قد تنشأ عن تنبؤات غير دقيقة[٢].

كما جاء في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB بأن للمعلومات قيمة تنبؤية إذا أمكن استخدامها كمدخلات للعمليات التي يقوم بها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، ولا يجب أن تشكل المعلومات المالية تنبؤاً ليكون لها قيمة تنبؤية، وإنما يكفي أن يستخدمها المستخدمون في صنع تنبؤاتهم الخاصة[٣].

إن هناك أربع طرق للاستفادة من مفهوم القدرة التنبؤية، واستخدام البيانات المحاسبية في نماذج اتخاذ القرارات أساس التنبؤ، وهي[٤]:

١- الطريقة المباشرة: تزويد الإدارة بالتنبؤات بصفة مباشرة، مثلاً: حول التدفقات النقدية متوقعة الاستخدامات والالتزامات المحتملة.
٢- الطريقة غير المباشرة: تقديم الإدارة بيانات عن أحداث سابقة، مثل التدفقات النقدية السابقة لتمكن مستخدمي هذه البيانات من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، وتستخدم هذه الطريقة فقط عند وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل.
٣- طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة ببيانات تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشراً لحدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المتنبأ بها، فعلى سبيل المثال: إن ارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية تعتبر مؤشراً للتدهور التدريجي في التدفقات النقدية مستقبلاً.

---

[١] عباس، أحلام، (٢٠١٣)، "أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، ص. ١٠.

[٢] عادل، بولجينب، (٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٢.

[3] Financial Accounting Standards Board, (2010), **Op. Cit**.

[٤] الجعدي، نوره، (٢٠١٠)، "دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجمهورية اليمنية، ص. ٢١.

٤- طريقة المعلومات المعززة لتزويد بيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ ببيانات أخرى، على سبيل المثال: إن زيادة عائد الاستثمار في الأصول يمكن أن يشير إلى زيادة في كفاءة الإدارة وهذا بدوره قد يكون مؤشراً على الزيادة في التدفقات النقدية، ولاستخدام هذه الطريقة يفترض وجود علاقة ارتباط بين البيانات المحاسبية وبيانات أخرى.

٣-٢-٢ أهمية التنبؤ:

تعود أهمية التنبؤ المالي إلى كونه أداة مهمّة تمكن متخذي القرارات الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب، كما يساعد في التخفيف من درجة عدم التأكد ويساعد على تقييم المخاطر المستقبلية المحتملة، وتتجلى أهمية التنبؤ بشكل واضح في أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية الناتجة من عملية التنبؤ والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية[١]:

١- تحتاج معظم قرارات الاستثمار إلى قدرة المستثمر على التنبؤ مسبقاً بحجم التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، والعوائد المتوقعة من عملية الاستثمار، وأثر الأحداث الاقتصادية على تحقيق العائد مستقبلاً.

٢- تحتاج قرارات إدارة المحافظ الاستثمارية إلى دراسة مستقبلية لكل نوع من أنواع الاستثمار والعوائد المتوقعة والمرتبطة بها، ودرجة المخاطرة التي قد تترتب على كل نوع من الاستثمارات خاصة في ظروف عدم التأكد.

٣- تحتاج إدارة المنشأة إلى التنبؤ بالضرائب المتوقع دفعها أو المتوقع تحصيلها، وأثر ذلك في التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة، وعلى دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع مقارنة بالمشروعات الأخرى.

٤- إن قرارات التمويل تستلزم توافر معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، وعلى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المستقبلية.

٥- يحتاج المستثمر عند شراء الأسهم أو بيعها إلى التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ونصيب السهم الواحد من هذه الأرباح.

---

[١] الهباش، محمد، (٢٠٠٦)، مرجع سبق ذكره، ص. ٦٢.

٦- يتطلب الاستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي والتحصيلات من العملاء والنقدية المتاحة لسداد الالتزامات العاجلة.

٣-٢-٣ دقة التنبؤ:

تقاسُ درجة الدقة بمقدار الخطأ الناتج عن التنبؤ بين القيمة المتوقعة والقيمة الفعلية، كما يتفق خبراء التنبؤ بأن أفضل طريقة للتنبؤ هي الطريقة التي تجعل الخطأ بين القيمة المتوقعة والقيمة الفعلية في أدنى حد له، كما تتوقف دقة التنبؤات على مصادر البيانات التي يتم جمعها وحجمها، واختيار المتغيرات الوصفية للنموذج التنبؤي المستخدم، كما وتعتمد دقة النتائج على العوامل الثلاثة الآتية[١]:

١- الوصول إلى كمية كبيرة من البيانات التاريخية: والتي تشير إلى الجهود المبذولة لإدراج المزيد من المعلومات عن الأحداث السابقة، واختيار النموذج المناسب الذي يسهل من عملية اتخاذ القرارات والأحكام والتنبؤ بشكل أفضل.
٢- استخدام برامج التنبؤ لإعداد البيانات ومعالجتها: مما يعني استيراد البيانات إلى التطبيق، ووضع متغيرات المدخلات والمخرجات، وتقييم أهمية كل متغير من المدخلات.
٣- اختيار النموذج الملائم للتنبؤ وتقييم دقة التنبؤ: إذ تستخدم برامج التنبؤ النماذج لصياغة التنبؤات والتقديرات حول المستقبل، واستخدام تلك التنبؤات في عملية اتخاذ القرار، وتؤثر الخبرة والحدس في اختيار النموذج، فبرامج التنبؤ اليوم تعطي معلومات كافية للمديرين من أجل تقييم النتائج.

كما تزيد دقة التنبؤ كلما تعلمت الوحدة الاقتصادية من تجاربها السابقة في التنبؤ، إلا أن هناك بعض الظروف التي من المحتمل أن تحدث في المستقبل وتعدّ أكثر تعقيداً، والتي تجعل عملية التنبؤ أكثر صعوبة، ولتجنب هذه المشكلات وبشكل جزئي، فإن التنبؤات تكون أكثر فائدة للمديرين إذا تم التعبير عنها كمدى أو نطاق بدلاً من مؤشر مطلق أو عدد[٢].

[1] Pirvu, Daniela & et. al., (2012), "Intelligent Financial Forecasting, The key for a Successful Management ", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. (2), Issue (3), P. 195.

[٢] الرزاق، عمار، (٢٠١٥)، " مرجع سبق ذكره، ص. ٣٩٩.

فضلاً عن أن دقة التنبؤ تعتمد كذلك على عاملين أساسيين يجب توافرهما للحكم على صحة عملية التنبؤ ودقتها، وهما[1]:

١- نوع البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ ومدى ملاءمتها للقيام بعملية التنبؤ وخدمتها لأغراض التنبؤ.

٢- الظروف المحيطة التي تطغى على هذه البيانات.

وعليه لا يمكن الاعتماد على أيّ عملية تنبؤ ما لم تأخذ في الحسبان العوامل السابقة، وتقوم بالإفصاح عن النماذج والأساليب المستخدمة في عملية التنبؤ التي من شأنها إعطاء ثقة أكبر في عملية التنبؤ.

٣-٢-٤ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية Future Cash Flow:

يمثل التنبؤ بالتدفقات النقدية محاولة تقدير وضع السيولة وتقييمها داخل المنشأة، ويعدُّ التنبؤ من أهم الأدوات التي تساعد في تسيير النقدية، ويهدف إلى الحفاظ على نسبة كافية من السيولة في الأجل القصير لضمان كفاية النقدية والحفاظ على استمرارية النشاط، وإن كفاءة التنبؤ بالتدفق النقدي تجعل المنشأة مستعدة لمواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية[2]، كما أن مقدار التدفقات النقدية المستقبلية الإجمالية هو مفتاح لتقييم أسهم الشركة[3].

وقد بحثت العديد من الدراسات حول فائدة المعلومات المحاسبية من حيث قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويتم إعداد المعلومات المحاسبية في إطار قواعد أساس الاستحقاق وأساس المحاسبة النقدي، وتتضمن قوائم الدخل والمركز المالي معلومات على أساس الاستحقاق، بينما تتضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات معدة على الأساس النقدي[4]، ويمكن استخدام كل من الأرباح أو التدفقات النقدية التشغيلية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، ولكن استخدام مقياس أداء يستند إلى المقبوضات والمدفوعات النقدية يمكن أن يؤدي إلى مشاكل كثيرة في المقابلة

---

[1] دربال، أمينة، (٢٠١٤)، "محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية"، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، تلمسان، ص. ٣٩.

[2] قويدري، عائشة، (٢٠١٦)، "التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص. ٤.

[3] Brochet, F. et al, (2008), **Op. Cit**, p. 1.

[4] Chotkunakitti, p, (2005), **Op. Cit**, p. 34.

والتوقيت، ويعرض البحث فيما يلي أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وطبيعة الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، واستخدام الربح المحاسبي في عملية التنبؤ.

٣-٢-٤-١ أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

يعتبر التنبؤ بالتدفقات النقدية مَهمّة أساسية في مختلف القرارات الاقتصادية، فالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعلومات المحاسبية، مثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية والأرباح والاستحقاقات يساعد مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية على تلبية احتياجاتهم وخاصة المستثمرين والمديرين والمحللين في قرارات مثل الاستثمار والإقراض[١].

فيحتاج المستثمرون والمحللون ولا سيما في قرارات الاستثمار إلى تقدير العائد النقدي من استثماراتهم في أسواق رأس المال، ويشمل العائد النقدي النقد إما من توزيعات الأسهم أو المكاسب الرأسمالية عند بيع الأسهم، يدور هذا القرار حول الأسهم التي يجب شراؤها أو الاحتفاظ بها أو بيعها والوقت المناسب لشراء هذه الأسهم أو بيع، وتنعكس قدرة المنشأة على توزيع الأرباح من خلال قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، لذلك؛ لاتخاذ القرارات الاستثمارية، فإن التنبؤ بالتدفقات النقدية لشركة تصدر أسهماً هو مؤشر لقدرة المنشأة على دفع التوزيعات للفترة المستقبلية[٢].

وفي القرارات المتعلقة بالدائنين، فإن التنبؤ بإفلاس العملاء يمكن أن يساعدهم في منع حدوث الخسائر التي تنشأ بسبب عدم قدرة العملاء على السداد، فهناك العديد من الإنذارات التي تشير إلى مواجهة المنشأة العسر المالي، حيث يشير انخفاض التدفقات النقدية إلى مخاطر الإفلاس للدائنين والآخرين الذين لهم مصالح في الشركة[٣].

وفيما يتعلق بإدارة الأعمال، ينظر إلى التدفق النقدي على أنه قوة حيوية للمنشأة، ويجب أن يكون متوفراً عند الحاجة له، لذلك فإن قدرة المنشأة على إدارة النقدية هو أمر حيوي للبقاء وتكوين الثروة، فيمكن أن يساعد التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المدير في معرفة المشاكل المالية المستقبلية، كما يسمح للمنشأة بمعرفة مركزها النقدي وتخصيص مبالغ للنفقات الضرورية، مثل:

---

[1] Mulenga, M. (2015), **Op. Cit**, p. 180, 181

[2] Chotkunakitti, p, (2005), **Op. Cit**, p. 34.

[3] Karimi, H. et Takhtaei, N. (2013), "Relative ability of earnings data and cash flow in predicting future cash flows", Vol. 3, N. 1, P. 215.

مدفوعات سداد الدين ودفع المصاريف، فضلاً عن أن الاختلاف بين التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية يحتاج إلى تحليل لفهم أداء الشركة وقياسه[١].

كما يجب على المدير أن يقرر ما إذا كان سيتم قبول المشاريع أو رفضها بناء على افتراضات من كل طريقة، وكمثال على ذلك: وفق طريقة صافي القيمة الحالية، يتم قبول المشروع عندما تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية التشغيلية الناتجة من المشروع أكبر من التكلفة الاستثمارية الأولية.[٢]

إن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يجعل المنشأة قوية من خلال قدرتها على تحديد مركزها النقدي، وإصدار شهادة سداد الالتزامات، ودفع بعض النفقات الرأسمالية، كما أن الاستثمار في الأصول الثابتة وتحليل الميزانية الرأسمالية يتطلب التنبؤ بالتدفقات النقدية، فالميزانية الرأسمالية موجودة في مشاريع الاستثمار، مثل، طرح المنتجات الجديدة، أو استبدال الأصول الحالية، أو التوسع في خطوط الإنتاج[٣].

وذلك تم دعمه من خلال تصريحات المعايير المحاسبية، حيث يوفر كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB دليلاً أساسياً لإعداد البيانات المالية وعرضها، بأن "الهدف الأساسي من البيانات المحاسبية هو توفير معلومات لمساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين الآخرين؛ لتقدير قيمة التدفقات النقدية الصافية المتوقعة للمشروع ذات الصلة وتوقيتها وقابلية التأكد منها" ومعلومات عن مصادر اقتصادية تحت السيطرة، وقدرة المنشأة على تحديد هذه المصادر هي مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد النقد والنقد المعادل في المستقبل[٤].

٣-٢-٤-٢ طبيعة أساس الاستحقاق Accrual Basis:

إن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي يقدم معلومات مفيدة عن حجم مجهودات المنشأة وأرباحها خلال فترة معينة، وتساعد هذه المعلومات في التنبؤ بحجم الإيرادات والأرباح في الفترات القادمة، كما توفر أيضاً للمستخدم جزءاً مما لدى الإدارة من معلومات عن حجم التدفقات النقدية

[1] Chotkunakitti, p, (2005), **Op. Cit**, p. 34.
[2]Karimi, H. et Takhtaei, N. (2013), **Op. Cit**, P. 215.
[3] Chotkunakitti, p, (2005), **Op. Cit**, p. 34.
[4] IASB, (2016), **Op. Cit**.

المتوقعة مستقبلاً من خلال الحسابات التي لم يتم تسويتها نقداً، مثل المدينين والدائنين، وقد عرف البعض أساس الاستحقاق بأنه: "تسوية التدفقات النقدية لتعكس بشكل أكثر دقة العلاقة السببية بين الإنجازات المتحققة والجهود المبذولة لتحقيق تلك الإنجازات"، أيضاً عرفت بأنها "عملية الاعتراف بالمعاملات والأنشطة التي تؤدي إلى إيرادات محققة أو موارد مستهلكة، بصرف النظر عن توقيت تحصيل النقدية المرتبطة بها أو سدادها"[١].

وتصف المحاسبة على أساس الاستحقاق آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى على الموارد الاقتصادية للمنشأة المعدة للتقرير، والمطالبات عليها في الفترات التي حدثت فيها تلك الآثار، حتى وإن حدثت المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عنها في فترة مختلفة، ويعد هذا مهماً؛ نظراً لأن المعلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة المعدة للتقرير والمطالبات عليها والتغيرات في مواردها الاقتصادية والمطالبات عليها خلال فترة ما توفر أساساً أفضل لتقدير الأداء المالي السابق والمستقبلي للمنشأة، وليس معلومات – فقط – عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال تلك الفترة[٢].

ويتطلب قياس صافي الربح أن يتم الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه، ويعترف بالنفقات المقابلة للإيراد عندما تحدث بصرف النظر عن توقيت استلام النقدية أو تسليمها، إن تقسيم حياة المنشأة إلى فترات مالية مثل أرباع أو سنوات مالية يجعل قياس الدخل صعباً، فالعديد من المعاملات التي ينتج عنها الإيراد والمصروف قد تمتد إلى فترات مالية عدّة، لذلك فإنه من الشائع أن يحدث الإيراد أو المصروف قبل جمع النقدية أو دفعها أو بعدها، هذه الاختلافات في التوقيت أدت إلى وجود إيرادات ومصاريف مؤجلة ومستحقة.

فعندما يحدث استلام النقد قبل اكتساب الإيراد أو تسليم النقد قبل تكبد النفقات، فيجب تأجيل الاعتراف بالتدفق النقدي الذي يؤثر على صافي الربح، وعلى عكس ذلك، عندما يكتسب الإيراد قبل استلام النقد أو تكبد النفقات قبل تسليم النقد، فيجب الاعتراف بالتأثير على قائمة الدخل مباشرة، على الرغم من أن التدفقات النقدية ذات العلاقة لن تحدث إلا في فترة التقرير المستقبلية[٣].

---

[١] بابكر، الزين وبابكر، الصديق، (٢٠١٥)، "الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، م. ١٦، ص. ٩٨.

[2] IASB, (2016), **Op. Cit**.

[3] Bettner, M. (2015), "using Accounting & Financial Information: Analyzing, Forecasting, & Decision Making", p. 35.

حيث تنتج الأرباح المحاسبية عن تطبيق مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق، حيث أنها لا تأخذ إلا بالإيرادات أو النفقات التي تخص الفترة الحالية سواءً كانت حصلت أو دفعت أم لا، في حين أن التدفقات النقدية تنتج عن اتباع الأساس النقدي، والذي يأخذ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال هذه الفترة سواءً ارتبطت بها أم لا، فالمهم هو دخول النقدية وخروجها من المنشأة وإليها[١].

وقد ألقت الدراسات عند التفريق بين أساس الاستحقاق المحاسبي والأساس النقدي الضوء على المعلومات الناتجة عن تطبيق كل من هذه الطرق المحاسبية؛ معلومات الأرباح والمستمدة من قائمة الدخل المعدة بناءً على أساس الاستحقاق، ومعلومات التدفقات النقدية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية المعدة بناءً على الأساس النقدي، فإن معلومات الأرباح المعدة على أساس الاستحقاق دعمت لأسباب عدّة:

أولاً: تعدّ ملائمة في قياس أداء المنشأة؛ لأنها تتجنب التحريف الناتج عن التغيرات غير المؤكدة في قائمة التدفقات النقدية عند قياس الأداء.

ثانياً: إن مفهوم مقابلة المصاريف بالإيرادات في الوصول إلى الأرباح المعدة على أساس الاستحقاق يعكس استخدامات الأصول في توليد الإيراد[٢].

٣-٢-٤-٣ طبيعة الأساس النقدي Cash Basis:

يعتبر الأساس النقدي هو الطريقة الشائعة لتسجيل الإيرادات والمصاريف والدخل والإبلاغ عنها، وهي أكثر بساطة من أساس الاستحقاق، واستناداً إلى الأساس النقدي يتم تسجيل المصاريف والدخل عندما يتم استلام النقدية أو دفعها، ولكنه لا يعكس بدقة أصول الشركة والتزاماتها وإيراداتها أو حتى مصاريفها، ويتطلب الأساس النقدي جهداً أقل في مسك الدفاتر، ولكنه ليس تبعاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً[٣].

وقد عرّف (Lee, 1986) محاسبة الأساس النقدي على أنه: مصطلح يستخدم للدلالة على نظام للتقارير المالية يصف أداء المنشأة من الناحية النقدية، ويرتكز على المقابلة الدورية للنقدية الداخلة والنقدية الخارجة، وخالية من العمليات الائتمانية والمخصصات المحاسبية التعسفية،

---

[١] يوسف، علي، (٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٥.

[2] Efayena, O. (2015), **Op. Cit**, P. 172.

[3] Gnanarjah, R., (2014), "Cash versus Accrual basis of accounting", congressional research service, p. 3.

فالتدفقات النقدية غير مصابة بمشاكل القياس، وبالتالي تعجيل التنبؤ بالأرباح المستقبلية والائتمان ودفعات القروض[١].

واعتبر (Mulenga, 2015) أن استخدام معلومات الأساس النقدي يساعد مختلف مستخدمي المعلومات المالية، بما فيهم المستثمرين وغيرهم على تلبية احتياجاتهم المختلفة، ولكن انخفاض صافي التدفق النقدي يدل على مؤشر مالي هامّ لمشكلة مالية، حيث إنَّ أي انخفاض في مبلغ التدفق النقدي للمنشأة يقدم إشارة مبكرة للحذر من الإفلاس للمستخدمين كالدائنين وغيرهم[٢].

وتستخدم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية لحساب التدفق النقدي الحر، فالتدفق النقدي الحر Free cash flow هو المال المكتسب من العمليات التشغيلية بعد احتياطي النفقات الرأسمالية في نهاية الفترة المحاسبية، حيث تعرف بشكل أساسي على أنها "التدفقات التي تنتج عن الأنشطة التشغيلية للمنشأة ويمكن التصرف بها بحرية، إذ يمكن استخدامها في إعادة شراء الأسهم من المساهمين أو استرداد السندات أو توزيعها على حملة الأسهم، دون أن يؤثر ذلك على نمو المنشأة أو على قيمتها السوقية"[٣].

ويساعد تحليل التدفق النقدي الحر المديرين في معرفة رأس المال المتاح لإعادة استثماره في تعزيز نمو الشركة، وفي المقابل، فإن تحليل التدفق النقدي الحر يمكّن من فصل الشركات التي لديها قدرة عالية على النمو داخلياً عن الشركات التي لديها قدرة ضعيفة على النمو، كما يمكن للمنشأة الأخذ بعين الاعتبار التدفق النقدي الحر لتقييم قدرة المنشأة على توزيع الأرباح على المساهمين[٤].

وتعدّ التدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة أقل عرضة للتشويه من رقم صافي الربح؛ لأن احتساب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية يؤدي إلى إزالة الأسباب التي تسبب التشويه مثل طرق الاستهلاك والضرائب المؤجلة وإطفاء الشهرة، في حين يتطلب تحديد صافي الربح المُعدّ على

---

[1] Efayena, O. (2015), "The role of accrual accounting basis in the prediction of future cash flows: The Nigerian evidence", Research journal of finance and accounting, Vol. 6, No. 4, P. 172. Cited by: Lee, T. A., (1986), Towards a theory and practice of cash flow accounting, Accounting thought and practice through the years, New York, Garland publishing.

[2] Mulenga, M. (2015), "The Relative Ability of Earnings and Cash Flow from Operations in Predicting Future Cash Flows: Evidence from India", International Journal of Accounting and financial reporting, Vol. 5, No.2, p. 180, 181.

[٣] يوسف، علي، (٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص.٧٢.

[4] Chotkunakitti, p, (2005), **Op. Cit**, p. 34.

أساس الاستحقاق إجراء التقديرات وتشكيل المخصصات وإعادة التقييم، وتسمح هذه الإجراءات للمديرين بالتلاعب بأرباح المنشأة، وهذا يعني أنه بإمكانهم اختيار طريقة محاسبية من بين الطرق المتعددة لحساب الاستهلاك وتقييم المخزون للوصول إلى أرباح عالية أو منخفضة، ونتيجة ذلك، يأخذ المحللون عادة التدفقات النقدية بعين الاعتبار لتقييم أداء المنشأة بالإضافة إلى الربح.

علاوة على ذلك، فإن الفرق بين الأرباح والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية يمكن أن يُستخدم بمثابة إشارة هامّة لتقارير مالية احتيالية محتملة، والتي ينبغي أن يعتبرها المدققون والمحللون الآخرون إضافة إلى عوامل أخرى، مثل: الرافعة المالية والأرباح المحتجزة والقيمة السوقية، وتشير الزيادة في الأرباح عن التدفقات النقدية إلى مخاطر الاحتيال في السنوات القادمة، ذلك لأن الشركات الاحتيالية يكون لديها أداء مالي ضعيف لكنها تخفي أداءها من خلال المبالغة في الأرباح[١].

٣-٢-٤-٤ استخدام الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية:

من المسائل الجوهرية في المحاسبة القدرة النسبية للأرباح المعدة وفق أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية للتنبؤ بقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، ويشكل أساس الاستحقاق حجر الزاوية في المحاسبة الحديثة، ومن الأسئلة الهامة التي تواجه ممارسات المحاسبين المهنيين والأكاديميين هو تأثير الاستحقاق المحاسبي وأهميته في التوصل إلى مقياس ملخص للأداء المالي، ويلاحظ واضعي المعايير المحاسبية تفوق الأرباح المعدة وفق أساس الاستحقاق على التدفقات النقدية كمؤشر موجز للأداء المالي للمنشأة[٢]، حيث يفترض للأرباح الناتجة عن النظام المحاسبي المرتكز على أساس الاستحقاق أن تتغلب على مشاكل التوقيت وعدم مقابلة الإيرادات بالنفقات التي تتم مواجهتها في التدفقات النقدية، ومن خلال وجود مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات ومبدأ الاعتراف بالإيراد، فعلى سبيل المثال: يتم الاعتراف بالإيرادات ويتم تأدية الخدمات ومن المتوقع استلام النقدية عندما يتم مقابلة النفقات بالإيرادات في الفترة نفسها[٣].

ويدعو مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن التركيز الأساسي لعملية التقرير المالي يجب أن يكون على الأرباح بدلاً من التدفقات النقدية؛ لأن "المعلومات حول أرباح الوحدة الاقتصادية على أساس الاستحقاق المحاسبي بشكل عام توفر مؤشراً أفضل على قدرة الوحدة

---

[1] Chotkunakitti, p, (2005), **Op. Cit**, p. 34.

[٢] الرزاق، عمار، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص. ٤٠١.

[3] Al Barrak, Thamir, (2011), **Op. Cit**, P. 100.

الاقتصادية الحالية والمستقبلية لتوليد التدفقات النقدية المرغوب فيها من المعلومات التي تقتصر على الجوانب المالية من المقبوضات والمدفوعات النقدية"[١].

من الناحية النظرية، تعتبر الأرباح ومكوناتها الأخرى هي مؤشر أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للفترة المقبلة[٢]، كما أشار (Malacrida et al, 2010) إلى نشأة عملية بحثية على المستوى الدولي تركز على دراسة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتحليلها، وأحد أهم القضايا هو دور عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة في تسعير الأوراق المالية، إذ إن قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية يؤثر بقيمة أوراقها المالية، وعد الباحثون ملاءمة الأرباح أنها قدرة الأرباح المحاسبية في السنة الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية، إذ إن القدرة النسبية لكل من الأرباح المحاسبية المعدة وفق أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية في التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، تعد قضية أساسية في المحاسبة[٣].

إن فائدة الأرباح الناتجة عن أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة قد تم تأكيدها بشكل واسع من قبل العديد من الباحثين، وتم القيام بالعديد من الدراسات التجريبية لتحديد القدرة التنبؤية لأساس الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وخلصت إلى أن الأرباح الناتجة عن الاستحقاق مؤشر أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من الأرباح الناتجة عن الأساس النقدي [٤].

ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية حول القدرة التنبؤية لأساس الاستحقاق بالأداء المستقبلي لا تزال غير حاسمة، بسبب الاختلاف في العينات والمنهجيات، وعلى وجه الخصوص، هناك إجماع في الأدبيات على أن أساس الاستحقاق يظهر علاقة وثيقة متزايدة بالتدفقات النقدية المستقبلية مقارنة بالتدفق النقدي الحالي، ولكن ليس في حالة التنبؤات خارج العينة[٥].

---

[1] FASB, (2010), **Op. Cit**.

[2] Brochet, F. et al, (2008), **Op. Cit**, p. 1.

[٣] يوسف، علي، (٢٠١٢)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣٣. نقلاً عن:

Malacrida, M., et al. (2010), "an accounting accruals model to predict future operating cash flows: evidence from Brazil|", **international Journal of Management**, Vol. 27, pp. 123-142.

[4] Efayena, O. (2015), **Op. Cit**, P. 172.

[5] Brochet, F. et al, (2008), **Op. Cit**, p. 1.

من ناحية أخرى، وبسبب طبيعة الأرباح المحاسبية التي تتأثر بطبيعة المبادئ والقواعد المحاسبية وحرية الاختيار الإداري من بينها، دفعت الكثيرين إلى اعتبار الأرباح المحاسبية تقديرية وقابلة للتغير تبعاً لأي تغيير في الطريقة المحاسبية المتبعة، بحيث أنها قابلة للتلاعب ومضللة، مؤيدو هذا الاتجاه اعتبروا أن التدفقات النقدية هي أكثر موضوعية من الأرباح المحاسبية لأنها أقل تأثراً للتلاعب من قبل الإدارة، فهي تقدم مؤشراً أفضل مما تقدمه الأرباح المحاسبية عن قدرة المنشأة على الاستمرار ودفع التوزيعات والالتزامات، فالمعلومات التي تقدمها التدفقات النقدية أكثر ملاءمة بالنسبة للسوق من معلومات الأرباح المحاسبية[١]. وأصر نقاد آخرون على أن الأرباح المعدة على أساس الاستحقاق تعاني من أحكام ذاتية وممارسات استغلالية، وفي حالات التضخم، يظهر أساس الاستحقاق ميلاً للمبالغة بالأرباح وتخفيض قيم الأصول. وفي ظل هذه الظروف، فإن الأرباح على أساس الاستحقاق تعتبر أقل فعالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ويتحول مستخدمي البيانات المالية إلى معلومات التدفقات النقدية بدلاً من ذلك[٢].

لذلك وبالرغم من حجة مجلس معايير المحاسبة المالية فإن بعض الباحثين والممارسين أصروا على أن التقديرات الشخصية الموجودة في أساس الاستحقاق تسبب أثر سلبي على المحتوى المعلوماتي للأرباح، فأساس الاستحقاق هو عرضة لأخطاء القياس بسبب الافتراضات التي يقوم عليها تحديد المستحقات والتقديرات المسموح بها بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، واستخدام أساس الاستحقاق للتغلب على مشاكل التوقيت ومقابلة الإيرادات بالنفقات يمكن أن يسبب أنواع مختلفة من المشاكل، والمدراء يمكن أن يقوموا بالتلاعب بالأرباح لمصالح شخصية من خلال الإفصاح عن أرقام مبنية على تقديرات مشوهة تظهر انخفاضاً في القيمة الملائمة للأرباح[٣]، وسواء كانت هذه التقديرات قد قيمت بحسن نية أو بقصد التلاعب فيمكن للاستحقاقات أن تكون مضللة ولا تمثل الأداء المستقبلي للمنشأة، هذا الجدال دفع بـ Dechow (1994) إلى افتراض أن مرونة أساس الاستحقاق قد تؤدي بالتدفقات النقدية لتكون بديلاً مفضلاً عن الأرباح إذا أصبحت الأرباح مقياساً أقل موثوقية لأداء الشركات[٤].

---

[١] يوسف، علي، (٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص. ٨٥.

[2] Efayena, O. (2015), **Op. Cit**, P. 172.

[3] Brochet, F. et al, (2008), **Op. Cit**, p. 1.

[4] Al Barrak, Thamir, (2011), **Op. Cit**, P. 100. Cited by: Dechow, P., (1994), "Accounting earnings and cash flows a measure of firm performance: The role of accounting accruals", Journal of Accounting and Economics, 18, 3-42.

من هنا نجد أن محددات الربح المحاسبي والتي تعيق استخدامه كأداة للتنبؤ هي[1]:

١- استناد الربح المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية دون الأخذ بالتغير في مستوى الأسعار.

٢- اعتماد الربح المحاسبي على أساس الاستحقاق الذي يخضع في بعض أحكامه للتقديرات الشخصية.

٣- توفر مصادر أخرى للمعلومات تمكن المستثمرين والملاك من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

٤- السماح بتطبيق بعض الممارسات المحاسبية التي تجيز عدم تطبيق وحدة الثبات عند قياس الربح المحاسبي للمنشآت المختلفة.

٥- تعدد المفاهيم الخاصة بالدخل.

٦- تعدد طرق المعالجة المحاسبية وتعدد تطبيق المبادئ المحاسبية.

٧- قدرة التأثير على رقم الربح مما يتيح للإدارة التحكم ببعض الممارسات لتحقيق أهداف معينة.

٣-٢-٥ التنبؤ بالأرباح المستقبلية Future Earnings:

تعدُّ الأرباح المستقبلية من المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قيمة الأسهم سواء أكانت بالبيع أم الشراء أم الاحتفاظ بها، ويعدّ المستثمرون المستخدمون الرئيسيون لهذه المعلومات لما توفره لهم من مؤشرات عن أرباح الوحدات الاقتصادية، وعن مدى الأمان المتوفر لاستثماراتهم فيها، ويعتبر الربح من أهم العناصر التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وفي التنبؤ بالأرباح المستقبلية وتقدير فرص الاستثمار.

وقد عرف الربح المستقبلي بأنه: "تحليل الأجزاء والبنود الرئيسية التي يتكون منها الربح وتقدير عادل لحجم الربح في المستقبل، ويعتمد على تحليل دقيق لمعظم الأجزاء التي يتكون منها الربح ما يتعلق بالإيرادات والمصروفات، كما أنه يتضمن تقديراً واعياً لأحجام هذه الأجزاء في المستقبل"[2].

وقد جاء في إطار إعداد البيانات المالية وعرضها أنه: "غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي، والأداء المستقبلي، ومسائل أخرى تهم

[1] الهباش، محمد، (٢٠٠٦)، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٦.

[2] بابكر، الزين وبابكر، الصديق، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٨.

المستخدمين مباشرة، مثل: أرباح الأسهم... وتغيرات أسعار الأوراق المالية"، كما تؤكد الدراسات على أن العديد من الأطراف ولاسيما المحللين الماليين يعتمدون في إجراءات تنبؤاتهم بأداء المنشأة المالية مستقبلاً، على أرقام بيانات القوائم المالية مع الرجوع بشكل محدد إلى الأرباح المحاسبية[١].

٣-٢-٥-١ أهمية التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

يعتمد متخذو القرارات على الأرباح المحاسبية المستقبلية بشكل خاص في اتخاذ قراراتهم، لهذا فإن اشتمال النظم المحاسبية على معلومات عن المستقبل يعتبر من أهم إنجازات التطور في الفكر والتطبيق المحاسبي، ولكي تحقق هذه المعلومات الهدف منها، فإنه يجب أن يتم تحديدها وقياسها بدرجة عالية من الدقة[٢].

فالتنبؤ بربحية السهم الواحد يمكن متخذي القرارات من مقارنة ربحية وأداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يمكّن المحللين الماليين من مقارنة ربحية الشركة وأدائها مع الشركات المماثلة التي تعمل في مجال الصناعة نفسه وخلال الفترة المالية نفسها، والتقييم السليم لأداء الشركات، حيث يطلق عليه مصطلح "المؤشر التلخيصي"؛ لأن ربحية السهم تمكّن من إيصال معلومات واسعة عن أداء الشركات ومركزها المالي، حيث يأخذ بعين الاعتبار رأس المال الذي تتولد عنه الأرباح، كذلك يزوّد المستثمرين بمؤشر عن قيمة الشركة والتوزيعات المتوقعة مستقبلاً، كما يمكن الاستفادة منه في حساب مضاعف القيمة السوقية للأسهم[٣].

ويحقق التنبؤ بالأرباح المستقبلية عدداً من الأهداف، منها[٤]:

١. التعرف على ما سيكون عليه أداء المنشأة في المستقبل بالاستناد إلى بيانات الماضي.
٢. التنبؤ بالقيمة الحقيقية للمنشأة في المستقبل عن طريق تقييم الخطط.
٣. تخفيض درجة عدم التأكد التي ستواجه المنشأة مستقبلاً.

---

[١] يوسف، علي، (٢٠١٢)، "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م. ٢٨، ع. ٢، ص. ٢٣٣.

[٢] بابكر، الزين وبابكر، الصديق، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٨.

[٣] صالح، علاء والغزي، سعود، (٢٠١٤)، "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرقام التاريخية للأرباح والتدفقات النقدية"، جامعة البصرة، ص. ٢٨.

[٤] بابكر، الزين وبابكر، الصديق، (٢٠١٥)، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٨.

٤. توفير قاعدة من المعلومات الضرورية التي تحدد مدى الجدوى الاقتصادية لاستثمارات المنشأة.

٥. تفسير قيمة المنشأة في المستقبل بناء على المعلومات الحالية والخطط المتوقع تنفيذها مستقبلاً.

٣-٢-٦ التنبؤ بالعوائد السوقية المستقبلية Future Market Returns:

يتوقع حَملة الأسهم الحصول على عوائد دورية على شكل أرباح نقدية، فضلاً عن سعر السهم المتزايد أو على الأقل سعر ثابت، ويستخدم المشترون والبائعون تقديراتهم لعائد ومخاطرة السهم؛ لتحديد سعر السهم[١].

فسعر السهم هو سعر حصة واحدة من العديد من الأسهم القابلة للبيع لمنشأة أو مؤسسة مالية أخرى، وهي تعكس مقدار الأرباح التي يمكن توقعها في المستقبل، لذلك فإن السعر الحالي في نقطة زمنية محددة يعكس توقعات مجتمع الاستثمار بأكمله والثقة بالأسهم في المستقبل، وإذا بقي التوقع الأساسي للسوق نفسه، فإن سعر السهم لن يتغير، ولكن لا توجد تأكيدات حول تغير سعر السهم، وتؤدي التوقعات المختلفة لسعر السهم في المستقبل إلى عمليات شراء وبيع متكررة للأسهم، ما يؤدي في المقابل إلى تغير مستمر في السعر بمرور الوقت، كما يمكننا أن نلاحظ من السوق مباشرة وفي يوم واحد أربعة أسعار مختلفة تعكس تقلب أسعار الأسهم، ويعتمد سعر السهم بشكل أساسي على العرض والطلب من قبل البائعين والمشترين، وتعتمد مصلحة بائعي الأسهم ومشتريها على حساسية السوق[٢].

وتعتمد حساسية السوق Market sensitivity على الاقتصاد المحلي والعالمي وعوامل أخرى، والتي تعد معقدة جداً ويصعب التنبؤ بها، لذلك من الصعب جداً التنبؤ بأسعار الأسهم مباشرة، إذا لم يكن مستحيلاً، والحصول على عوائد الأسهم يجعل من الأنسب تحليل التغيرات في أسعار الأسهم من خلال إجراء تحويل عليها، ويمكن بسهولة استخدام التغييرات في عوائد الأسهم للوصول إلى استنتاج حول أسعار الأسهم، وبعد التحول، يجب عدم التعامل مع العلاقات القوية بين

---

[١] الجرجاوي، حليمة، (٢٠٠٨)، دور التحليل المالي لمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، ص. ٥٢.

[2] Yazan Li, (2014), "Forecasting stock market returns volatility", Master thesis, University of Rhode Island, p. 3, 4, 5.

أسعار الأسهم، فوجود علاقات منخفضة بين عوائد الأسهم وتقلب في العوائد هو أيضاً أقل مما هو عليه في أسعار الأسهم[1].

ويعدّ العائد المؤشر الأساسي للاستثمار بالأسهم العادية كمقياس لترتيبها والمفاضلة فيما بينها وتوقيت هذا العائد يخضع لسياسة الشركة في التوزيع وطبيعة التشريعات في البلد المعني، وقد أثبتت الأبحاث أن سعر السهم يرتبط ارتباطا مباشرا باحتمالية التدفق النقدي للمنشأة، وبالتالي، ونظرا لأن الأرباح تعتبر مؤشراً رئيسياً للتدفقات النقدية المستقبلية، فإنها أيضاً عامل محدد رئيسي لسعر السهم[2].

٣-٢-٦-١-أسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية:

إن التغير في أسعار الأسهم يعكس التغيرات التي تتم في توقعات أطراف السوق أو المستثمرين فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية أو المكاسب النقدية المستقبلية، وذلك في السوق الكفء، في حين أن قدرة الأرباح المحاسبية محدودة في هذا المجال مقارنة بالقدرة التنبؤية والمحتوى المعلوماتي للأسعار، بحيث أن المعلومات التي تحتويها الأسعار هي أكثر وأفضل من المعلومات التي تحتويها الأرباح المحاسبية، وخاصة بشأن التوقعات المستقبلية.

لذلك فإن المعلومات التي تعكسها توقعات السوق (الأسعار) هي أكثر ملاءمة وإعلاماً من المعلومات التي تفصح عنها التوقعات التي تعتمد على السلاسل الزمنية للأرباح المحاسبية، فالأسعار تعدُّ ذات دلالة مستقبلية أكثر من الأرباح المحاسبية، وهذا ما يسمى بمقولة: "أسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية".

يرجع ذلك إلى طبيعة المبادئ والقواعد المحاسبية التي تؤثر في طبيعة الأرباح المحاسبية، فأسعار الأسهم تعكس المعلومات المتعلقة بالعائدات المستقبلية من الأحداث أو العمليات التي تقوم بها المنشأة في الوقت الحالي، والتي تكون في الوقت نفسه ملائمة بالنسبة للسوق، في حين أن الأرباح المحاسبية تتصف بأنها تاريخية وتقديرية عن أعمال المنشأة، وبالتالي، فإن أسبقية أسعار الأسهم على الأرباح تتضمن أنه حتى لو كانت خصائص السلاسل الزمنية للأرباح محددة جيداً وبشكل معقول، فإنه يصعب التنبؤ بتغيرات الأرباح المستقبلية اعتماداً على المحتوى المعلوماتي

[1] Yazan Li, (2014), **Op. Cit**, p. 3, 4, 5.
[2] Stanley J. (2007), **Op. Cit**, p. 53.

للسلاسل الزمنية التاريخية للأرباح، في حين أن أسعار الأسهم تعكس مسبقاً المعلومات المتعلقة بهذه الأرباح المحاسبية[1].

[1] يوسف، علي، (٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٩.

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

في هذا الفصل تم تناول الجزء التطبيقي من الدراسة، والذي يشمل جمع البيانات المطلوبة للدراسة التطبيقية وتحليلها، وعرض خصائص مجتمع الدراسة واختبار الفروض، وعرض النتائج التي تم التوصل إليها، وقد تم استخدام البرنامج (Eviews) في إجراء الاختبارات التي قامت بها في الدراسة التطبيقية، ويتناول هذا المباحث الآتية:

المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج.

المبحث الأول:

مجتمع وعينة الدراسة

تناول هذا المبحث تحديد المجتمع الذي تم استهدافه من خلال الدراسة التطبيقية، والذي يتمثل في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعرض خصائصه، واختيار عينة البحث، وتحديد الأساليب التي استخدمت للحصول على البيانات، وأساليب البحث الإحصائية.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى:

٤-١-١: مجتمع وعينة الدراسة.

٤-١-٢: مصادر جمع البيانات.

٤-١-٣: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

٤-١-١: مجتمع وعينة الدراسة:

تشكل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية DSE في سورية والبالغ عددها وفق موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية SCFMS (٢٤) شركة مساهمة عامة مدرجة مجتمع البحث، وقد تم اختيار عينة الدراسة من الشركات التي نشرت تقاريرها المالية على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية ولمدة سبع سنوات، عن المدة الممتدة من عام ٢٠١٠م حتى ٢٠١٦م، وبعد استيفائها للشروط الآتية:

١- توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية طيلة فترة الدراسة من سنة ٢٠١٠م إلى سنة ٢٠١٦م.
٢- مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.
٣- توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل ربع سنوي خلال فترة الدراسة.
٤- عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول وحافظت على استمراريتها خلال الفترة الزمنية المدروسة.

وكانت العينة مكونة من (١٨) شركة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث جرى استثناء خمس شركات؛ بسبب إدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية بعد تاريخ ٢٠١٠/٠٣/٣١، هي:

١. الاتحاد التعاوني للتأمين (SAIC).
٢. السورية الكويتية للتأمين (SKIC).
٣. بنك الشام (CHB).
٤. بنك البركة (BBSY).
٥. مصرف فرنسبنك-سورية (FSBS)

بالإضافة إلى استثناء الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات – نماء (NAMA) بسبب إيقاف أسهمها عن التداول منذ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٢، وبالتالي بلغ عدد المشاهدات في العينة (504) مشاهدة تم الحصول عليها من البيانات الربع سنوية لـ (١٨) شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أما بالنسبة للشركات التي قامت بتجزئة أسهمها أو توزيع عوائدها على شكل أسهم، فقد تم ضرب عدد أسهمها في نسبة التجزئة، ويظهر الجدول الآتي رقم (١) عينة الدراسة موزعة بين (٤) قطاعات:

جدول رقم (١) قطاعات عينة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

	القطاع	العدد	النسبة
١	**المصارف**	١١	**%٦١**
٢	**التأمين**	٤	**%٢٢**
٣	**الصناعة**	١	**%٦**
٤	**الخدمات**	٢	**%١١**
	المجموع	١٨	**%١٠٠**

وفيما يلي توزع شركات العينة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وتاريخ إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية:

جدول رقم (٢) توزع شركات العينة على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

	الشركة	الرمز	القطاع	تاريخ الإدراج
١	بنك عوده سورية	BASY	مصارف	05/03/2009
2	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	مصارف	02/02/2009
3	بنك سورية والمهجر	BSO	مصارف	05/03/2009
4	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	مصارف	31/03/2009
5	بنك قطر الوطني– سورية	QNBS	مصارف	08/04/2010
6	بنك الشرق	SHRQ	مصارف	19/12/2010
7	بنك سورية الدولي الإسلامي	SIIB	مصارف	07/06/2009
8	البنك العربي_ سورية	ARBS	مصارف	01/03/2009
9	بنك بيبلوس_ سورية	BBS	مصارف	17/11/2009

	الشركة	الرمز	القطاع	تاريخ الإدراج
10	بنك الأردن_ سورية	BOJS	مصارف	22/06/2010
11	بنك سورية والخليج	SGB	مصارف	15/08/2010
12	السورية الدولية للتأمين–أروب	AROP	تأمين	22/04/2010
13	الشركة السورية الوطنية للتأمين	NIC	تأمين	02/06/2010
14	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	ATI	تأمين	22/08/2010
15	الشركة المتحدة للتأمين	UIC	تأمين	02/07/2009
16	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	AVOC	صناعة	13/10/2008
17	الشركة الأهلية للنقل	AHT	خدمات	05/02/2009
18	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	UG	خدمات	02/03/2008

٤-١-٢: مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالمتغير المستقل والمتغير التابع، من البيانات المالية الربع سنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة محل الدراسة عن الفترة الممتدة من عام (٢٠١٠وحتى عام ٢٠١٦) والمتوفرة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.

٤-١-٣: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت الاستفادة من مجموعة برمجيات (Eviews) في تحليل البيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم متغيرات الدراسة وتخدم أهدافها في التوصل إلى النتائج المرجوة، وأهم هذه المقاييس والاختبارات:

١- مقاييس النزعة المركزية: حيث تم اختبار الوسط الحسابي؛ لأنه المقياس الأكثر شيوعاً واستخداماً.

٢- مقاييس التشتت: تم استخدام مقياس متميز بكثرة الاستخدام وصلاحيته في كثير من الحالات وهو الانحراف المعياري، حيث تم حساب قيمة هذا المقياس لجميع متغيرات الدراسة.

٣- إن البيانات الخاصة بعينة البحث هي بيانات ذات طبيعة مقطعية (cross section data) ولمجموعة من السنوات (٢٠١٠-٢٠١٦) وهي بيانات سلاسل زمنية (time series data) بمجموع مشاهدات (504)، لذلك فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس العلاقة هو الانحدار (Panel Data Regression) بطريقة المربعات الصغرى (Panel Least Squares PLS).

٤- الانحدار البسيط (Simple Regression): تم استخدام الانحدار البسيط بهدف اختبار فرضيات البحث، واختبار مدى تأثير متغير مستقل واحد بمفرده على عناصر المتغير التابع، حيث إنَّ كل تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل سيؤدي إلى تغير بمقدار قيمة معلمة الانحدار في المتغير التابع.

المبحث الثاني:

اختبار الفروض وتحليل النتائج

يتناول هذا المبحث وصف متغيرات الدراسة، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، واختبار الفروض، وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وقد تم استخدام برنامج Eviews للوصول إلى هذه النتائج.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى:

٤-٢-١: متغيرات الدراسة.

٤-٢-٢: الإحصاءات الوصفية.

٤-٢-٣: قياس التحفظ المحاسبي لشركات العينة.

٤-٢-٤: الاختبارات التمهيدية.

٤-٢-٥: اختبار الفرضيات.

٤-٢-١: متغيرات الدراسة:

بناء على طبيعة مشكلة البحث وفروضه، تتمثل متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات التي تدرس أثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، وقد حددت المتغيرات بـ:

١- المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي، تم قياسه من خلال نموذج (Basu, 1997) نموذج الانحدار العكسي للأرباح على العائدات.

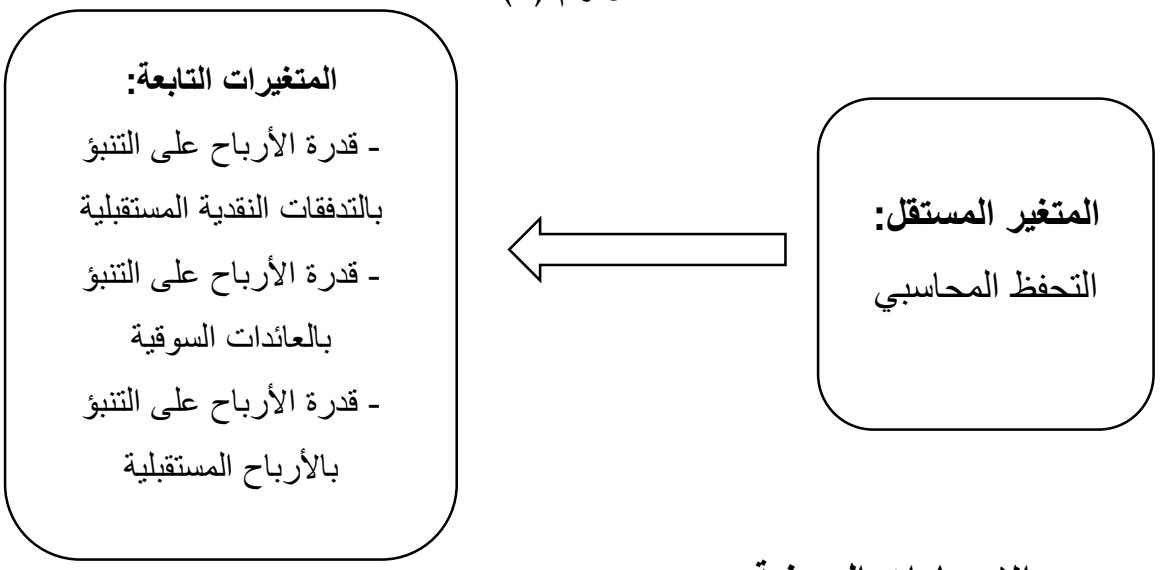
٢- المتغيرات التابعة:

١- قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٢- قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية والتي تتطلب بيانات عن العائدات السوقية للسهم الواحد.

٣- قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

الشكل رقم (١):



٤-٢-٢: الإحصاءات الوصفية:

تم استخدام بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة اعتماداً على مقاييس النزعة المركزية والتشتت، كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأقل قيمة، موزعة على (٤) قطاعات تنتمي إليها الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم(٣):

الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics							
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic
$EPS_{i,t}$	504	-68.51	135.51	7.918631	22.90847	1.696095	9.546822
$R_{i,t}$	504	-142.77	145.77	0.510397	28.74907	-0.353378	10.91367
$P_{i,t-1}$	504	61.00	582	170.3833	78.06490	1.502634	6.313457
$OCF_{i,t+1}$	504	-629.56	806.55	9.503750	95.54837	0.955775	21.86070

حيث:

$EPS_{i,t}$: تمثل الربح السهم العادي الواحد، وقد تم حسابه من خلال قسمة الربح المحاسبي على عدد الأسهم لكل شركة (ملحق رقم ١).

$P_{i,t-1}$: السعر السوقي للسهم في بداية الفترة t للشركة i، وقد تم الحصول على الأسعار السوقية من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية (ملحق رقم ٢)[1].

$R_{i,t}$: العائدات السوقية للفترة t للشركة i، تم حساب العائد السوقي من المعادلة:

العائد السوقي للسهم = السعر السوقي في نهاية الفترة – السعر السوقي في بداية الفترة (ملحق رقم ٣).

$OCF_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للسهم الواحد للمنشأة i عن المدة $t+1$.

تم الحصول على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية[2] (ملحق رقم ٤).

يبين الجدول السابق بعض الإحصاءات الوصفية لكل من المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، حيث بلغ متوسط الربح العادي للسهم كمتغير تابع في الشركات المدروسة 7.918 بانحراف معياري22.908 وتراوحت قيمة المتغير ما بين 68.51- كأصغر قيمة، و135.51 كأعلى قيمة.

[1] http://www.dse.sy
[2] http://scfms.sy

كذلك يبلغ متوسط التدفقات النقدية المستقبلية للسهم الواحد ما مقداره 9.503 بانحراف معياري 95.548 خلال الفترة المدروسة، وتراوحت التدفقات النقدية المستقبلية ما بين قيمة صغرى سالبة – 629.56 وقيمة كبرى 806.55.

أما متغير العائد السوقي الذي تم قياسه من خلال الفرق بين السعر السوقي نهاية الفترة والسعر السوقي بداية الفترة لهذا المتغير، فقد بلغ المتوسط 0.510 بانحراف معياري 28.749 ويتراوح بين قيمتين قيمة أدنى تبلغ 142.77- وقيمة أعلى 145.77. كما قد بلغ المتوسط الحسابي للمتغير السعر السوقي 170.38 وانحراف معياري 78.06، وبقيمة صغرى 61، وقيمة كبرى 582.

٤-٢-٣: قياس التحفظ المحاسبي لشركات العينة:

تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu, 1997)، وهذا النموذج يعتمد على حقيقة مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة.

ووفق هذا النموذج فإنّ الأنباء غير السارة تنعكس في الأرباح بشكل أسرع من الأنباء السارة، ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأنباء غير السارة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأنباء السارة، وعليه، فإنّ مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأنباء غير السارة وعلاقتهما في فترات الأنباء السارة، وقد استخدم نموذج (Basu,1997) الانحدار العكسي للأرباح $(EPS_{i,t})$، على العائد $(R_{i,t})$وفق نموذج الانحدار الآتي:

$$\frac{EPS_{i,t}}{P_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{i,t} + \beta_0 R_{i,t} + \beta_1 R_{i,t} * DR_{i,t} + \varepsilon$$

حيث:

$EPS_{i,t}$: تمثل الربح السهم العادي الواحد.

$P_{i,t-1}$: السعر السوقي للسهم في بداية الفترة t للشركة i.

$R_{i,t}$: العائدات السوقية للفترة t للشركة i. وقد تم احتساب العوائد السوقية الربع سنوية لأسهم الشركات عينة البحث بعد استخراج أسعار هذه الأسهم (سعر الإغلاق نهاية كل فترة) خلال فترة

الدراسة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦ مع الأخذ بالحسبان عمليات تجزئة الأسهم التي جرت خلال الفترة نفسها.

α_0: ثابت علاقة الانحدار، والذي من المتوقع أن يكون ذو إشارة موجبة؛ لأنه يمثل الأنباء السابقة التي تنعكس تدريجياً في الأرباح المحاسبية.

α_1: يقيس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بصرف النظر عن قيمة العوائد أو إشارتها.

β_0: تقيس استجابة الأرباح للعوائد الموجبة.

$DR_{i,t}$: متغير وهمي Dummy Variable، ويساوي الواحد إذا كانت العائدات $R_{i,t}$ ذات إشارة سالبة ويساوي الصفر إذا كانت هذه العائدات موجبة.

β_1: يقيس التوقيت الملائم للأرباح من ناحية الأنباء غير السارة ويستخدم كمعامل لعدم تماثل التوقيت الملائم لقياس درجة التحفظ المحاسبي، إذ يجسد مقدار الاستجابة الإضافية للأنباء غير السارة.

ε : التغير العشوائي.

٤-٢-٤: الاختبارات التمهيدية:

قبل البدء بتقدير معلمات نماذج الانحدار واختبار الفرضيات، تم التأكد أولاً من صلاحية البيانات من خلال مجموعة من الاختبارات هي: اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار استقرار السلاسل الزمنية، واختبار الارتباط الذاتي.

١-اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

لتقدير معلمات نموذج Basu تم التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات وذلك باستخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي، وحيث يفترض هذا الاختبار بأن الفرضية العدمية هي اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن احتمالية اختبار (J-B) يجب أن تكون أكبر من (0.05) ومن الجدول رقم (٤) نجد أن احتمالية الاختبار بلغت 0.000 وهي أقل من (0.05)، أي أن البيانات لا تقترب من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على هذه المشكلة تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير، فإن عدم التوزيع الطبيعي للبيانات لن يؤثر على صحة النموذج.

جدول رقم (٤): اختبار التوزيع الطبيعي

Test of Normality (Jarque-Bera test)		
	J-B	**Sig.**
$EPS_{i,t}$	1141.725	.000
$R_{i,t}$	1325.638	.000
$P_{i,t-1}$	420.2232	.000

٢- اختبار استقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationarity Test:

للتأكد من سلامة النموذج المطبق، وبما أن البيانات محل الدراسة هي بيانات سلاسل زمنية فيجب التحقق من استقرار السلاسل الزمنية، إن عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير يعود لاحتوائها على جذر الوحدة، وبالتالي لابد من إجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ودرجة تكاملها، وعلى الرغم من وجود عدة اختبارات لجذر الوحدة إلا أننا سنعتمد على الاختبارين التاليين لدقتهما وشيوعهما: الاختبار المعلمي (Augmented Dicky-Fuller Test ADF) والاختبار غير المعلمي (Phillips-Person PP) ويوضح الجدول رقم (٥) أن القيمة المطلقة لاختبار (ADF)، واختبار (PP) أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ما يعني أن بيانات السلسلة الزمنية مستقرة.

جدول رقم (٥): اختبار استقرار السلاسل الزمنية

Time Series Stationarity Test		
	ADF	**PP**
$\boldsymbol{EPS_{i,t}}$	-4.92340	-11.4860
$R_{i,t}$	-10.1272	-11.9355
$P_{i,t-1}$	-4.04067	-2.28504

إن قيمة اختبار ADF المعلمي، وقيمة اختبار PP غير المعلمي المجدولتين هما: عند مستوى دلالة إحصائية 5% هي 2.87-.

٣- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (Durbin Watson DW)، وتُفسر نتيجة هذا الاختبار إذا كانت قريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من(2) ، فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، والنتيجة المثلى فهي تتراوح بين (1.5 – 2.5).

يتضح من الجدول التالي أن قيمة (DW) لنموذج الدراسة هي (1.866583) وهي نتيجة مثلى، وتدل على خلو نموذج الدراسة من الارتباط الذاتي:

جدول رقم (٦): اختبار الارتباط الذاتي

Model Summary[b]	
Model	Durbin-Watson
1	1.866583[a]
a. Predictors: (Constant), DR, D, R	
b. Dependent Variable: EPS_P	

٤-٢-٥: اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات البحث من خلال التحليل الإحصائي للمتغير المستقل، وهو التحفظ المحاسبي خلال الفترة المدروسة وعلاقته مع القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط كمرحلة أولى لتقدير المتغيرات التابعة، ومن ثم الانحدار الخطي البسيط كمرحلة ثانية لبيان أثر المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) على المتغير التابع (القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية).

٤-٢-٥-١: اختبار الفرض الأول:

"تتبع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية"

وفقاً لنموذج (Basu,1997) يتم فحص التحفظ في التقارير المالية للشركات، حيث يتم تقدير معلمات النموذج، فإذا كان معامل التحديد أعلى فيما يتعلق بالعائد السالب ($R_{i,t}$<0) الذي يمثل الأنباء غير السارة منه للعائد الموجب ($R_{i,t}$>0)، الذي يمثل الأنباء السارة، فإن الأرباح أكثر تضمناً بصورة متزامنة للأنباء غير السارة، ومن ثم التقارير المالية أكثر تحفظاً، وما دامت الأرباح أكثر حساسية للأنباء غير السارة من الأنباء السارة، فإن معامل الانحدار β_1 سيكون أعلى للعائد السالب من العائد الموجب، وعليه فإن وجود التحفظ المحاسبي في البيانات المالية يعني أن يظهر المتغير ($R_{i,t} * DR_{i,t}$) ذو دلالة إحصائية (معنوياً).

يُظهر الجدول التالي نتائج اختبار نموذج (Basu,1997) لمدى وجود ممارسات التحفظ المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

جدول رقم (٧) نتائج اختبار نموذج Basu للتحفظ المحاسبي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$R_{i,t}$	-0.000168	3.71E-05	-4.521350	0.0000
$DR_{i,t}$	-0.044502	0.003308	-13.45366	0.0000
$R_{i,t} * DR_{i,t}$	0.000346	8.06E-05	4.290457	0.0000
C	0.079269	0.003905	20.29797	0.0000

R-squared	0.297149	Mean dependent var	0.372921
Adjusted R-squared	0.292932	S.D. dependent var	1.308615
S.E. of regression	0.989748	Sum squared resid	489.8003
F-statistic	70.46282	Durbin-Watson stat	1.866583
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

إن قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات حرية (n-p-1) حيث إن P هي عدد المتغيرات المستقلة في النموذج (1-3-504) هي 1.645.

من الجدول السابق نجد أن معامل الميل β_1 للمتغير $(R_{i,t} * DR_{i,t})$ بلغ 0.0003 بمعنوية قدرها 0.000 وهي أقل من مستوى دلالة 5%، كما أن قيمة t-test (4.2904) أكبر من قيمتها الجدولية (1.645) باحتمالية أقل من 0.05، وبلغت قيمة اختبار F 70.462 بقيمة معنوية للاختبار بلغت 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% معنوية فالنموذج معنوي، لذلك نجد أن التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تتصف بالتحفظ وبالتالي نقبل الفرضية الأولى: "**تتبع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية**".

وقد تم اختبار نموذج (Basu, 1997) لكل قطاع على حدا في السوق المالية السورية كما يتضح في الجداول رقم (٨-٩-١٠-١١):

جدول رقم (٨) قطاع التأمين:

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
$R_{i,t}$	-0.010447	-0.721980	0.4725
$DR_{i,t}$	-2.80E-05	-0.384563	0.7016
$R_{i,t} * DR_{i,t}$	0.001184	9.935146	0.0000
C	0.035440	3.269603	0.0016
R-squared	0.605260		
Adjusted R-squared	0.436085		

جدول رقم (٩) قطاع الصناعة:

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
$R_{i,t}$	-0.012248	-0.352086	0.7278
$DR_{i,t}$	-0.000222	-0.481056	0.6348
$R_{i,t} * DR_{i,t}$	0.005747	2.459352	0.0215
C	0.035440	2.886841	0.0081

R-squared	0.247117
Adjusted R-squared	0.153007

جدول رقم (١٠) قطاع المصارف:

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
$R_{i,t}$	-0.000297	-2.154390	0.0320
$DR_{i,t}$	-0.05876	-1.551700	0.1218
$R_{i,t} * DR_{i,t}$	0.000796	2.202007	0.0285
C	0.108081	2.620488	0.0092
R-squared	0.178610		
Adjusted R-squared	0.136728		

جدول رقم (١١) قطاع الخدمات:

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
$R_{i,t}$	-0.005574	-0.470260	0.6424
$DR_{i,t}$	0.000207	3.826408	0.0008
$R_{i,t} * DR_{i,t}$	-0.000706	-2.251734	0.0338
C	0.005223	0.499101	0.6223
R-squared	0.624980		
Adjusted R-squared	0.140578		

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

يلاحظ من الجدول رقم (٨) أن المتغير $R_{i,t} * DR_{i,t}$ في قطاع التأمين ذو دلالة إحصائية، إذ بلغ المعامل β قيمة 0.0011 وقيمة t–stat له أقل من قيمتها الجدولية، وكذلك احتمالها أقل من 5%، وبالتالي، فإن شركات التأمين تتبع سياسات التحفظ عند إعداد قوائمها المالية، أما القطاع المصرفي، فقد كان الميل β لنموذج التحفظ هام إحصائياً باحتمالية تقل عن 0.05، ما يشير إلى تمتع التقارير المالية للمصارف السورية بالتحفظ المحاسبي، كما نجد في الجدول (٩) أن قطاع

الصناعة تتمتع تقاريره المالية أيضاً بالتحفظ المحاسبي، ولكن قطاع الخدمات لم يُظهر تحفظاً محاسبياً في قوائمه المالية، فبالرغم من أن المتغير $R_{i,t} * DR_{i,t}$ ظهر معنوياً وفق النموذج المتبع إلا أن قيمة معامل بيتا سالبة وهذا يعني عدم وجود التحفظ المحاسبي بالنسبة لقطاع الخدمات.

ويمكن المقارنة بين القطاعات الاقتصادية السورية من حيث التحفظ المحاسبي من خلال النظر إلى معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared، فنجد أن أكثر القطاعات تحفظاً هو قطاع التأمين، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 43%، يليه قطاع الصناعة 15%، ثم القطاع المصرفي 13%، ويُعزى ذلك إلى اعتراف القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة بالمكاسب غير المحققة الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف، ويظهر من الجدول (١١) أن قطاع الخدمات هو الأقل تحفظاً في سياساته المحاسبية.

٤-٢-٥-٢: اختبار الفرض الثاني:

تنص الفرضية الثانية على: **"يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية":**

بغرض دراسة أثر التحفظ في قدرة الأرباح على التنبؤ التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، تم تقدير قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية (المتغير التابع) كمرحلة أولى باستخدام دالة الانحدار التي تدرس العلاقة بين حصة السهم من الأرباح، والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للفترة المقبلة للسهم الواحد كمايلي:

$$OCF_{i,t+1} = \omega_0 + \omega_1 EPS_{i,t} + \delta$$

حيث:

$OCF_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد للمنشأة i عن المدة $t+1$.

$EPS_{i,t}$: ربحية السهم الواحد للمنشأة i عن المدة t، وتظهر نتائج اختبار العلاقة في الجدول الآتي رقم (١٢):

الجدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار للقدرة التنبؤية للأرباح بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$EPS_{i,t}$	0.989140	0.020745	47.68031	0.0000
C	1.791858	0.400016	4.479471	0.0000
R-squared	0.819694	Mean dependent var		0.712152
Adjusted R-squared	0.819334	S.D. dependent var		2.481364
S.E. of regression	0.998084	Sum squared resid		500.0783
F-statistic	2282.148	Durbin-Watson stat		2.040857
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

من الجدول السابق، نجد أن هناك قدرة للأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فمعامل الميل للمتغير EPS ظهر بقيمة 0.989 وعند مستوى معنوية أقل من 0.05، كما بلغ معامل التحديد R-squared ما يعادل 81%، ما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين، ومتغير ربح السهم يفسر 81% من المتغير التابع (التدفق النقدي التشغيلي).

وينتج لدينا معادلة الانحدار التي تمثل العلاقة بين المتغيرين:

$$OCF_{i,t+1} = 1.791 + 0.989 * EPS_{i,t}$$

وبناء على معادلة الانحدار السابقة، تم اختبار العلاقة بين المتغير المستقل وهو التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية كمتغير تابع، باستخدام دالة الانحدار التالية:

$$OCF_{i,t+1} = \mu_0 + \mu_1 CSV_{i,t} + \delta$$

حيث:

$OCF_{i,t+1}$: القدرة التنبؤية للأرباح للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية عن الفترة المستقبلية $t+1$.

$CSV_{i,t}$: التحفظ المحاسبي عن الفترة الحالية t.

الجدول رقم(١٣)

تحليل الانحدار للتحفظ المحاسبي والقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$CSV_{i,t}$	-20.57821	2.530116	-8.133307	0.0000
C	-0.218724	0.292614	-0.747483	0.4551
R-squared	0.346708	Mean dependent var		-0.006858
Adjusted R-squared	0.314948	S.D. dependent var		1.063616
S.E. of regression	0.998660	Sum squared resid		500.6553
F-statistic	66.32836	Durbin-Watson stat		2.026621
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

يُظهر الجدول رقم (١٣) أن قيمة معامل الميل بلغت 20.578− ومستوى معنوية أقل من 5%، كما أن قيمة معامل التحديد هي 34%، وهو ما يعني أن المتغير المستقل يفسر 34% من المتغير التابع (قدرة الأرباح على التنبؤ التدفقات النقدية المستقبلية).

إن مؤشر دلالة اختبار فيشر F-statistic تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% وكذلك بالنسبة لمستوى المعنوية لاختبار T الذي بلغ نفس القيمة أيضاً، وهو أصغر من مستوى الدلالة 5%، أي أن النموذج بشكل عام معنوي كما نلاحظ أن التحفظ المحاسبي يؤثر في قدرة الأرباح على التنبؤ التدفقات النقدية المستقبلية بشكل عكسي، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية: "**يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية**"، ولكن ذلك لا يتفق مع نتائج دراسة (Chen et al, 2009) التي أظهرت أن زيادة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى زيادة قدرة الأرباح الحالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[١].

[1]Chen,C., Sati P., Jha, R. et Alan G.(2010), Accounting Conservatism and the Temporal Trends in Current Earnings' Ability to Predict Future Cash Flows versus Future Earnings, **Contemporary accounting research**,Vol. 27, No. 2, p. 36.

٤-٢-٥-٣: اختبار الفرض الثالث:

"يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية":

بغرض دراسة أثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية، تم تقدير قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية باستخدام دالة الانحدار التي تدرس العلاقة بين حصة السهم من الأرباح وعائد السهم السوقي للفترة المقبلة كما يلي:

$$R_{i,t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 EPS_{i,t} + \delta$$

الجدول (١٤) نتائج تحليل الانحدار للقدرة التنبؤية للأرباح بالعائدات السوقية المستقبلية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$EPS_{i,t}$	0.192586	0.058006	3.320119	0.0010
C	5.433275	0.459327	11.82878	0.0000

R-squared	0.379575	Mean dependent var	6.958294
Adjusted R-squared	0.318617	S.D. dependent var	57.04020
S.E. of regression	47.08437	Akaike info criterion	10.62859
Sum squared resid	1015358.	Schwarz criterion	11.01399
Log likelihood	-2632.405	Hannan-Quinn criter.	10.77977
F-statistic	6.226760	Durbin-Watson stat	1.934463
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

يتضح من الجدول السابق أن للأرباح المحاسبية قدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث بلغت قيمة معامل الميل للمتغير EPS 0.192 باحتمالية قدرها 0.001، وهي أقل من 5%، كما أن قيمة T-statistics تبلغ (3.3201)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبلغ مؤشر الدلالة لاختبار F 0.000 فالنموذج معنوي، ولكن معامل التحديد بلغ 37%، ما يعني أن المتغير المستقل يفسر 37% من المتغير التابع.

وينتج لدينا معادلة الانحدار التي تمثل العلاقة بين الأرباح المحاسبية والعائدات السوقية المستقبلية:

$$R_{i,t+1} = 5.433 + 0.192 * EPS_{i,t}$$

ولدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية نستخدم معادلة الانحدار الآتية:

$$R_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 CSV_{i,t} + \delta$$

حيث: $R_{i,t+1}$: القدرة التنبؤية للأرباح للتدفقات النقدية المستقبلية عن الفترة المستقبلية $t+1$.

$CSV_{i,t}$: التحفظ المحاسبي عن الفترة الحالية t.

الجدول رقم (١٥)

نتائج تحليل انحدار التحفظ المحاسبي على القدرة التنبؤية للأرباح بالعائدات السوقية المستقبلية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$CSV_{i,t}$	-14.37893	1.377033	-10.44196	0.0000
C	0.047390	0.176225	0.268919	0.7881

R-squared	0.179283	Mean dependent var	-2.24E-16
Adjusted R-squared	0.148824	S.D. dependent var	1.099584
S.E. of regression	1.014468	Sum squared resid	499.1354
F-statistic	5.885932	Durbin-Watson stat	2.111202
Prob (F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

إن قيمة معامل التحديد R هي 0.17، والذي يدل على وجود ارتباط ضعيف ما بين متغير التحفظ المحاسبي والمتغير التابع (القدرة التنبؤية للأرباح في التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية)، ما يعني المتغير المستقل قد فسر فقط 17% من تغيرات المتغير التابع.

كما أن مؤشر دلالة اختبار فيشر F يساوي 0.000 وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.05.

وكذلك بالنسبة لمستوى المعنوية لاختبار t-Statistic الذي بلغ نفس القيمة أيضاً، وهو أصغر من مستوى الدلالة 5%، أي أن النموذج بشكل عام معنوي، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة بأنه "**يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية**"، ولكن الأثر عكسي.

٤-٢-٥-٤: اختبار الفرض الرابع:

"يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية":

تختبر هذه الفرضية العلاقة بين التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وقدرة الربح التشغيلي على التنبؤ بالأرباح المستقبلية لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبهدف دراسة أثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية، تم تقدير قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية كمرحلة أولى باستخدام دالة الانحدار التي تدرس العلاقة بين حصة السهم من الأرباح التشغيلية، وربح السهم للفترة المقبلة كما يلي:

$$EPS_{i,t+1} = a_0 + a_1 EPS_{i,t} + \delta$$

حيث:

$EPS_{i,t+1}$: حصة السهم من الأرباح عن الفترة المستقبلية $t+1$ للشركة i.

$EPS_{i,t}$: حصة السهم من الأرباح للشركة i عن الفترة الحالية t.

الجدول رقم (١٦)

نتائج تحليل الانحدار لقدرة الأرباح الحالية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$EPS_{i,t}$	0.143976	0.045517	3.163117	0.0017
C	6.760207	0.861820	7.844110	0.0000

R-squared	0.445970	Mean dependent var	7.900298
Adjusted R-squared	0.413312	S.D. dependent var	22.94449
S.E. of regression	17.57447	Akaike info criterion	8.626589
Sum squared resid	146709.4	Schwarz criterion	8.869555
Log likelihood	-2144.901	Hannan-Quinn criter.	8.721896
F-statistic	13.65552	Durbin-Watson stat	2.114344
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

للأرباح الحالية قدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فمعامل الميل للمتغير المستقل ظهر بقيمة 0.143 بمستوى معنوية أقل من 0.05 والنموذج معنوي، وينتج لدينا من الجدول السابق معاملات الانحدار كما في المعادلة التالية:

$$EPS_{i,t+1} = 6.76 + 0.143 * EPS_{i,t}$$

إن زيادة الربح الحالي للسهم الواحد بمقدار 0.143 يؤدي إلى زيادة الأرباح المستقبلية بمقدار وحدة واحدة، وبناء على ذلك تمت دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام معادلة الانحدار التالية:

$$EPS_{i,t+1} = b_0 + b_1 CSV_{i,t} + \delta$$

الجدول رقم (١٧)

نتائج تحليل الانحدار التحفظ المحاسبي على قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$CSV_{i,t}$	-6.325974	0.721583	-8.766804	0.0000
C	0.020849	0.066122	0.315312	0.7527

R-squared	0.489136	Mean dependent var	-0.072375
Adjusted R-squared	0.462754	S.D. dependent var	1.191571
S.E. of regression	1.012858	Sum squared resid	497.5528
F-statistic	10.95937	Durbin-Watson stat	2.033701
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل Eviews

يظهر الجدول رقم (١٧) أنَّ معامل التحديد R-squared بلغ 48%، ومستوى المعنوية لاختبار T الذي بلغ 0.000 أصغر من مستوى الدلالة 5%، وظهر اختبار F-statistic بقيمة 10.959، ومستوى دلالة 0.000، أي أن النموذج بشكل عام معنوي ولكن أثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية عكسي وبالتالي نقبل الفرضية الرابعة: "**يؤثر التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية**"، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه (Chen et al, 2009) في

أن زيادة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى انخفاض قدرة الأرباح الحالية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية[1]، كما أيد (Gokmen, 2013) ذلك من خلال ما توصلت إليه دراسته التي أجريت على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة استانبول على أن التحفظ المحاسبي في البيانات المالية يقلل من القيمة الملائمة للأرباح[2].

[1]Chen,C., Sati P., Jha, R. et Alan G.(2010), **Op. Cit**, p. 36.

[2] Gokmen, Mehpare, (2013), An empirical study on conditional conservatism and value relevance of earnings, **International Journal of Social Science,** Vol. 6, No, 2, P, 1717.

النتائج والتوصيات

النتائج:

من خلال الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2016، وبعد اختبار فروض البحص أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

١) تتبع معظم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسات التحفظ المحاسبي وفق نموذج (Basu, 1997) المتّبع في الدراسة.
٢) بينت الدراسة أنَّ هناك اختلافاً في مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنتمي إليها الشركات المساهمة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأن قطاع التأمين هو القطاع الأكثر اتباعاً لسياسات التحفظ المحاسبي، ما يعطي المستثمر معلومات عن أكثر القطاعات موثوقية وأقلها عرضة للأزمات المالية.
٣) اتّباع الشركات سياسات التحفظ المحاسبي خلال الفترة من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٦م بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الشركات السورية، وتفضيل الشركات اتباع مبدأ الحيطة والحذر في سياساتها المحاسبية؛ لمواجهة حالة عدم التأكد على الصعيد الاقتصادي وزيادة قدرة الشركات على الاقتراض.
٤) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، ولكن العلاقة عكسية، فزيادة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى انخفاض قدرة المستثمرين على التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشأة.
٥) توجد علاقة بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالعائدات السوقية المستقبلية، ولكن هذه العلاقة ضعيفة نسبياً وفقاً للنموذج المتبع في الدراسة.
٦) يؤثر مستوى التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ولكن العلاقة عكسية أيضاً، فالنموذج المتبع في الدراسة قد فسر 48% من تغيرات المتغير التابع، ما يجعل لاتباع سياسات التحفظ المحاسبي أثراً في قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ولكن هذا الأثر عكسي.

٧) يقلل التحفظ المحاسبي من القدرة التنبؤية للأرباح، وتعتبر هذه الدراسة دعماً لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية في إعفاء التحفظ من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فيمكن أن يؤدي التأكيد على الحياد بدلاً من التحفظ إلى تعزيز القيمة الملائمة للأرباح، ما يجعل الأرباح أكثر فائدة لصانعي القرار.

التوصيات:

١) تفعيل دور الجهات الرقابية والمشرفة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمتمثلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية ومصرف سورية المركزي بالنسبة لقطاع المصارف، وهيئة الإشراف على التأمين بالنسبة لشركات قطاع التأمين، من أجل اتخاذ إجراءات تساهم في التأكد من اتباع الشركات مبدأ الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، لضمان عدم التلاعب بالأرباح المحاسبية وتضليل المستثمرين، وبالتالي زيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة.

٢) توفير المزيد من الإفصاحات من قبل الجهات القائمة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية حول السياسات المحاسبية المتحفظة المتبعة، وأسباب اتباع هذه السياسات، وذلك لتمكين المستثمرين والدائنين المحتملين في السوق في تقييم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها.

٣) اتباع مبدأ التحفظ المحاسبي ولكن بشكل غير مبالغ به، كي لا يؤدي ذلك إلى تشويه قيم الأصول والإيرادات وإظهار المنشأة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، والتأثير في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، والإضرار بمصالح المستخدمين.

٤) إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لقياس العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة في سوق دمشق للأوراق المالية؛ للوقوف على دور التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية.

٥) زيادة الوعي لدى المستثمرين حول سياسات التحفظ المحاسبي المتبعة في إعداد التقارير المالية وتحليل البنود المتضمنة في الأرباح المحاسبية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

١) إسماعيل، إسماعيل وآخرون، (٢٠١٠)، **المحاسبة المتوسطة (٢)**، منشورات جامعة دمشق.

٢) القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (٢٠١٣)، "**نظرية المحاسبة**"، منشورات جامعة دمشق.

ثانياً: الدوريات:

١) بابكر، الزين وبابكر، الصديق، (٢٠١٥)، "الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، العراق، م. ١٦.

٢) حسنين، حسين وآخرون، (٢٠١٣)، "قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين" **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، جامعة بغداد، العراق، م. ٨، ع. ٢٢.

٣) حمدان، علام، (٢٠١٢)، "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، الأردن، م. ٨، ع. ١.

٤) حسن، سيد عبد الفتاح، (٢٠١١)، "تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٥) حمدان، علام، (٢٠١١)، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، عمان، الأردن، م. ٣٨، ع. ٢.

٦) الرزاق، عمار، (٢٠١٥)، "التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، العراق، م. ٢١، ع. ٨٤.

٧) سعد الدين، إيمان، (٢٠١٤)، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، م. ٢، ع. ١.

٨) شندي، أديب، (٢٠١٣)، "الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية: سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

٩) عبد المجيد، حميدة، (٢٠١٣)، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، م. ١، ع. ٢.

١٠) العزاني، محمد قاسم وعبد الرحمن، خليل، (٢٠١٧)، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، م. ٧، ع. ٢٦.

١١) العقلة، وائل، (٢٠١٧)، "تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة البعث**، م. ٣٩، ع. ٧٩.

١٢) القضاة، مأمون وإقبال، عمر، (٢٠١٤)، "أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، نابلس، فلسطين، م.٢٨، ع. ٤.

١٣) كساب، ياسر، (٢٠١١)، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع. ٢.

١٤) مليجي، مجدي، (٢٠١٤)، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، جامعة طنطا، م.١، ع. ١.

١٥) النجار، جميل، (٢٠١٤)، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات**، جامعة عمان الأهلية، الأردن، م. ١٧، ع. ٢.

١٦) يوسف، علي، (٢٠١٢)، "أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سورية، م. ٢٨، ع. ١.

١٧) يوسف، علي، (٢٠١٢)، "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سورية، م. ٢٨، ع. ٢.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١) أبو جراد، رجب، (٢٠١٥)، "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٢) إسماعيل، محمد رامي، (٢٠١٠)، "مدى تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على السعر السوقي للسهم"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٣) أبو الطيف، ناهض، (٢٠١١)، أثر التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

٤) باعكضة، رواء، "أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

٥) الجرجاوي، حليمة، (٢٠٠٨)، دور التحليل المالي لمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.

٦) الحراكي، فاتن، (٢٠١٣)، أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة للتقارير المالية: دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

٧) الداية، منذر، (٢٠٠٩)، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٨) دربال، أمينة، (٢٠١٤)، "محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية"، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، تلمسان.

٩) زيد، حياة، (٢٠١٥)، "دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم: دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

١٠) الشامي، أكرم، (٢٠٠٩)، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

١١) شراب، صباح، (٢٠٠٦)، "أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

١٢) الطلاع، حمادة، (٢٠١٠)، "دور الوعي الاستثماري في تفعيل سوق فلسطين للأوراق المالية كمحرك لعملية النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.

١٣) عادل، بولجينب، (٢٠١٤)، "دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية: دراسة حالة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قسنطينة.

١٤) عباس، أحلام، (٢٠١٣)، "أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة.

١٥) عبد الله، بلال، (٢٠١٤)، "العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي التشغيلي كمؤشر لجودة أرباح الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

١٦) علي، حامدي، (٢٠١١)، "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الشعبية.

١٧) العويسي، سمير، (٢٠١٠)، "تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

١٨) قشلان، باسل، (٢٠١١)، أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية في ضوء الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

١٩) قويدري، عائشة، (٢٠١٦)، "التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

٢٠) الهباش، محمد، (٢٠٠٦)، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٢١) يوسف، علي، (٢٠٠٢)، "استخدام نموذج Ohlson لتقييم حقوق ملكية المنشأة مع التطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس.

٢٢) يوسف، علي، (٢٠٠٥)، "المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة–الاسماعيلية، جامعة قناة السويس.

أخرى:

١) الجعدي، نوره، (٢٠١٠)، "دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجمهورية اليمنية.

٢) حسن، سيد عبد الفتاح، (٢٠١١)، "تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٣) صالح، علاء والغزي، سعود، (٢٠١٤)، "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرقام التاريخية للأرباح والتدفقات النقدية"، جامعة البصرة.

٤) مجلس معايير المحاسبة الدولية، (٢٠١٦)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار المحاسبي الدولي ٣٦.

٥) نشنش، سليمة، (٢٠٠٩)، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي"، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

المراجع باللغة الإنكليزية:

Books:

1) Belkaoui, Ahmed (2000) ."**Accounting Theory**", 4th Edition by Thomson Learning, UK.

2) Bettner, M. (2015), **"Using Accounting & Financial Information: Analyzing, Forecasting, & Decision Making"**.

3) Hendriksen, E., 1982, **Accounting Theory**, (4 Th. ed; USA: Richard D. Irwin, Inc).

4) Kieso, Donald. E, et al, (2013), **Intermediate Accounting**, 15 Edition, John wiley and sons Inc., New York, U.S.A.

5) Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, **Positive Accounting Theory**, Prentice-Hall Inc., 1986.

6) Wiley, John, (2017), "**Interpretation and Application of IFRS Standards"**, First Edition. Erwin Bakker et al. by John Wiley & Sons, Ltd, Conceptual Framework.

7) Wolk, H, I. Dodd J, Rozycki, J (2013), "**Theory Accounting, Conceptual Issues in a Political and Economic Environment**", Edition 8, United Stated of America, Sega publications.

Periodicals:

1) Ademola, Osundina J.,&Olayinka I. Moses, (2017)," Accounting Conservatism and its Benefits to Shareholders in Developing Capital Market: Evidence from Nigeria", **Journal of Accounting and Finance,** Vol. 17, No, 1.

2) Ball, R. and Shivakumar, L. (2005) Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness. **Journal of Accounting and Economics**, 39, 83-128.

3) Ball, R., S. P. Kothari, and A. Robin, (2000), "The Effect of International Factors on Properties of Accounting Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, 29: 1-51.

4) Basu, Sudipta, (1997), "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 24, Issue. 1.

5) Beaver, W., (1968), "The Information Content of Annual Earnings Announcements", **Journal of Accounting Research**, 6, 67-92.

6) Beaver, W. H. and S. G. Rayan, (2005), "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review Of Accounting Studies**, 10 (2) & (3): 269-309.

7) Ben Mohamed, Y., and F. Jelani, (2015), "Earnings volatility and earnings predictability", **Journal of Business studies Quarterly**, vol.6, Num.3) pp36- 53.

8) Chen,C., Sati P., Jha, R. et Alan G.(2010), Accounting Conservatism and the Temporal Trends in Current Earnings' Ability to Predict Future Cash Flows versus Future Earnings, **Contemporary accounting research**,Vol. 27, No. 2.

9) Chi, W., et al. 2009, "What Effects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, (Vol. 5), PP 47–59.

10) Dechow, P., (1994), "Accounting earnings and cash flows a measure of firm performance: The role of accounting accruals", **Journal of Accounting and Economics**, 18, 3-42.

11) Donovan, J., Richard M. Frankel, and Xiumin Martin. (2015), "Accounting Conservatism and Creditor Recovery Rate", **The Accounting Review**, (Vol. 90, No. 6), pp. 2267-2303.

12) Efayena, O. (2015), "The role of accrual accounting basis in the prediction of future cash flows: The Nigerian evidence", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. 6, No. 4.

13) Faridvand, Roghayeh, Hemmati, Hassan et Kazemi, Hossein, (2011), Investigating the Relationship Between Conservatism Accounting and Earnings Attributes, **World Applied Sciences Journal**, Vol. 12, No, 9.

14) Feltham, G., and, Ohlson, J, 1995, "Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", **Contemporary Accounting Research**, (Vol.11, No.2), PP 689 – 731.

15) Gokmen, Mehpare, (2013), An empirical study on conditional conservatism and value relevance of earnings, **International Journal of Social Science,** Vol. 6, No, 2.

16) Hamdan et al, (2012), "The Impact of Audit Committee Characteristics on Accounting Conservatism: Additional Evidence from Jordan", **Journal of King Saud University**, Vol. 24.

17) Isa, Abu Hassan et al. (2016), "Important of Accounting Information to Investors in the Stock Market: A Case Study of Libya", **Journal of Economics and Finance**, vol. 7, Issue. 1.

18) Juan et al, (2008), "Board of Directors' Characteristics and conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence", **Journal of European Accounting Review**, Vol. 16, Issue. 4.

19) Jeffrey. C, (2005), "Empirical Tests of the Feltham_Ohlson (1995) Model", **Review of Accounting Studies**, v. 10.

20) Karimi, H. et Takhtaei, N. (2013), "Relative ability of earnings data and cash flow in predicting future cash flows", Vol. 3.

21) Khan, M. and Watts, R.L. (2009), Estimation and Empirical Properties of a Firm-Year Measure of Accounting Conservatism. **Journal of Accounting and Economics**, 48, 132-150.

22) Kim, Y., et al. (2013), "The Role of Accounting Conservatism in the Equity Market: Evidence from Seasoned Equity Offerings", **The Accounting Review**, (Vol. 88, No. 4), pp. 1327-1356.

23) Kootanaee et al, (2013), "Accounting Conservatism and corporate Governance's Mechanisms: Evidence from Tehran stock exchange", **International Journal of Economics**, Business and Finance, vol. 1, No. 10.

24) Lafond, R. & Watts, R. L. (2008): The information role of conservatism, **The accounting efficiency review**, Vol.83, No.2.

25) Malacrida, M., et al. (2010), “an accounting accruals model to predict future operating cash flows: evidence from Brazil|”, **International Journal of Management**, Vol. 27, pp. 123-142.

26) Martin Walker, Araceli Mora, (2014), "The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting", **Journal of accounting and Business Research**.

27) Maswadeh, Sanaa, (2016), "The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies", **Journal of Internet Banking and Commerce**, Vol. 21, No. 1.

28) Mehdi et al, (2014), "Role of accounting conservatism on the Quality of Financial Statements", **International Journal of Business and Management**, Vol. 9, No. 1.

29) Mulenga, M. (2015), "The Relative Ability of Earnings and Cash Flow from Operations in Predicting Future Cash Flows: Evidence from India**", International Journal of Accounting and financial reporting**, Vol. 5, No.2.

30) Penman, S. H. & Zhang, J. (2002): **Accounting conservatism, the quality of earnings and stock returns**, The accounting review, Vol.77, No.2.

31) Pirvu, Daniela & et. al., (2012), " Intelligent Financial Forecasting, The key for a Successful Management ", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, Vol. (2), Issue (3).

32) Qiang. X., (2007), The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level, **The Accounting Review**, Vol. 82, N. 3.

33) Ryan. B, (2013), "Evidence on the contracting explanation of conservatism", **Journal of Finance and Accountancy**, Vol. 13, p. 5.

34) Stanley J. (2007), "An Analysis of the comparative predictive abilities of operating cash flows, earnings, and sales", **The Journal of Applied Business Research**, Vol. 23, No. 3.

35) Wu, Q. et al, (2013), "The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis", **Accounting Horizons**, Vol. 27, No. 2, pp. 319-346.

Thesises:

1) Akhloufi, Fouad, (2013), "**Conservatism and value relevance: The relation between conditional conservatism and value relevance of earnings**", Master thesis, Erasmus school of economics.

2) Al Barrak, Thamir, (2011), "**Value Relevance and Predictive Ability of Financial Statement Information: The Case of Saudi Arabia**", Doctoral Thesis, University Of Portsmouth.

3) Chotkunakitti, p, (2005), "**Cash flows and accrual accounting in predicting future cash flows of Thai listed companies**", DBA Thesis, Southern Cross University, Lismore, NSW.

4) Gajanan, A., (2008), "**Financial forcasting comparison of ARIMA, FFNN and SVR Models**", Master Thesis, Indian Institute of Technology, Department of Computer Science and Engineering, Bombay.

5) Leune. H. G, (2014), "**The impact of the financial crisis on accounting conservatism in the Netherlands**", Master thesis, Erasmus University Rotterdam.

6) Wendt. M, (2010), "**The Effect of accounting conservatism on Value relevance of financial statements**", Master Thesis, Erasmus University Rotterdam, Department of Business Economics.

7) Yazan Li, (2014), "**Forecasting stock market returns volatility**", Master thesis, University of Rhode Island.

8) Zhe Wang. R, (2009), "**Accounting Conservatism**", a thesis of Doctoral of Philosophy in Accounting, Victoria University of Wellington.

Working papers:

1) Brochet, F. et al, (2008), "**The role of accruals in predicting future cash flows and stock returns**", whit comb center for research in financial services, working paper.

Conferences:

1) Bauwhede. H, (2007), "**The Impact of Conservatism on the Cost of Debt: Conditional versus Unconditional Conservatism**", The 2007 Annual Congress of the European Accounting Association, the Ghent University Academic Bibliography, Vol.1.

2) Demerjian, R., (2007), "**Financial Ratios and Credit Risk: The selection of Financial Ratio Covenants in Debt Contracts**", Financial Accounting and Reporting Section, Meeting Paper.

3) Gnanarjah, R., (2014), "**Cash versus Accrual basis of accounting**", CRS REPORT, prepared for members and committees of Congress.

4) Qiang. X, (2008), "**The Information Role of Conditional and Unconditional Conservatism**", American Accounting Association Annual Meeting.

Others:

1) Bliss, J. H. (1924), "**management through accounts**", The Ronald Press Co., New York.
2) Bouwer. R, (2009), "**Accounting conservatism in Europe**", https://www.researchgate.net.
3) Bratten, B., et al. (2012), "**Fair value accounting and the predictive ability of earnings: evidence from the banking industry**", SSRN.2165996.
4) Davor. Mance, (2012), "Conservatism and Accounting Asymmetry in International Accounting."
5) Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts No. 2 - Qualitative Characteristics of Accounting Information, as issued 2006.
6) Financial Accounting Standards Board, (2010), Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Qualitative Characteristics of Accounting Information.http://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156317989.
7) Fortnum, N.R. and levern W.staton, Quantitative forecasting Methods, Boston: RWS- Kent, 1982.
8) IASB, (2016), International Financial Accounting Standards, Conceptual framework.
9) Lee, T. A., (1986), Towards a theory and practice of cash flow accounting, Accounting thought and practice through the years, New York, Garland publishing.

10) Rich, G., and Taylor, G., (2014), "**The Effects of Accounting Conservatism on Financial Statements and Financial Statement Users**", SSRN 1931723.

11) Watts, R.L., (2003), **Conservatism in Accounting Part i**: Explanations and Implications. Accounting Horizons, 17: 207221.

12) XC, Lu, (2013), "Information Asymmetry and accounting Conservatism under IFRS Adoption", ssrn2201206.

13) Yaniv Konchitchitchki, (2015), "**Accounting Valuation and Cost of Capital Dynamics**: Theoretical and Empirical Macroeconomics Aspects".

الملاحق:

ملحق رقم (١): ربحية السهم

2013				2014				2015				2016				
31/03	30/6	30/9	31/12	31/03	30/6	30/9	31/12	31/03	30/6	30/9	31/12	31/03	30/6	30/9	31/12	الشركة
-0.51	1.64	-0.89	-0.21	0.00	0.02	0.04	0.06	0.04	0.33	0.03	-0.34	70.86	25.72	-1.98	41.31	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
0.43	4.88	13.31	-14.73	1.94	11.41	20.13	16.17	31.23	48.66	47.22	34.99	110.3	33.14	52.14	13.22	بنك سوريا والمهجر
5.28	75.75	-16.73	-24.72	14.84	11.19	21.31	0.76	34.35	55.60	39.35	11.04	114.52	32.51	45.58	20.05	بنك بيمو السعودي الفرنسي
6.41	88.77	-47.81	-40.90	-8.87	-7.46	-3.82	18.47	19.51	27.25	44.53	12.72	88.21	38.49	39.88	-7.30	البنك العربي - سوريا
0.04	38.03	-6.22	-26.32	8.59	15.21	20.24	7.71	32.03	49.17	39.29	-14.33	135.51	24.46	42.41	2.48	بنك عودة سوريا
-2.81	15.70	-9.57	-10.55	0.09	2.57	7.54	14.62	21.31	31.27	35.48	20.92	17.67	62.8	24.68	12.78	بنك بيبلوس سوريا
-9.25	10.19	-0.41	-31.73	-23.91	-5.02	8.08	-7.18	10.74	45.61	4.40	-31.59	57.59	-28.36	7.29	-27.57	بنك سوريا والخليج
4.53	25.54	-3.52	-31.60	-2.61	-6.57	-3.07	1.01	13.15	25.13	20.60	12.63	55.87	12.31	31.07	51.87	بنك سوريا الدولي الإسلامي
-15.73	66.45	-24.04	-53.44	-0.34	-9.81	10.25	-7.00	17.38	24.43	22.95	28.93	74.75	30.04	88.05	-21.49	بنك الأردن - سوريا
0.69	78.39	-15.22	-41.33	6.20	8.93	18.73	19.26	33.11	58.99	43.55	41.45	116.76	28.13	60.64	38.75	بنك الشرق
7.23	94.42	-11.17	-33.79	8.24	12.93	20.80	12.87	30.43	42.34	39.50	20.07	108.49	26.94	50.52	1.94	بنك قطر الوطني سوريا
7.14	3.66	25.23	-14.03	4.61	4.44	17.02	9.79	22.41	-4.29	13.44	3.44	50.72	10.43	39.42	-52.04	السورية الوطنية للتأمين
5.61	1.60	1.21	12.29	1.45	-0.29	6.09	1.14	5.51	9.85	13.30	4.51	46.6	5.4	21.45	-44.94	المتحدة للتأمين - سوريا
0.73	3.88	4.91	-1.55	1.76	1.47	1.51	6.09	2.97	1.42	1.82	10.50	13.98	1.94	2.36	-0.92	السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)
-0.93	3.45	4.29	-2.87	-3.12	2.16	1.75	2.71	1.79	4.29	1.10	6.26	12.07	4.01	5.22	-17.76	العقيلة للتأمين التكافلي
8.29	3.40	10.13	7.27	9.50	5.92	7.09	4.96	16.13	19.37	6.97	-17.62	67.27	17.89	83.45	-68.07	الأهلية للزيوت
-4.29	3.13	8.71	27.25	5.56	5.87	7.66	23.22	1.72	4.38	4.73	0.22	-9.3	-2.88	9.78	7.92	الأهلية للنقل
-6.28	-5.58	0.51	1.19	-0.58	2.04	-0.45	1.56	1.07	0.73	0.47	-1.26	1.6	5.45	-1.01	-7.63	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق

2010				2011				2012				
31/03	30/6	30/9	31/12	31/03	30/6	30/9	31/12	31/03	30/6	30/9	31/12	الشركة
36.11	32.82	18.36	-56.00	5.20	5.01	4.43	12.39	4.28	1.16	1.10	6.48	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
25.35	25.22	24.14	-43.68	27.70	2.98	4.29	8.49	13.81	-0.02	-0.93	-0.47	بنك سوريا والمهجر
25.10	34.45	17.50	-49.96	23.38	35.31	25.77	-68.51	65.22	-40.39	-13.26	-16.20	بنك بيمو السعودي الفرنسي
19.86	23.22	6.01	-31.47	0.88	5.21	3.82	4.44	81.70	-13.95	-21.41	0.46	البنك العربي - سوريا
26.84	36.60	31.92	-77.63	23.69	3.68	0.06	-1.93	144.51	-2.40	-11.99	0.04	بنك عودة سوريا
9.06	13.49	8.14	-20.64	9.35	0.64	-1.36	2.38	9.35	-1.17	-0.15	-11.51	بنك بيبلوس سوريا
-15.75	-4.94	-7.96	20.25	1.24	0.43	1.52	-11.58	9.15	-4.77	-5.73	11.05	بنك سوريا والخليج
12.31	4.59	33.75	-32.58	18.93	16.99	-27.17	4.87	11.58	-3.01	-2.27	0.26	بنك سوريا الدولي الإسلامي
1.48	4.38	-1.40	-3.72	1.24	-1.10	0.91	0.84	9.15	-3.33	-7.68	-18.15	بنك الأردن - سوريا
-8.31	-4.27	-24.70	30.98	-9.51	-1.78	0.47	2.80	151.18	-4.54	-4.15	0.63	بنك الشرق
-2.48	-0.20	-8.91	10.49	0.56	-0.43	1.04	6.46	76.67	-4.55	-2.10	9.54	بنك قطر الوطني سوريا
21.22	-7.99	15.61	-0.32	24.60	1.37	23.41	-27.54	5.62	2.21	35.84	-31.21	السورية الوطنية للتأمين
13.17	17.74	19.33	-15.89	14.75	11.23	20.15	-15.60	15.64	9.52	9.45	-16.64	المتحدة للتأمين - سوريا
18.37	23.06	14.04	-34.63	27.92	13.94	4.32	4.26	4.44	14.62	3.04	4.09	السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)
3.08	7.48	10.81	-20.28	1.39	-9.52	1.71	6.06	2.75	-1.54	1.78	0.60	العقيلة للتأمين التكافلي
0.16	0.23	5.02	7.47	-0.55	14.79	3.84	6.24	25.24	21.74	9.15	12.91	الأهلية للزيوت
-0.93	-0.93	83.45	-56.68	24.84	-11.50	1.38	-2.73	-17.70	-5.66	-18.40	46.29	الأهلية للنقل
4.59	11.96	11.94	3.92	8.63	-6.87	-0.77	-12.11	-12.99	-9.51	-10.97	-1.79	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق

ملحق رقم (٢): السعر السوقي للسهم

السعر السوقي للسهم	2016				2015				2014				2013			
	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	160.00	136.56	137.50	134.75	142.00	153.50	156.50	162.75	166.00	166.00	172.75	170.25	181.75	182.52	167.25	105.75
بنك سوريا والمهجر	266.00	255.00	255.00	255.00	235.00	235.00	235.00	235.00	229.00	228.00	225.00	219.77	215.50	205.00	189.06	142.50
بنك بيمو السعودي الفرنسي	340.00	332.25	332.25	332.25	332.25	339.00	339.00	352.75	352.75	359.75	330.76	297.64	261.00	234.85	222.03	133.25
البنك العربي - سوريا	177.00	184.18	184.18	184.18	184.18	184.18	184.18	184.18	182.00	182.00	180.36	169.00	183.00	179.95	148.81	96.00
بنك عودة سوريا	213.50	226.00	226.33	226.33	226.47	231.25	231.25	231.25	231.25	240.43	140.43	222.14	205.00	178.37	177.00	94.48
بنك بيبلوس سوريا	136.00	135.00	131.75	131.75	122.50	125.00	125.00	125.00	124.50	124.50	124.50	108.00	103.00	103.00	103.00	89.50
بنك سوريا والخليج	99.75	105.36	105.36	98.25	102.55	108.50	108.50	115.00	117.16	117.16	115.25	122.00	122.00	134.25	101.70	74.80
بنك سوريا الدولي الإسلامي	200.76	181.98	177.00	168.56	98.07	90.02	94.20	102.50	109.70	123.68	136.28	112.48	129.05	141.58	125.00	85.50
بنك الأردن - سوريا	108.00	109.00	109.00	105.64	98.00	85.25	86.00	87.50	89.75	92.75	96.50	98.00	106.75	124.75	127.25	77.25
بنك الشرق	160.00	148.33	145.50	143.00	135.00	135.00	135.00	130.25	130.25	130.25	130.25	132.75	132.75	132.75	135.25	100.00
بنك قطر الوطني سوريا	189.31	158.63	146.08	160.13	101.66	93.75	91.25	106.50	119.72	124.00	127.23	125.44	137.59	145.42	114.00	76.18
السورية الوطنية للتأمين	118.75	118.75	118.75	118.25	118.25	118.25	118.25	143.25	143.25	130.49	118.50	133.50	133.50	136.00	134.43	146.00
المتحدة للتأمين - سوريا	175.25	175.25	167.19	180.00	160.00	160.00	146.00	152.00	155.10	155.10	155.10	163.10	163.10	163.10	163.10	176.40
السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)	150.43	150.43	150.43	157.43	159.75	159.75	159.75	172.90	172.90	178.90	178.90	178.90	178.90	178.90	184.90	184.90
العقيلة للتأمين التكافلي	105.50	103.62	99.50	106.01	81.50	86.75	86.75	87.50	87.50	92.00	94.50	93.96	92.25	100.95	98.00	65.12
الأهلية للزيوت	486.79	516.50	403.50	316.75	287.50	261.75	261.75	233.18	220.00	202.48	206.25	207.27	207.27	207.27	173.92	125.75
الأهلية للنقل	165.25	165.25	150.00	162.00	162.00	162.00	162.00	177.00	177.00	177.00	180.50	190.50	194.30	194.30	194.30	194.30
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68

السعر السوقي للسهم	2012				2011				2010			
	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	110.25	126.00	145.56	147.50	136.57	146.25	194.00	269.44	300.98	301.47	284.41	331.60
بنك سوريا والمهجر	142.50	142.50	145.17	161.60	175.00	175.00	151.24	278.78	315.00	320.71	316.39	276.20
بنك بيمو السعودي الفرنسي	140.25	148.80	151.80	139.49	127.76	164.15	189.00	234.73	359.10	426.39	430.40	359.15
البنك العربي - سوريا	102.75	102.75	102.75	106.67	104.00	118.47	111.05	194.00	311.55	332.28	281.28	231.80
بنك عودة سوريا	98.25	124.50	124.50	127.00	157.90	157.90	156.48	285.83	272.00	275.01	280.50	254.48
بنك بيبلوس سوريا	89.75	89.75	89.75	91.40	91.40	140.90	200.78	237.80	271.00	198.90	160.30	148.60
بنك سوريا والخليج	78.75	80.97	75.75	85.99	88.21	93.52	95.75	142.95	142.30	106.40	100.00	100.00
بنك سوريا الدولي الإسلامي	70.30	82.25	94.25	107.50	99.65	108.00	119.52	198.07	316.33	338.83	256.41	233.91
بنك الأردن - سوريا	80.25	81.75	83.25	86.00	88.62	93.75	103.67	178.25	227.35	229.00	100.00	100.00
بنك الشرق	100.00	100.00	100.00	102.00	112.60	112.60	104.26	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
بنك قطر الوطني سوريا	61.00	64.50	68.95	74.12	66.56	73.55	91.69	130.50	168.96	311.67	165.90	100.00
السورية الوطنية للتأمين	180.00	180.00	180.00	180.00	180.00	180.00	180.00	185.66	187.00	154.10	134.00	100.00
المتحدة للتأمين - سوريا	176.40	176.40	176.40	176.40	176.40	180.00	180.00	187.10	199.60	204.10	188.50	183.00
السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)	184.90	184.90	184.90	184.90	184.90	184.90	184.50	198.90	184.23	153.10	147.20	100.00
العقيلة للتأمين التكافلي	62.25	63.70	65.55	71.05	71.23	78.01	92.27	128.10	175.19	141.70	100.00	100.00
الأهلية للزيوت	107.43	110.46	110.46	106.46	88.25	92.30	95.64	105.40	118.56	123.95	132.62	136.01
الأهلية للنقل	194.30	194.30	194.30	194.30	194.30	200.20	206.50	252.13	249.69	225.60	242.57	263.33
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	254.68	249.75	345.51	391.80	469.75	582.00	504.00

ملحق رقم (٣): العائد السوقي للسهم

العائد السوقي للسهم	2016				2015				2014				2013			
	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3	31/12	30/9	30/6	31/3
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	23.44	0.94-	2.75	7.25-	11.50-	3.00-	6.25-	3.25-	-	6.75-	2.50	11.50-	0.77-	15.27	61.50	4.50-
بنك سوريا والمهجر	11.00	-	-	20.00	-	-	-	6.00	1.00	3.00	5.23	4.27	10.50	15.94	46.56	-
بنك بيمو السعودي الفرنسي	7.75	-	-	-	6.75-	-	13.75-	-	7.00-	28.99	33.12	36.64	26.15	12.82	88.78	7.00-
البنك العربي - سوريا	7.18-	-	-	-	-	-	-	2.18	-	1.64	11.36	14.00-	3.05	31.14	52.81	6.75-
بنك عودة سوريا	12.50-	0.33-	-	0.14-	4.78-	-	-	-	9.18-	100.00	81.71-	17.14	26.63	1.37	82.52	3.77-
بنك بيبلوس سوريا	1.00	3.25	-	9.25	2.50-	-	-	0.50	-	-	16.50	5.00	-	-	13.50	0.25-
بنك سوريا والخليج	5.61-	-	7.11	4.30-	5.95-	-	6.50-	2.16-	-	1.91	6.75-	-	12.25-	32.55	26.90	3.95-
بنك سوريا الدولي الإسلامي	18.78	4.98	8.44	70.49	8.05	4.18-	8.30-	7.20-	13.98-	12.60-	23.80	16.57-	12.53-	16.58	39.50	15.20
بنك الأردن - سوريا	1.00-	-	3.36	7.64	12.75	0.75-	1.50-	2.25-	3.00-	3.75-	1.50-	8.75-	18.00-	2.50-	50.00	3.00-
بنك الشرق	11.67	2.83	2.50	8.00	-	-	4.75	-	-	-	2.50-	-	-	2.50-	35.25	-
بنك قطر الوطني سوريا	30.68	12.55	14.05-	58.47	7.91	2.50	15.25-	13.22-	4.28-	3.23-	1.79	12.15-	7.83-	31.42	37.82	15.18
السورية الوطنية للتأمين	-	-	0.50	-	-	-	25.00-	-	12.76	11.99	15.00-	-	2.50-	1.57	11.57-	34.00-
المتحدة للتأمين - سوريا	-	8.06	12.81-	20.00	-	14.00	6.00-	3.10-	-	-	8.00-	-	-	-	13.30-	-
السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)	-	-	7.00-	2.32-	-	-	13.15-	-	6.00-	-	-	-	-	6.00-	-	-
العقيلة للتأمين التكافلي	1.88	4.12	6.51-	24.51	5.25-	-	0.75-	-	4.50-	2.50-	0.54	1.71	8.70-	2.95	32.88	2.87
الأهلية للزيوت	29.71-	113.00	86.75	29.25	25.75	-	28.57	13.18	17.52	3.77-	1.02-	-	-	33.35	48.17	18.32
الأهلية للنقل	-	15.25	12.00-	-	-	-	15.00-	-	-	3.50-	10.00-	3.80-	-	-	-	-
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

2010				2011				2012				العائد السوقي للسهم
31/3	30/6	30/9	31/12	31/3	30/6	30/9	31/12	31/3	30/6	30/9	31/12	
331.60	47.19-	17.06	0.49-	31.54-	75.44-	47.75-	9.68-	10.93	1.94-	19.56-	15.75-	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
276.20	40.19	4.32	5.71-	36.22-	127.55-	23.76	-	13.40-	16.43-	2.67-	-	بنك سوريا والمهجر
359.15	71.25	4.01-	67.29-	124.37-	45.73-	24.85-	36.39-	11.74	12.31	3.00-	8.55-	بنك بيمو السعودي الفرنسي
231.80	49.48	51.01	20.73-	117.55-	82.95-	7.41	14.47-	2.67	3.92-	0.00	-	البنك العربي - سوريا
254.48	26.03	5.49-	3.01-	13.83	129.35-	1.42	-	30.90-	2.50-	-	26.25-	بنك عودة سوريا
148.60	11.70	38.60	72.10	33.20-	37.02-	59.88-	49.50-	-	1.65-	-	-	بنك بيبلوس سوريا
100.00	-	6.40	35.90	0.65	47.20-	2.23-	5.31-	2.22-	10.24-	5.22	2.22-	بنك سوريا والخليج
233.91	22.50	82.42	22.51-	118.26-	78.55-	11.52-	8.35-	7.85	13.25-	12.00-	11.95-	بنك سوريا الدولي الإسلامي
100.00	-	129.00	1.65-	49.10-	74.58-	9.92-	5.13-	2.62-	2.75-	1.50-	1.50-	بنك الأردن - سوريا
100.00	-	-	-	-	4.26	8.35	-	10.60-	2.00-	-	-	بنك الشرق
100.00	65.90	145.77	142.71-	38.46-	38.81-	18.14-	6.99-	7.56	5.17-	4.45-	3.50-	بنك قطر الوطني سوريا
100.00	34.00	20.10	32.90	1.34-	5.66-	-	-	-	-	-	-	السورية الوطنية للتأمين
183.00	5.50	15.60	4.50-	12.50-	7.10-	-	3.60-	-	-	-	-	المتحدة للتأمين - سوريا
100.00	47.20	5.90	31.13	14.67	14.40-	0.40	-	-	0.00-	-	-	السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)
100.00	-	41.70	33.49	47.09-	35.83-	14.26-	6.78-	0.18-	5.50-	1.85-	1.45-	العقيلة للتأمين التكافلي
136.01	3.40-	8.67-	5.39-	13.16-	9.76-	3.34-	4.05-	18.21	4.00	-	3.03-	الأهلية للزيوت
263.33	20.75-	16.97-	24.09	2.44	45.63-	6.30-	5.90-	-	-	-	-	الأهلية للنقل
504.00	78.00	112.25-	77.95-	46.29-	95.76-	4.93	-	-	-	-	-	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق

ملحق رقم (٤): التدفق النقدي التشغيلي للسهم

التدفق النقدي التشغيلي للسهم	2016				2015				2014				2013			
	31/12	30/9	30/6	31/03	31/12	30/9	30/6	31/03	31/12	30/9	30/6	31/03	31/12	30/9	30/6	31/03
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	96.40	126.22	-159.77	390.45	26.87	1.85	-187.99	9.84	-2.97	-42.55	16.46	40.67	72.75	-4.05	49.02	21.99
بنك سوريا والمهجر	-224.82	-402.32	-14.43	288.00	-69.72	-9.72	-3.05	-137.57	-46.17	-8.12	-33.55	46.39	36.80	-12.52	5.91	12.68
بنك بيمو السعودي الفرنسي	-629.56	173.99	-305.24	375.92	-168.73	276.26	20.91	162.46	-105.28	85.36	90.47	269.36	-184.46	-141.33	806.55	58.26
البنك العربي - سوريا	-17.09	50.43	78.03	68.13	-44.74	-3.54	10.01	42.70	-22.42	32.13	-43.58	-10.90	81.65	-29.43	73.96	-14.96
بنك عودة سوريا	133.02	-32.21	-74.40	171.03	-28.65	-16.69	107.98	-91.30	44.18	23.28	15.59	29.15	-26.23	21.39	18.18	-28.86
بنك بيبلوس سوريا	-171.63	28.53	8.03	142.03	-45.62	-73.16	80.96	-136.23	67.13	15.31	34.20	-1.27	-203.06	137.90	-39.58	8.65
بنك سوريا والخليج	49.91	36.48	-46.58	28.19	-9.39	-7.08	1.08	-19.09	19.45	-2.40	53.36	36.66	36.91	-51.59	86.21	10.05
بنك سوريا الدولي الإسلامي	251.17	250.93	-276.92	183.90	5.46	-63.12	-24.51	51.02	18.46	15.23	-126.79	102.90	-161.29	43.95	-385.03	530.03
بنك الأردن - سوريا	19.62	57.45	36.13	-1.86	28.22	-14.09	-32.96	-1.32	18.63	9.87	17.16	-45.64	4.37	-19.77	91.89	-1.17
بنك الشرق	107.51	-243.97	248.48	-45.12	-6.84	58.54	172.55	-132.58	141.64	36.01	48.46	4.75	2.98	-24.75	144.17	-9.53
بنك قطر الوطني سوريا	23.00	88.79	30.27	107.98	24.17	40.41	44.06	31.54	16.21	24.50	15.87	13.25	-26.08	-5.97	88.65	0.11
السورية الوطنية للتأمين	25.55	-41.83	-8.80	-1.52	17.89	-2.52	-14.43	35.73	24.35	12.74	21.26	8.07	30.12	35.02	6.38	1.77
المتحدة للتأمين - سوريا	37.54	8.29	1.49	3.43	2.72	1.59	-14.66	-30.03	37.25	-1.91	10.78	-0.01	14.27	5.25	11.83	-5.11
السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)	-6.89	17.81	12.82	7.70	4.11	-5.04	11.15	3.27	6.54	10.61	0.35	5.17	3.81	13.42	4.21	-4.04
العقيلة للتأمين التكافلي	3.02	2.02	-1.68	1.99	0.81	-1.05	1.00	1.60	-0.51	3.11	3.07	-1.34	2.91	2.73	3.27	2.27
الأهلية للزيوت	-102.95	76.33	9.53	70.11	-23.55	10.49	27.99	16.23	7.14	-2.90	1.67	25.73	-19.59	19.39	16.88	-2.33
الأهلية للنقل	10.45	-2.07	6.36	-0.67	4.61	1.72	13.45	-3.82	3.14	12.51	13.05	7.74	5.68	4.07	0.16	-1.60
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	1.06	0.24	0.22	1.28	1.45	0.06	0.99	0.60	-0.83	0.34	-0.44	0.38	0.02	-0.25	-0.42	-0.49

2010				2011				2012				التدفق النقدي التشغيلي للسهم
31/03	30/6	30/9	31/12	31/03	30/6	30/9	31/12	31/03	30/6	30/9	31/12	
30.19	-98.27	1.05	-12.98	-22.29	135.83	-64.72	-69.19	-37.88	110.30	26.00	12.91	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
43.07	-96.01	-2.71	-41.97	-155.71	205.67	-30.01	0.68	38.16	-66.85	-46.22	-16.95	بنك سوريا والمهجر
81.20	98.24	65.73	-288.82	-58.83	114.84	-71.99	-44.68	183.21	72.98	-11.81	19.11	بنك بيمو السعودي الفرنسي
53.03	-27.30	98.21	14.91	-84.86	17.37	24.53	20.88	39.30	24.51	-45.17	25.94	البنك العربي - سوريا
11.77	-52.69	27.78	153.67	-170.42	151.97	-67.26	-41.23	55.97	-36.02	-50.47	-1.95	بنك عودة سوريا
87.25	-59.10	9.70	-20.58	64.22	76.25	-141.05	109.92	79.65	78.50	-91.60	-9.00	بنك بيبلوس سوريا
22.01	-77.77	25.29	17.84	-45.09	0.18	22.70	-40.08	15.18	19.64	77.81	52.71	بنك سوريا والخليج
41.45	-141.39	-15.97	-51.37	-23.80	101.44	-36.51	154.09	530.03	-11.38	-369.50	-64.45	بنك سوريا الدولي الإسلامي
17.09	-12.05	11.41	-8.33	29.75	18.49	-2.92	10.47	90.87	3.65	8.31	-54.56	بنك الأردن - سوريا
46.57	-22.21	-7.12	30.23	-8.38	5.01	44.51	52.38	108.97	-108.51	-19.36	53.21	بنك الشرق
-6.99	12.95	-5.42	-16.93	9.13	-5.96	-12.49	2.10	6.80	6.61	1.05	14.60	بنك قطر الوطني سوريا
0.81	-100.96	-48.79	177.06	7.18	0.84	10.84	9.75	4.54	3.14	15.76	0.65	السورية الوطنية للتأمين
14.57	4.38	28.99	-1.39	20.90	-7.54	7.42	12.35	31.38	-1.94	4.96	-12.24	المتحدة للتأمين - سوريا
16.38	25.35	30.88	2.43	9.78	8.82	7.58	1.41	-7.32	19.87	-3.05	9.24	السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)
3.77	4.13	3.57	5.01	3.59	2.98	2.63	4.79	0.53	3.06	1.62	1.90	العقيلة للتأمين التكافلي
4.10	-2.72	7.94	11.31	-11.43	0.70	6.05	-3.52	2.68	-13.49	30.14	29.96	الأهلية للزيوت
3.23	20.37	-41.67	68.53	-0.10	5.25	-5.24	33.63	0.66	4.73	0.19	-1.58	الأهلية للنقل
4.28	7.86	3.58	13.90	28.91	4.18	0.83	1.18	1.58	1.28	-1.03	-0.87	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق

Abstract

The aim of this study is to assess the existence of the accounting conservatism in the financial reports of the public companies listed on the Damascus Stock Exchange and its effect on the predictive ability of the accounting earnings.

To achieve the aim of this study, the accounting conservatism was measured by using (Basu, 1997) model. the relationship between the accounting conservatism and predictive ability of earnings was also tested by being applied on a study sample composed of (18) public shareholding companies listed on the Damascus Stock Exchange, the financial reports of which provide statements containing appropriate data during the period from 2010 to 2016 so that financial forecasts can be prepared.

The researcher used a set of descriptive, statistical methods that suit the variables of the study and serve its aim to reach the desired results. The study concluded the followings:

- The public companies listed in the Damascus Stock Exchange follow the policies of accounting conservatism in their financial reports.
- There is a fluctuation in the level of accounting conservatism practiced among the various economic sectors in Damascus Stock Exchange (sample of study).
- An inverse relationship is existent between accounting conservatism and the earnings ability to predict future earnings, cash flows and market returns.

The study presented several recommendations, the most important of which was activating the role of supervisory bodies practicing supervision over shareholding public companies to follow the consistency principle in the application of conservative accounting policies to ensure that profits are not manipulated and investors are not misled.

Keywords: accounting conservatism - predictive capacity

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Accounting

"The Effect of Accounting Conservatism on the Predictive Ability of Accounting Earnings"

An Empirical study on companies listed on the Damascus Stock Exchange

A dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in Accounting

Prepared By:

Rama Mohammad Fateh Hawarneh

Supervision of:

Ali Mohammad youssef

2018